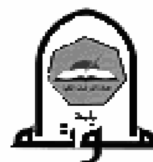


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نمط الشخصية المضادة للمجتمع وعلاقتها بجريمة قتل الأصول للفروع

إعداد الطالب
عامر سميح بدر

إشراف
الأستاذ الدكتور عايد وريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــة
الدكتوراه في علم الجريمـة قسـم علم الاجتمـاع

جامعة مؤتة، 2013

الإهداء

أتقدم إلى والدي العزيز ووالدتي الحبيبة وجميع أخوتي وأخص بالذكر أخي بدر الذي وقف إلى جانبي مشكوراً طيلة فترة دراستي الجامعية بإهدائهم هذه الأطروحة مع بالغ تمنياتي لهم جميعاً بدوام الصحة وتمام العافية.

كما أتقدم إلى زوجتي وأسرتي الصغيرة الحبيبة بإهداء هذا العمل متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والنجاح.

عامر سميح بدر

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير إلى الأستاذ الدكتور عايد وريكات على قبوله الإشراف على أطروحتي للدكتوراه والموسومة بعنوان نمط الشخصية المضادة للمجتمع وعلاقتها بجريمة قتل الأصول للفروع، وعلى نصحه الدائم وجهده الدؤوب لتخرج هذه الأطروحة بصورة جيدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذه الأكارم أعضاء لجنة المناقشة، على ملاحظاتهم الهادفة، آملاً أن أكون عند حسن ظنهم جميعاً، ومتمنياً في الوقت نفسه لهم جميعاً دوام الصحة وتمام العافية.

عامر سميح بدر

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	ه
قائمة الملاحق	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 أهمية الدراسة	5
4.1 أهداف الدراسة	6
5.1 فرضيات الدراسة الصفرية	7
6.1 التعريفات المفاهيمية والإجرائية	8
7.1 حدود وصعوبات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 الإطار النظري	10
2.2 خصائص وسمات الشخصية السيكوباثية	14
3.2 النظريات التي تفسر الشخصية المضادة للمجتمع	18
4.2 الدراسات السابقة	42
5.2 تعقيب على الدراسات السابقة	60
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	
1.3 منهج الدراسة	62
2.3 مجتمع الدراسة	62

3.3 عينة الدراسة 62
4.3 أداة الدراسة 62
5.3 إجراءات التطبيق 64
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات
1.4 عرض ومناقشة النتائج 65
2.4 مناقشة النتائج 75
3.4 التوصيات 87
المراجع 89
الملاحق 96

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مستويات الشخصية السيكوباثية	66
2	أبعاد الشخصية السيكوباثية	66
3	المتوسطات الحسابية لمكرري الجرائم ومرتكبي الجرائم لمرة واحدة في الشخصية السيكوباثية	68
4	الفروق في المتوسطات الحسابية حسب الدافع إلى ارتكاب الجريمة في الشخصية السيكوباثية.	68
5	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب تصنيف الجريمة في الشخصية السيكوباثية	69
6	اختبار LSD للمقارنات البعدية	69
7	اختبار ت للفروق بين المتوسطات بحسب الجندر	70
8	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الدخل الأسري	71
9	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير حجم المنزل	72
10	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الفئة العمرية	72
11	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الحالة الاجتماعية	73
12	تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير التحصيل العلمي	74
13	اختبار ت بين المكررين وغير المكررين على أبعاد المقياس	75

قائمة الملاحق

الرمز	عنوان الملحق	الصفحة
أ	مقياس الشخصية السيكوباثية	96
ب	الأبعاد الاجتماعية والديمغرافية لعينة الدراسة	99

الملخص

نمط الشخصية المضادة للمجتمع وعلاقتها بجريمة قتل الأصول للفروع

عامر سميح بدر

جامعة مؤتة، 2013

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستويات الشخصية السيكوباثية، وعلاقتهـا بجـرائم قتل الأصول للفروع. ولتحقيق هذه الأهداف اختيرت عينة قصدية بلغت (77) نزيلاً من الذكور والإناث من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ممن قاموا بارتكاب جريمة قتل الأصـول للفروع. وللكشف عن مستويات الشخصية السيكوباثية، اسـتعمل الباحـث مقيـاس الشخـصية السيكوباثية من اختبار منيسوتا للشخصية متعـدد الأوجـه، والـذي أعـده هاثـاوي ومكنلـي (Hathaway & McKinley, 1940)، حيث يتألف المقياس من (50) فقرة، يجاب عنها بـنعم أو لا.

يتمتع المقياس بصدق وثبات في صورتيه الأجنبية والعربية، ونظراً لمرور فترة زمنية على المقياس، قام الباحث باستخراج معامل الصدق الظاهري له من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء، وقاموا بإجراء بعض التعديلات الشكلية على بعض فقراته، كذلك فقد تم حساب صـدق المقياس من خلال ارتباط كل فقرة مع الدرجة النهائية على المقياس كمؤشر على صدق الاتساق الداخلي وقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.30- 0.84)، أما فيما يتعلق بالثبات فقـد تـم حساب الثبات بالاتساق الداخلي بطريقة التجزئة النصفية (فردي، زوجي) وكان معامل ارتبـاط بيرسون (0.22)، مع العلم أن معاملات الثبات لاختبار مينيسوتا متعـدد الأوجـه للشخـصية تراوحت عالمياً بين 0.39-0.91 بالاتساق الداخلي في حين تراوحت بين 0.49-0.84 بإعادة التطبيق. باستعمال التكرارات والنسب المئوية لتحليل بيانات مستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد عينة الدراسة، أظهرت النتائج أن نسبة النزلاء لكل من مستويات الشخصية الـسيكوباثية، بلغت (34%) مصنفة ضمن المستوى البسيط، بينما (35%) مصنفة ضمن المستوى المتوسـط، في حين (31%) كانت ضمن المستوى المرتفع.

باستعمال اختبار t-test واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحليل بينات فرضيات الدراسة، أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية وفقاً للمتغيرات التالية: التكرار، الدافع إلى ارتكاب الجريمة، النوع الاجتماعي، مستوى الدخل، وحجم المنزل، والتحصيل العلمي، فيما أفضت نتائج الدراسة إلى رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمستوى الشخصية السيكوباثية على المتغيرات التالية: تصنيف الجريمة، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية. وأخيراً، اقترحت الدراسة بعض التوصيات ذات العلاقة.

Abstract

Antisocial personality style and its relation with the parents who commit the filicide

Amer Bader

Mu'tah University, 2013

This study aimed to the revelation of the psychopathic personality levels and its relation with the parents who commit the filicide.To achieve these goals, it has been chosen a convenient sample of (77) inmates of the male and female of residents of the Jordanian reform and rehabilitation centers who have committed the filicide and they enrolled in (2012) in order to accomplish these goals. It has been used a scale for the psychopathic personality for the revelation of the psychopathic personality levels.

It is the Minnesota Multiphase Personality Inventory which was prepared by Hathaway & McKinley, and it consists of (50) fifty paragraphs answered with yes or no.

This scale is characterized by validity and invariability in its foreign and Arabic aspects, and due to the prescription of the scale, the researcher has found out its apparent validity modulus by presenting it to a group of experts. As well as, the validity scale has been calculated through a link each paragraph with the final grade on the scale as an indicator of the sincerity of construction, and the correlation coefficients ranged between (0.03 0.84), while the invariability has been calculated stability consistent internal way retail midterm was Pearson correlation coefficient (0.22), with the knowledge that transactions steadiness to test Minnesota last faceted global figure ranged between (0.39-0.91) internal consistency while ranged between (0.49-0.84) re-application.

By Using the repetitions and percentages to analyze of the psychopathic personality levels information, the results showed that the percentage of the residents for all the psychopathic personality levels reached (34%) categorized within the simple level, While (35%) were categorized within the average level, and (31%) within the high level.

By Using test t-test and ANOVA to analyze the evidence hypotheses, the results showed no significant differences according to the following variables: repetition, gender, size of the house, Household income, motive to commit the crime, and Educational attainment, but the results showed significant differences according to the following variables: Marital Status, age and the third hypothesis which indicates to the classification of crime, which was examined by using ANOVA.

Finally, this study suggested some recommendations, according to its results.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تُعد الجريمة من الظواهر التي لا زالت تستقطب اهتمام العلماء والباحثين من شتى حقول المعرفة الإنسانية، لما لها من الآثار التي تنعكس على الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها وتمس بسلامة الأفراد المادية والمعنوية، ولعل معظم الأبحاث حول الجريمة ومقترفها بصفة عامة في ميدان علم الإجرام قد تناولت الجريمة كظاهرة نفس – اجتماعية تحتاج إلى دراسة وتحليل بغرض الوصول إلى الأسباب الكامنة وراء ارتكاب هذا الفعل، وكذلك دراستها كسلوك فردي ناشئ عن إرادة إجرامية، وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست نتاج عامل فحسب وإنما مجموعة متغايرة من العوامل التي تختلف باختلاف الجريمة في حد ذاتها وباختلاف مقترفها ذكراً كان أو أنثى.

اختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف سالن (Sallin) حيث يقول: الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف ان المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع رفائيل جاروفالو (Rafaele Garofalo) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) وكأنه تعريف يخص مجتمعاً واحداً، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة.

فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالعادات

والتقاليد والأعراف، ولعل نظرية جاروفالو هذه من أكثر النظريات انسجاماً مع الواقع الثقافي المعاصر، ذلك أنه لا يمكن بحكم هذا الواقع، أن يتم الحصول على تعريف اجتماعي واحد يكون مقبولاً تماماً في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء الاجتماع. ويأخذ التعريف الاجتماعي القانوني للجريمة بمسألة الخروج عن المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في آن واحد، ومن هذا المنطلق عرفت الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذ وضار اجتماعياً، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة.

وهي أيضاً: كل فعل ينتهك القيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.

وإذا ما خصصنا في نوعية وطبيعة الجريمة وتحدثنا بإسهاب عن جريمة القتل على وجه الخصوص، لا بد أن نقف عند حقيقة واضحة المعالم ألا وهي أن هذه الجريمة تعتبر أولى الجرائم التي عرفتها البشرية وأخطرها على الإطلاق، وهي جريمة تمس بسلامة الأشخاص سواء من الناحية الجسدية أو من الناحية المعنوية، وقد تبنى المشرع الأردني منهجاً واضحاً لتتبع فعل القتل، فقام بتعريفه وبين حدوده وشرع عقوبته في مواد قانونية متعددة وجعل له ركنين رئيسيين هما الركن المادي والركن المعنوي، أما الركن المادي فإنه يحتوي على النشاط والنتيجة وعلاقة السببية. وأما الركن المعنوي فإنه يتخذ صورة القصد الجنائي.

ويتكون الركن المادي في جريمة القتل من نشاط ونتيجة وعلاقة سببية. فجريمة القتل من الجرائم ذات النتيجة المادية وهي إزهاق الروح. وما دامت الجريمة لا تقوم إلا بحدوث نتيجة مادية، فإنه من اللازم توافر علاقة السببية بين النشاط والنتيجة، بحيث يكون فعل الجاني هو المسبب المباشر للنتيجة.

أما الركن المعنوي فيتكون من عنصرين رئيسيين هما العلم والإرادة، أي العلم بأن النشاط المقترف يشكل جريمة معاقب عليها قانوناً، وتوافر إرادة القيام بهذا الفعل لدى الجاني، فإذا لم تتوافر نية القتل وتوفى المجني عليه، فالجريمة هي ضرب أفضى إلى الموت.

فهذه الجريمة تشترك من حيث النتيجة الإجرامية مع جريمتي القتل العمد والقتل القصد إلا أنها تتميز عنهما من حيث ركنها المعنوي. فليس القصد الجنائي أو الركن

المعنوي في جناية الضرب أو الجرح المفضي إلى موت هو قصد إحداث الوفاة وإلا كانت الجريمة جناية قتل عمد أو قصد، فهذا الركن هو قصد الـضرب، أي قـصد المساس بسلامة جسم المجني عليه، دون إحداث الوفاة له.

فجناية الضرب المفضي إلى الموت يلزم لتوافرها إذن أن يقوم لدى الفاعل قصد إيذاء المجني عليه بالضرب فيترتب على ذلك الإيذاء موت المجني عليـه بغيـر أن يكون هذا الموت مقصوداً؛ ومفاد ذلك أن الوفاة التي يسأل عنها الفاعل رغم أنه لـم يقصدها مفروض فيها أن سلوكه كان هو السبب القانوني لها لأنـه كـان يتـضمن خطرها.

وكثيرة هي الدراسات التي تناولت بالتحليل والتدقيق الجريمة عمومـاً والقتـل خصوصاً لكن هذه الدراسات كانت تهمل جانباً مهماً في الدراسة ألا وهو صفة هـذا الجاني بالنسبة للمجني عليه، كأن يكون أباً أو أماً للمجني عليه، وربما يعزى ذلـك إلى اهتمام الباحثين بدراسة جوانب أخرى من الجريمة كظاهرة اجتماعيـة واسـعة النطاق لا يمكن حصرها بجانبٍ واحد أو بعدٍ معين.

فجريمة قتل الأصول للفروع من الظواهر الاجتماعية التي برزت في الآونـة الأخيرة في المجتمع الأردني، إلا أنها لم تعطى حقها من الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة، وهذا ما دفعني إلى دراسة هذا النمط من الجرائم في المجتمع الأردني، وفي المقابل محاولة فهم شخصية مرتكب هذه الجريمة والوقـوف علـى دوافعهـا وأسبابها.

وهذا يقتضي ضرورة الإحاطة بالجوانب الاجتماعية والنفسية لمرتكـب هـذه الجريمة، التي تعد بمثابة تحد ينبغي مواجهته من خلال مشاركة فاعلة لكافة أطراف عملية التنشئة الاجتماعية، لترسيخ كافة أنواع الأمن في المجتمع، لكي يتـسنى لـه الحفاظ على استقراره وازدهاره.

إذ أن تفعيل مثل هذه العلاقة التكاملية، سيقود إلى تفعيل السلوك التكيفي باتجاه الأهداف الصحيحة، والذي من شأنه أن ينعكس ليس علـى المـستوى الاجتمـاعي والقدرة على مواكبة العصر فحسب، بل وعلى المـستوى الشخـصي، لأن هنالـك دراسات عديدة أشارت إلى ارتباط جرائم العنف ومنها جريمة القتل موضوع بحثنـا

هذا بالشخصية المضادة للمجتمع، وأن أغلب هذه النتائج كانت لدراسـات وبحـوث أجريت على مجتمعات غير عربية، ولأهمية العوامل الثقافية في إيجاد فروق فردية في تشكيل الشخصية السوية، واللاسوية، ونواتجها، فلا بد من التحقـق منهـا فـي مجتمعنا الأردني ميدانياً.

وانطلاقاً من ذلك أيضاً، جاءت فكرة الدراسة الحالية لتسليط الضوء على هـذه الجوانب الهامة في شخصية الفرد السيكوباثية، وذلك مـن خـلال التعـرف إلـى مستوياتها، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومستويات الشخصية الـسيكوباثية لدى مرتكبي جريمة قتل الأصول للفروع، لكي يتسنى تحديد درجة العلاقـة فيمـا بينها، وبالتالي ضبطها، والتنبؤ بها، وتعديلها، لمساعدة ذوي العلاقة بها في دراستها والحد منها ما أمكن ذلك.

2.1 مشكلة الدراسة:

من المعروف في البحوث والنظريات النفسية والاجتماعية، أن جانباً كبيراً من دوافع السلوك الإجرامي، هي دوافع ذاتية تكون إما بعوامل استعدادية، كأنماط تكوين الشخصية، أو دوافع غير واعية، أو استعدادات تكوينية تلعب دوراً كبيراً في إحداث السلوك الإجرامي. ومن هذه التكوينات (الشخصية السيكوباثية)، فإذا ما توفر عاملاً مرسباً (الاستعداد الإجرامي) مع نمط هذه الشخصية، فمن الممكن أن يحدث السلوك الإجرامي، وقد يعود المجرم لهذا السلوك مرة أخرى أو أكثر.

إن معرفة المؤشرات الدالة (جرائم القتل) على الشخصية السيكوباثية، ومـدى ارتباطها يعطينا منبئات لحدوث هذا السلوك الإجرامي مستقبلاً، وبالنتيجـة يعطـي دلائل موضوعية للعاملين في مجال (الجريمة والقانون) لإصـدار أحكامـاً دقيقـة وموضوعية تنسجم والمفهوم الإنساني لتطبيق القانون الذي تسير عليـه مجتمعـات متحضرة بخطى حثيثة وينسجم مع حقوق الإنسان، وما أحوج مجتمعنا الأردني لمثل هذه المعطيات لكونه يسير بخطى حثيثة باتجاه التطوير والتحديث لكـل مؤسـسات المجتمع المدني، ومن ضمنها السلطة القضائية.

يزداد الاهتمام عالمياً يوماً بعد يوم بالجريمة بكل أشكالها وأنواعها. ومن خلال الدراسات على السلوك الإجرامي والجريمة، يلاحظ أنها غالباً ما تغفل مدخلات هذا السلوك، وتتعامل معه من خلال مخرجاته، في الوقت الذي تقتضي متطلبات العصر الحاضر وتحدياته إيلاء الأهمية للجوانب النفسية لهذا السلوك، وهذه الظاهرة المتمثلة بالجريمة ومنها جريمة القتل موضوع دراستنا هذه خصوصاً ما تعلق منها بجريمـة قتل الأصول للفروع لما تنطوي عليه هذه الجريمة من مخاطر كبيرة على الأسـرة والمجتمع بشكلٍ عام سيما أن هذا النمط من الجرائم كثيراً ما يتخذ صفة تعدد جرائم القتل وهذا ما شهده مجتمعنا الأردني في السنوات القليلة الماضية.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على جرائم تحدث فـي المجتمع الأردني وعلى نحوٍ متواتر وبالغ الفظاعة، لتأتي هذه الدراسة وتسد فراغـاً في الأدب النظري المحلي فيما يتعلق بمدى الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعيـة للسلوك الإجرامي وضرورة مراعاتها عند وضع التشريعات، كما تسهم فـي بنـاء قاعدة بيانات عن الجوانب النفسية للسلوك الإجرامي، وتفيد المختـصين فـي هـذا المجال.

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة الموسومة بعنوان نمط الشخصية وعلاقتها بجريمة قتل الأصول للفروع بوصفها تتناول نمطاً إجرامياً آخذاً بالتزايد في المجتمـع الأردنـي على نحوٍ يثير القلق ويحث على الدراسة في آن.

حيث ترافق مع هذا النمط من الجرائم في بعض الحالات ارتكاب جرائم قتـل الأبناء بشكلٍ جماعي وهو ما يعرف في القانون بتعدد الجرائم، الأمر الـذي أثـار الرأي العام ووضع تساؤلاً كبيراً حول سبب هذه الجرائم والدافع وراءها، أضف إلى ذلك طبيعة الشخصية المرتكبة لمثل هذا النوع من الجرائم.

ولعل هذه الدراسة تأتي كمقدمة للإجابة حول هذه التساؤلات، وتفسير الأسباب التي تؤدي بالأصول إلى قتل فروعهم ودافعهم لارتكاب جرائم القتل تلك، وتوضيح نمط شخصياتهم وانعكاسات هذا التنميط الشخصي على ارتكابهم لمثل هذا النوع من

الجرائم، في محاولة لفهم أسباب هذه الجرائم سواء على الصعيد النفسي أو الاجتماعي بهدف فهم أبعاد هذه الظاهرة بمتغيراتها النفسية والبيئية في محاولة للحد من مثل هذا النوع من الجرائم ما أمكن.

وكذلك، تزداد أهمية الموضوع تِبعاً لقلة ومحدودية المراجع التي تتحدث عنه وعدم إفراد كتبٍ أو أبحاثٍ تتحدث عن هذا الموضوع بخصوصية وشمول. لذا جاءت هذه الدراسة لتكمل ما أمكن من نقصٍ بهذا الخصوص، وتسد بذلك ثغرةً يمكن تلافيها أو على أقل تقدير الحد منها بوجود هذه الدراسة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1) ما هي مستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد عينة الدراسة.
2) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لجرائم العود (مكرر – غير مكرر) عند أفراد عينة الدراسة.
3) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لدافع الجريمة (جنسي – غير جنسي).
4) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لتصنيف الجريمة (قتل عمد، قصد، ضرب مفضي إلى الموت).
5) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى).
6) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير الدخل الأسري (متدني، متوسط، مرتفع).
7) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير حجم المنزل (كبير، متوسط، صغير).
8) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير العمر: (أقل من 30، من 30-39، من 40-49، من 50- 59، من 60 فما فوق).

9) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقـاً لمتغيـر الحالـة الاجتماعيـة (متزوج، مطلق).
10) هل يوجد فروق في الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير التحصيل العلمي (أمي، أقل من ثانوي، ثانوي، كلية متوسطة، جامعي).

5.1 فرضيات الدراسة الصفرية:

تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

1) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين مرتكبي الجـرائم التكراريـة ومرتكبـي الجرائم لمرة واحدة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
2) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمصدر دافع الجريمة (جنـسي – غيـر جنسي) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
3) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لتصنيف الجريمة (قتـل عمـد، قـصد، ضرب مفضي إلى الموت) عند أفراد عينة الدراسة علـى مقيـاس الشخـصية السيكوباثية.
4) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الجندر (ذكر – أنثى) عند أفـراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
5) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الدخل الأسري (متدني، متوسـط، مرتفع) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
6) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير حجم المنـزل (كبيـر، متوسـط، صغير) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
7) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الفئة العمرية (أقل مـن 30، مـن 30-39، من 40-49، من 50- 59، من 60 فما فوق) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.
8) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الحالـة الاجتماعيـة (متـزوج – مطلق) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.

9) لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير التحصيل العلمي (أمي، أقل من ثانوي، ثانوي، كلية متوسطة، جامعي) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.

6.1 التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

الشخصية السيكوباثية: شخصية غير متزنة ذات سمات عدوانية وسلوك مضاد للمجتمع، واضطراب في العلاقات الاجتماعية والعاطفية والأسرية، ولا يبالون بالمعايير الاجتماعية وتنحصر أخطر أوجه انحرافهم عن المعايير الاجتماعية في الإدمان والسرقة والإجرام بمختلف أنماطه، أما التعريف الإجرائي لها فينحصر في الدرجة التي يحصل عليها الفرد على مقياس الشخصية السيكوباثية الذي أعده (Hathaway & Mckinily, 1940) والمعتمد في الدراسة الحالية.

المكرر: هو الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه حكماً مبرماً قابلاً للتنفيذ بسبب جريمة سابقة، دون أن يشترط فيها أن تكون مماثلة في نوعها أو طبيعتها للجريمة الأولى التي سبق الحكم على الشخص من أجلها، وأياً كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق والجريمة التالية.

الأصل: هو الأب وإن علا، والأم وإن علت. فهو يشمل الأب والجد وجد الأب وغيرهم، وكذلك الأم وأم الأم وإن علون، أي أن أصل الإنسان هو أبوه وأمه وأجداده وجداته لأنه فرع لهم، ويقال للأصل وفروعه عمود النسب، وتسمى العلاقة بينهما بالولادة.

الفرع: هو ابن الأب، وإن نزل، وابن الأم وإن نزل فهو يشمل الابن وابن الابن وإن نزل، وكذلك بنت الأب وبنت الأم وإن نزلت وأبنائها وبناتها وإن نزلوا.

7.1 حدود وصعوبات الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على عينة مكونة من (77) نزيلاً من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لعام 2013 ممن أُدينوا بارتكاب جريمة قتل أحد أو إحدى فروعهم.

ولعل أبرز ما واجهني من صعوبات قد تمثل في عدم السماح له بالمقابلة الشخصية مع النزلاء مما حرمني من فرصة الاطلاع المباشر وتوجيه الأسئلة التي كان يمكن لها أن تخدم غاية الدراسة وهدفها على نحوٍ أفضل. أضف إلى ذلك عدم تزويدي بالإحصاءات الخاصة بمرتكبي جريمة قتل الأصول للفروع، مما حدا بي إلى عدم التطرق لها في سياق الحديث عن مجتمع الدراسة، الأمر الذي أفضى إلى عدم معرفة مستوى تمثيل عينة الدراسة لمجتمع الدراسة ككل، وهو ما يؤشر إلى عدم شمول الدراسة على البيانات الهامة والضرورية التي يجب أن تُحاط بها.

وعليه، فإني ومن هذا المنطلق أؤكد على ضرورة التنسيق الكامل والمستمر بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية من جهة ومديرية الأمن العام من جهةٍ أخرى من أجل أن يخرج أي عمل أكاديمي على نحوٍ أمثل وأكثر شمولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

أولى الباحثون والدارسون لمواضيع علم النفس والاجتماع أنمـاط الشخـصية اهتماماً كبيراً يتأتى في مجمله من أهمية وتأثير نمط الشخصية الذي يدور الفرد في فلكه على أشكال وتوجيهات السلوكيات التي تصدر منه كافة، فضلاً عن الطريقة أو الكيفية التي تكون بها استجابة الفرد في مواقف الحياة المختلفة، وانعكاسـات هـذه الاستجابة على طبيعة السلوك بوجهٍ عام.

ولعل أحد الأنماط الشخصية المثير للاهتمام في دراسة السلوك الإنساني عامـةً والسلوك الإجرامي خاصةً هو نمط الشخصية المضادة للمجتمع موضوع دراسـتنا تلك بوصفه يمثل انعكاساً على طبيعة الشخصية المرتكبة لجـرائم قتـل الأصـول للفروع.

أما من حيث تعريف الشخصية المضادة للمجتمع **أو** السيكوباثية استخدم باينـل (Pinel) مصطلح جنون بدون هذيان ليصف السلوك الذي يشير إلى القساوة الكاملـة (Complete Remorselessness). لكن المفهوم الحديث لكلمة سـيكوباثي أو مـضاد للمجتمع قدم من قبل (Kleckley,1941).

وطبقاً لمعيار كليكلي (Kleckley) فالشخص المضاد للمجتمع هو شخص يتميز بضعف العواطف وليس لديه إحساس بالخجل، ويتميز كذلك بالجاذبيـة المـصطنعة (Superficially Charming) والمناورة، ويظهر سلوك لا مبالي، وغيـر مـسئول، وليس لديه دافعية كافية (Hare,1993). والشخص المضاد للمجتمع وفقاً لكليكلـي لا يألف الحقائق، والبيانات الأساسية فيما يدعى بالقيم الشخصية، وهو عاجز عن فهـم مثل هذه الأمور ولا يأخذ حتى القليل من الاهتمام بالمأساة أو البهجـة أو النـضال الإنساني كما قدم في الأدب أو الفن الراقي، ولا يبالي بكل هـذه الأمـور، ولديـه إحساس سطحي جداً في مفهوم الجمال، القبح وليس لديه معنى حقيقياً لمفاهيم الطيبة، الشر، الحب والمرح، وليس لديه طاقة تحركه، وهو علاوة على ذلك يتميز بضعف في المقدرة على أن يرى الآخرين متحركين، فهو كما لو كان مصاباً بعمى الألـوان

(color-blind)، فهذا المظهر من الوجود الإنساني لا يمكن شرحه له لأنه ليس هنالك من شيء في مدار وعيه يمكن أن يجسر الفجوة بالمقارنة مع غيره (Hare,1993).

وتعـرف الجمعيـة الأمريكيـة للطـب النفـسي (American Psychiatric Association)، الشخصية السيكوباثية بأنها تميز الفرد الذي لم يتطبع اجتماعياً والذي يجره سلوكه إلى الصدام مع المجتمع، ويعجز عن إظهـار الـولاء للآخـرين، أو للجماعات الأخرى، أو للقيم الاجتماعية، لأنه يمتاز بالأنانية المفرطة، وعدم تحمـل المسئولية، والاندفاعية والعجز عن الشعور بالذنب أو التعلم من الخبرة، أو حتى من العقاب، ويمتاز بالقسوة وعدم المقدرة على تحمل الإحباط، ويميل إلى لوم الآخـرين كما لو أنه يبحث عن تبريرات لسلوكه (العيسوي، 2001).

قام لايكن Lykken بتـصنيف الاضـطراب الـسيكوباثي إلـى فئتـين همـا الاضطراب الأولي والاضطراب الثانوي، فالاضطراب الأولي يعود إلـى عوامـل وراثية، في حين أن الاضطراب الثانوي يعود إلـى عوامـل نفـسية أو ظـروف اجتماعية(Lykken,1995).

وعليه، فالسيكوباثي الأولي ينخرط في السلوك المعادي للمجتمع نتيجة لاستعداد وراثي بيولوجي ينشأ في سن الطفولة. بينما السلوك المعادي للمجتمع الموجه مـن السيكوباثي الثانوي يعود إلى أسباب بيئية بشكلٍ أساسي، (كالانخراط ضمن رفـاق السوء، إهمال الوالدين، والفقر) وتحدث في مراحل النمو التـي تتجـاوز مرحلـة الطفولة المبكرة. وعليه يبدو أن الفرق الجوهري بين الاضطراب الأولي والثـانوي هو المقدرة على الشعور العاطفي نحو الآخرين، فبينما هي منعدمة لدى السيكوباثي الأولي، يبدو أنها ليست كذلك لدى السيكوباثي الثانوي الـذي يظهـر تعلقـاً نحـو الآخرين، كما توجد لديه علاقة عاطفية معهم (Helfgott,2000).

كذلك ربط لايكن Lykken السيكوباثي الأولي بسمات غالبة تشمل: (الغطرسة، القسوة، التلاعب، والكذب)، أما السيكوباثي الثانوي فيتميز بسمات تشمل: (الاندفاع، الملل، عدم المسؤولية، عدم وجود أهداف طويلة الأجل) (Lykken,1995).

كما استخدم ميلي Mealey مصطلح السيكوباثي الأولي للتمييز بين الاضطراب الذي هو في الأصل بيولوجي والسيكوباثي الثانوي الذي ينجم عن مزيج من التأثيرات الوراثية والبيئية (Mealey,1995).

أي أن كلا الاضطرابين نتيجة للتفاعل بين الاستعداد الجيني الوراثي والعوامل البيئية، ولكن الاضطراب الأولي يميل نحو العامل الوراثي بشكلٍ أساسي، في حين أن الاضطراب الثانوي يميل نحو العوامل البيئية (Lykken,1995).

العوامل الوراثية قد تؤثر بشكل عام في تطور السيكوباثية في حين أن العوامل البيئية تؤثر بشكل محدد على السمات السائدة في السيكوباثي (Hare,2008).

حيث وجدت إحدى الدراسات التي أجريت على التوائم عام 2005 أنه يمكن تصنيف الأطفال الذين يعانون من السلوك المعادي للمجتمع إلى مجموعتين، تضمنت المجموعة الأولى أولئك الذين لديهم ارتفاع في السمات غير العاطفية ويتميزون بالقسوة، وهؤلاء كانوا تحت تأثير وراثي قوي للغاية وليس للبيئة أي تأثير مشترك، في حين أن أولئك الذين كان تصنيفهم أقل من سابقيهم في السمات غير العاطفية والقسوة كانوا تحت تأثير معتدل للوراثة والبيئة (Viding et al, 2005).

كذلك أظهرت بعض الدراسات التي أُجريت في أمريكا أن تقنيات تعديل السلوك، والعقاب قد لا تحسن سلوك السيكوباثيين. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت الدراسات أن الطرق العلاجية التقليدية يمكن أن تجعل السيكوباثيين في الواقع أكثر مهارة في التلاعب بالآخرين، وإخفاء سلوكهم. فالسيكوباثي يعتبر من قبل بعض الباحثين ليس فقط غير قابل للشفاء ولكن أيضاً غير قابل للعلاج (Harris,et al,2006).

ومع ذلك، يرى بعض الباحثين أن السيكوباثي يمكن أن يستفيد من العلاج النفسي، على الأقل في الحد من السلوكات الإجرامية حتى ولو لم يكن ذلك مؤثراً على سمات الشخصية المركزية لديه (Lilienfeld and Arkowitz, 2007).

وخلص لوزل Losel في دراسة له عام 1997 إلى عدم وجود أدلة تذكر على تأثير الطرق العلاجية على الشخصية السيكوباثية، وأشار إلى أن الطرق العلاجية قد

تصبح أفضل حين يتم تنظيمها بشكلٍ جيد وفقاً لقواعد ولوائح صـحيحة ومنـضبطة (Losel,1997).

كذلك وجدت إحدى الدراسات الكندية أن الـسيكوباثية تـرتبط مـع تعـاطي المخدرات، ويبدو أن هذا مرتبط بشكل وثيق مع نمط الحيـاة والـسلوك المـضاد للمجتمع الذي يقوم به السيكوباثي (Porter et al,2009).

كذلك وجدت دراسة أخرى ارتباط السيكوباثية بالعنف غير المبـرر والـسادية (Porter et al,2003).

كما أن السجن لا يترك أي انطباع عميق في نفوسهم، وهذا يؤدي إلـى عـدم تثبيط أي سلوك إجرامي في المستقبل. باختصار، لا يمكن لأي نوع من العقـاب أن يكسر معنوياتهم أو يغير طابعها (Blair, 2008).

فالمجرمون الذين يتم تقييمهم كسيكوباثيين هم أكثر عرضة من غيـرهم مـن المجرمين لارتكاب الجريمة مرة أخرى في المستقبل (Jeremy et al,2010).

ومن خلال استعراض الدراسات البريطانية التي أجريـت عـام 2002 حـول الاضطرابات النفسية في السجون البريطانية، تبين أن 47٪ من الـسجناء الـذكور و 21٪ من السجينات كان لديهم اضطراب الشخصية المعاديـة للمجتمـع (Fazel and Danesh, 2002).

كذلك فإن سلوك السيكوباثيين هو دون شك، غير ملائم من الناحية الأخلاقيـة، بما في ذلك القتل والتحرش الجنسي، والاحتيال، والحرق. مزيـداً مـن التحلـيلات السريرية تبين أن ما يقدمونه عبارة عن ملامح عاطفية غير طبيعية، فـضلاً عـن مشاكل في القدرة على ضبط الذات، وهو العجز الذي يمكن أن يسهم فـي سـلوكهم المتهور، وخاصة في سياق العنف (Blair, 2008).

ولعل ما أصاب به كثير من الباحثين هو أن العديد من السيكوباثيين يأتون مـن خلفيات مستقرة على ما يبدو، وأن النزعات المعادية للمجتمع هي نتيجـة للتربيـة المسيئة والإهمال التي تلقوها في طفولتهم.

وخلصت إحدى الدراسات الأمريكية إلى أن السيكوباثية ترتبط مع معدلات عنف مرتفعة، لكن ليس بسبب اضطراب النمو العصبي ولكن كنتيجة للطريقة التي يتكيف بها السيكوباثي مع حياته بشكلٍ عام (Harris et al,2001).

وأفادت دراسة بريطانية أجريت عام 2009 أن نسبة السيكوباثيين في المجتمع تبلغ 0.6% وفقاً لتقديرات الدراسة (Coid et al,2009).

2.2 خصائص وسمات الشخصية السيكوباثية:

النقص العاطفي:

تتميز الشخصية السيكوباثية بنقص عام في التعاطف، ويشمل هذا النقص أوجه القصور في الفهم والتقدير لخبرات الآخرين ودوافعهم، وعدم التسامح مع وجهات النظر.

كما أن السيكوباثي غير قادر ببساطة على فهم الحالات والانفعالات العاطفية للأشخاص الآخرين. ولأن حياته العاطفية الخاصة ضحلة جدا، فإنه في كثير من الأحيان يواجه صعوبة في التنبؤ بردود الفعل العاطفية للآخرين (Maas,1990).

كما أنه لا يبدي انزعاجاً من معاناة الآخرين. هذه القسوة تمتد إلى الأسرة، وإلى الغرباء على حد سواء. إنها تهمل حاجات الآخرين ورغباتهم.

الكذب والتلاعب:

وفقاً لكليكلي (1941) يتميز السيكوباثيون بالكذب، وتعرف عملياً علاقاتهم مع الآخرين من خلال التلاعب والاستغلال. فالسيكوباثي لا يرى سبباً لأن يكون صادقاً تجاه الآخرين. فمن خلال مهارتهم في الخداع ينجحون غالباً في إقناع الآخرين بأنهم طبيعيون، ويحترمون القانون. وبالتالي ليس هناك طريقة سهلة للكشف عن كذب أو حقيقة السيكوباثي (Hare,1993).

الاندفاع، وعدم المسؤولية:

يتميز السيكوباثيون بالتسرع، وعدم ضبط النفس. ففي كثير من الأحيان يتصرفون وفق رغباتهم الآنية، ويصاحب ذلك مستويات منخفضة من التخطيط أو التفكير في العواقب. فالسيكوباثيون لا يفكرون ملياً في المستقبل، ولا يولون للقواعد

والالتزامات الاجتماعية والأخلاقية أية رعاية، ويقومون في كثيرٍ من الأحيان بأفعال متهورة كارتكاب الجرائم أو تعاطي المخدرات لمجرد التشويق.

ضحالة المشاعر والانفعالات:

تتسم الشخصية السيكوباثية بالمشاعر والأحاسيس غير الناضجة وغير المتطورة، فالسيكوباثيون غير قادرين على الحب، ولا يشعرون بالخوف، ويعيشون اللحظة الراهنة إلى أقصى الحدود، وبالتالي يقدمون على المخاطرة والتهور وارتكاب الجرائم دون الالتفات إلى العواقب. وهم لا يشعرون بالخجل أو القلق، وبالتالي فإن التأنيب والعقوبات ليس لها أي تأثير على سلوكهم (Hare,1993).

نمط الحياة الطفيلية:

من ميزات الشخصية السيكوباثية التسرع، وعدم المسؤولية، وعدم الاهتمام عموماً، لذا فمن غير المرجح أن السيكوباثي سيكون عضواً منتجاً في أي مجتمع أو أسرة هو عضو فيها. فالسيكوباثيون يتسمون بالميل إلى العيش المتطفل، ولا يتورعون عن استنزاف الأموال من الأهل والأصدقاء لتلبية رغباتهم.

عدم الندم:

تتسم الشخصية السيكوباثية بالعجز عن الشعور بالندم مهما كانت نوعية وخطورة الجريمة المرتكبة من طرف السيكوباثي، وأياً كانت الضحية. ببساطة، لا يعترف السيكوباثيون بالمسؤولية عن عواقب أفعالهم، ورغم أنهم يعرفون الفرق بين الصواب والخطأ، إلا أنهم لا يظهرون أي شعورٍ بالندم، وفي بعض الحالات، يعترفون بالآلام التي سببوها لغيرهم ولكنهم لا يندمون. في حالات أخرى، فإنهم قد يبررون ما حدث، ويقللون من خطورة الحادث، أو يقومون بإلقاء اللوم على الضحية.

شعور العظمة:

تتصف الشخصية السيكوباثية بشعور العظمة وتفخيم قيمة الذات، فالسيكوباثيون يرون أنفسهم على أنهم كائنات متفوقة، وهم غالباً ما يظهرون بشكل متعجرف، ومغرور، ويعتقدون بأنهم أكثر موهبة من أي شخص آخر، كذلك فإنهم يبالغون في

افتعال مواهبهم ويرفضون تقصيرها وعجزها، فهم يعتبرون أنفسهم أكثر ذكاء مـن الجميع، وبالتالي، يمنحون القليل من الاعتبار لآراء الآخرين (Hare,1993).

وهم غالباً ما يتوقعون مكافآت كبيرة لجهود متواضعة، فمعظـم الـسيكوباثيين يلومون كل شخص وكل شـيء ممكـن إلا أنفـسهم علـى فـشلهم (Babiak and Hare,2006).

عدم واقعية الأهداف طويلة الأجل:

ترتبط هذه السمة الخاصة بالشخصية السيكوباثية ارتباطاً وثيقاً بشعور العظمـة لديهم، وكذلك بافتقارهم للتخطيط الواقعي. فغالباً ما يكون السيكوباثي متكلفاً، ويعتقد أنه يمكن أن يحصل على أي شيء يريده، رغم أنه ليست لديه القدرة على التضحية من أجل تحقيق الأهداف، لذلك يتخلى السيكوباثي بسرعة وسهولة عن هذه الأهداف طويلة الأجل، لعدم المقدرة على الصبر، والتركيز بدلاً من ذلك على الإشباع الفوري (Hare,1993).

ارتفاع العود إلى الجريمة:

يتسم السيكوباثيون عموماً بارتفاع معدلات العود إلى ارتكاب الجريمة، إذ مـن الصعب تصحيح سلوك السيكوباثي من خلال العقاب. فالسيكوباثيون يعـودون إلـى ارتكاب الجرائم بمعدل أعلى بكثير من غيـر الـسايكوباتيين المخـالفين للقـانون، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالجرائم العنيفة. حيث تُقدر نسبة عودة الـسيكوباثيين إلى السجن بنحو 80٪ وذلك في غضون الخمس سـنوات التاليـة علـى إطـلاق سراحهم، في مقابل أقل من نصف هؤلاء من السجناء الآخرين (Blair, 2005).

فالسيكوباثيون ينتهكون في كثير من الأحيان شروط إطلاق السراح المشروط، عائدين مرة أخرى إلى السجن بعد فترة قصيرة من الإفراج عنهم. ولا يوجد حاليـاً أية وسيلة يمكن الاعتماد عليها لإصلاح السيكوباثي(Blair, 2005).

الجنوح المبكر:

تتميز الشخصية السيكوباثية كذلك بالجنوح المبكر، فالتحري عن الـسيكوباثيين عادة ما يكشف عن أن سلوكهم المعادي للمجتمع قد بدأ في مرحلة الطفولـة. حيـث

لاحظ الباحثون أنهم يشتركون في سلوكاتهم السيئة في مرحلة مبكرة من حياتهم بما يلي:

الغياب المتكرر غير المصرح به عن البيت والمدرسة.

تحدي القواعد والالتزامات المفروضة عليهم من قبل الآباء والمعلمين.

القيام بسرقات بسيطة لغيرهم من الأطفال والآباء والأمهات.

عدم الاستجابة إلى التأنيب والعقاب.

القيام بسلوكات ماجنة.

التخريب والحرق.

استمرارهم في البلطجة والمشاجرات.

الاعتداء والإساءة للحيوانات.

ووفقاً لمعيار هيرفي كليكلي فإن الشخصية السيكوباثية تتميز بالخصائص التالية:

1) الجاذبية السطحية والذكاء الجيد.
2) غياب الأوهام وغيرها من علامات التفكير غير المنطقي.
3) عدم وجود مظاهر عصابية ظاهرة (psychoneurotic manifestations) كالقلق والعصبية.
4) لا يمكن الاعتماد عليهم.
5) النفاق وعدم المصداقية.
6) قلة الشعور بالندم أو الخجل.
7) القيام بسلوكات معادية للمجتمع دون دوافع كافية أو مبررات.
8) سوء الحكم والفشل في التعلم عن طريق الخبرة.
9) الأنانية المرضية (Pathologic egocentricity)، والعجز عن الحب.
10) فقر عام في رد الفعل العاطفي مع الآخرين وإن كانت العلاقة الاجتماعية وثيقة بينهم.
11) افتقاد القدرة على الاستبصار بالعواقب.
12) عدم التجاوب في العلاقات الشخصية العامة.

13) اختفاء الهواجس وغيرها من اضطرابات التفكير العقلاني.
14) نادراً ما يشيع بينهم التفكير بالانتحار.
15) سلوكهم الجنسي يبتعد عن الرقة والارتباط الوجداني، ويتجه للسطحية وعدم التكامل.
16) الفشل في إتباع أي خطة منظمة للحياة (Hare,1993).

ووفقاً لمعيار هير (Hare, 1993) تتميز الشخصية السيكوباثية بالخصائص الآتية:

1) القسوة وانخفاض المشاعر العاطفية وعدم القدرة على تطوير علاقات دافئة وصادقة مع الآخرين.
2) ضعف الانضباط، والميل إلى الاعتماد على الآخرين.
3) غياب الأهداف الواقعية أو الخطط طويلة الأجل.
4) عدم تحمل أو قبول المسؤولية عن نتائج أفعاله.
5) غياب الالتزامات العائلية والاجتماعية.
6) عدم استقرار أو ثبات السيطرة على السلوك.
7) العجز عن التوافق مع المعايير الاجتماعية (Hare, 1993).

3.2 النظريات التي تفسر الشخصية المضادة للمجتمع

وفقاً للنظريات الاجتماعية في علم الجريمة والانحراف، فإن كثيراً من الاستدلالات العلمية لهذه النظريات في فهم ودراسة الشخصية السيكوباثية يستند إلى مفاهيم التفكك الأسري، والضغوط الاجتماعية والمخالطة الفارقة والثقافة الفرعية للجريمة. ومن النظريات الاجتماعية التي درست هذه المتغيرات ما يلي:

نظرية التفكك الاجتماعي

حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي وبين عمليات التغير أو التحول أو التطور داخل المجتمع، على أساس أن التغير سيتبعه شيء من الاهتزاز في بعض مكونات المجتمع، ما لم يكن هذا التغير محكوماً ومضبوطاً، على اعتبار أن المجتمع مبني على أسس منظمة ومتضمناً أدوات ووسائل ضبطية (الضبط

الاجتماعي) من أجل تماسكه وبقاء تنظيمه، وأي تغير في بنائه أو في أحد مكونـات بنائه سيؤدي إلى تفككه.

ويتضمن التفكك الاجتماعي عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله فـي تحديـد مراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية المترابطة بشكلٍ يؤدي إلى بلوغ أهدافهم.

إن عدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة يؤدي إلى صـراعات داخليـة فـي المجتمع، ينتج عنها تفكك اجتماعي تعاني منه جماعات وأفراد المجتمـع. ويحـدث التفكك الاجتماعي عندما يكون هناك تغير في توازن القوى التي كانت تساند التنظيم في مرحلة معينة من مراحله، وتؤدي في نفس الوقت إلـى فعاليـة قـوى الـضبط الاجتماعي المتعددة، فمثلاً، إذا ازدادت عوامل التغير الاجتماعي شدة في المجتمـع الدينامي فإنها سوف تؤدي إلى تفكك في العلاقات النظاميـة والأنمـاط الـسلوكية، وبالتالي يصعب بناء أنماط جديدة مـن الـسلوك أو العلاقـات. ويحـدث التفكـك الاجتماعي كذلك عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح للأدوار والمراكز، حينها تكون الفرصة مهيأة لظهور التفكك الاجتماعي. وبدوره يؤدي حدوث التغيـر الاجتماعي إلى إعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي عن طريق إيجاد قـيم جديـدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعي ككل. ومن التطبيقات العمليـة الجديرة بالذكر في إطار نظرية التفكك الاجتماعي، تبرز فرضية الإسـاءة العائليـة التي تعتبر من الفرضيات الهامة المفسرة للشخصية السيكوباثية في هذا الصدد، حيث تلقت هذه الفرضية الكثير من الدعم العلمي في العديد من الدراسات، حيث وجـدت بعض الدراسات الطولية لثلاثة أجيال بأن بعض الأطفال المساء إلـيهم، أصـبحوا والدين مسيئين أو أفراداً يتسموا بطابع العنف في المجتمع.

بشكل مشابه، قابل برغِس وزملاؤه (Burgess et al ,1987) 34 شخصاً ممـن تعرضوا لإساءة جنسية في الطفولة، وتمت مقارنتهم مع 34 شخصاً من أفراد العينة الضابطة، ممن لم يساء إليهم. أشارت النتائج إلى وجود صلة بين الإساءة الجنـسية للأطفال، والإدمان اللاحق للكحول والمخدرات، والفشل الدراسـي، وسـلوك نهـج الجريمة بشكل محدد، حيث ارتبط السلوك الجرمي مع الخبـرة الـسابقة للإسـاءة الجنسية للأطفال.

وقد وجدت الدراسات التي تفحصت العلاقة بين الانتهاك الجسدي والجنسي المبكر، والإهمال في الطفولة والأفعال الإجرامية اللاحقة، أن الأطفال المساء إليهم والمهملين يرتكبون لاحقاً الجرائم وبنسب أعلى من المجموعات الضابطة التي يتم مقارنتهم بهم، كما وجدت الدراسات أن المعدلات الأعلى للسلوك الإجرامي الذي يتم ارتكابه في سن البلوغ كانت لدى المجموعات المساء لها جسدياً أو نفسياً والمهملة من قبل الوالدين (Widom,1989).

كما بين مكورد ومكورد (MeCord & MeCord, 1964) أن نبذ الآباء للطفل نبذاً قاسياً يعد من الأسباب الأولية لتكوين الشخصية السيكوباثية (العيسوي، 2001).

إضافةً إلى ذلك قارن سانتيلا ولابازالو (Santilla & Lapasalo, 1997) بين مجموعات من المجرمين القاتلين، والمجرمين العنيفين وغير العنيفين. وتوصلت النتائج إلى أن الإساءة الجسدية المبكرة والإدمان المبكر للمخدرات والكحول والقسوة على الحيوانات قد وجِدت بنسب أعلى لدى مجموعة القاتلين مقارنة بالمجموعات الأخرى. كذلك أشارت النتائج إلى أن المجرمين القاتلين عانوا من مشاكل نفسية وجسدية تتعلق بالنشاط الزائد، ونقص الانتباه والعدوانية في مرحلة الطفولة المتأخرة والمراهقة.

ومن الدراسات التي أكدت كذلك على العلاقة بين التفكك الأسري والعود إلى الجريمة دراسة هادي (1984). حيث أظهرت أن نسبة (71%) من العائدين إلى الجريمة كانت العلاقة بين والديهم سيئة، وأن أغلب العائدين قد عوملوا من والديهم معاملة متطرفة ما بين القسوة واللين. وتبين أن لتلك الأجواء العائلية التي نشأ في ظلها العائدون تأثيراً سلبياً في سلوك نسبة كبيرة منهم خلال تلك الفترة (فترة الحداثة)، أما فيما يتعلق بعلاقة العائدين بعائلاتهم خلال فترة الرشد فقد تبين أن (66%) من العائدين كانت تربطهم بعائلاتهم علاقات سيئة (حمدان، 2001).

كما أظهرت دراسة (الظاهر، 1985)، أن أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في العود إلى الجريمة هي تلك المتمثلة في الحرمان من الأم خلال فترات الطفولة، والطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين، والانخفاض في دخل الأسرة،

واضطراب العلاقات بين الوالدين، فهي من العوامل الأكثر أهمية في العـود إلـى الجريمة (حمدان، 2001).

وقد لاحظ كثير من الباحثين أن الأحداث الجانحين نادراً جداً ما ينحدرون مـن بيوت يسودها جو انفعالي متماسك. وغالباً ما ينحدرون من آباء غير أخلاقيين وغير متزنين أو ثابتين. فقد يخضعون لحماية زائدة من أحد الوالدين بينما يخضعون لنوع من التأديب الحاسم من الوالد الآخر. ويعانون كذلك من نقـص التعـاطف والحـب والتفاهم والمشاركة الوجدانية ويؤكد على ذلك هجرتهم لمنازلهم فـي سـن مبكـرة (Page,1976).

ويمكن أن تنعكس سلوكات الهروب والغياب عن البيت على العلاقات المتوترة والتجنبية مع الوالدين وضعف التقدير والتمييز والإحساس بالمتعلقات المكانية. هـذه العلاقات والمشاعر يمكن أن تستمر وتؤثر في علاقاته ونـشاطه الجرمـي لاحقـاً (Wright & Wright, 1992).

ومما يؤكد ذلك دراسة قام بها (Chockalingham, 1983) حيث قارن بـين 50 عائداً و50 مفحوصاً من غير العائدين، وذلك لدراسة العلاقة بين العـود والعوامـل الاجتماعية مثل الانضباط الناقص (Defective Descipline) وخبرات الهروب مـن المنزل، وأشارت النتائج إلى أن العائدين قد تميزوا عن غير العائـدين بالخـضوع للانضباط الناقص فيما يتعلق بالإشراف الأبوي، علاوة علـى ذلـك، فقـد اختبـر العائدون فترات غياب طويلة عن المنزل خلال سن الطفولة بنسب أعلى من غيـر العائدين (Chockalingham ,1983).

كما وجدت دراسة غرير (Greer,1964) أن هنالك مـا يقـارب 60% ممـن يتصفون بالشخصية السيكوباثية قد فقدوا أحد والديهم خلال سنوات الطفولة، بينمـا كانت هذه النسب لا تشكل سوى 28% لدى العـصابيين، و26% لـدى الأسـوياء (العيسوي، 2001).

نظرية الضبط الذاتي

يعد مفهوم الضبط الذاتي من متغيرات الاحتواء الداخلي، ويعد هيرشي رائد هذه النظرية، وتعتبر نظريته عامة في الانحراف والجريمة، لأنها قادرة على تفسير الفروق الفردية الكلية التي تدفع أو تمنع الناس من الانحراف للأعمار كافة.

وتستند إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بالضبط الذاتي المرتفع هم أقل ميلاً وبكافة الفئات العمرية للانخراط بالانحراف، بينما أولئك الذين يتمتعون بالضبط الذاتي المنخفض (Low self-control) أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة.

ويرى ويلسون (Wilson, 1980) أن الروابط الاجتماعية من خلال جماعة الرفاق تؤثر على الضبط الذاتي، وأشار إلى أن الأسر ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة تميز الأطفال الجانحين عن غير الجانحين.

فيما أكد كونستانس (Constance, 2005) بأن الضبط الذاتي المنخفض مرتبط بالروابط الشخصية غير المستقرة كالارتباط بجماعة الرفاق المنحرفة.

إن المبدأ العام لنظرية الضبط يفيد بأن الجريمة من المحتمل وقوعها عندما تكون الضوابط لدى الأفراد ضعيفة، لكن إغراء الجريمة سيقاوم عندما تكون الضوابط والمحتويات قوية. حيث تؤكد نظرية التفكك الاجتماعي على أن ضعف الروابط الاجتماعية يؤدي إلى تطور نظريات الضبط. وفي هذا الاتجاه يقول ريكلس بأن هناك أطفال جيدون في بيئة يوجد بها انحراف، ويؤكد ريكلس على أن الاحتواء لهؤلاء الشباب يؤدي إلى عزلهم عن مسببات ودوافع الجريمة.

وعليه تؤكد نظرية الضبط الذاتي أن الأشخاص الذين يتسمون بانخفاض ضبط الذات هم أقل احتمالية لتطوير الموانع الأخلاقية تجاه الأنشطة الإجرامية.

لذلك، فإن خجل الاندماج reintegrative وفقاً لنظرية بريثويت من المرجح أن يكون أكثر فعالية لدى الأشخاص الذين يتسمون بارتفاع ضبط الذات لديهم وأقل تأثيراً في الأشخاص الذين يتسمون بانخفاض ضبط الذات. فنظرية الوصم تقول إن حالة الاعتماد المتبادل يعتبر عاملاً هاماً في النتائج المترتبة على الوصم وتفترض أن الأشخاص المندمجين بشكلٍ جيد في الشبكات الاجتماعية ويشعرون بالاحترام

والتقدير من أعضاء مجموعتهم الاجتماعية سوف يشعرون بالاحباط الشديد في حال تم وصمهم أو إحراجهم (وريكات، 2004).

ووفقاً لنظرية ضبط الذات، فإن الأشخاص الذين يتسمون بانخفاض التحكم أو ضبط الذات غير قادرين على الاحتفاظ بعلاقات طويلة الأمد، وفي الوقت نفسه، فإن تأثير خجل الانحلال يبدو قوياً بما يكفي لمنع السلوكيات الانحرافية لدى الأشخاص الذين يتسمون بانخفاض ضبط الذات.

وفي واحدة من الدراسات التي اختبرت أثر نظريتي الضغوط العامة (التوتر) والضبط الذاتي أو التحكم على التفكك والاندماج؛ دراسة أجريت على عينة عشوائية في إحدى المدن الروسية. حيث تم جمع البيانات لهذه الدراسة من مدينة روسية متوسطة الحجم هي (Novgorod) في العام 2002 وتتكون هذه المدينة من 1.3 مليون شخص، وهي متجانسة عرقياً بنسبة 97٪. كان الاستبيان مكتوباً باللغة الإنجليزية ولكن ترجم لاحقاً إلى اللغة الروسية.

تم إجراء المقابلات في الشوارع والمقاهي ومراكز التسوق، وتضمن مجموعة البيانات النهائية 224 فرداً ممن شملهم الاستطلاع، تتراوح أعمارهم بين 13 حتى 86، بمتوسط عمر بلغ 30 عاماً مقارنة مع متوسط عمر جميع سكان المدينة البالغ 36 عاماً والتي كشفت عنها الاحصائيات الروسية. على الرغم من أن نسبة النساء الفعلية في المدينة هي 56٪، إلا أن 70٪ من أفراد العينة كانت من الإناث. هذا الخلل في العينة ربما يفسر على أساس أن النساء أكثر عرضة للتواجد في مناطق التسوق، ولأن النساء أكثر توافقاً مع طلب المقابلة.

أدرجت في الدراسة أربعة متغيرات معتمدة لفحص أثر نظريتي التوتر والضبط الذاتي أو التحكم على التفكك والاندماج. بالإضافة إلى متغير الجندر، العمر والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وسئل المستجوبون عما إذا كانت لديهم رغبة قوية للقيام بأي فعل من الأفعال التالية: ضرب شخص ما عن قصد، أخذ شيئ ليس لك قيمته تعادل 100 دولار أمريكي أو أكثر، استخدام المخدرات بطريقة غير مشروعة، وأخذ شيئ ليس لك بقيمة 5 دولار أو أقل.



وجدت الدراسة تفاعلاً سلبياً بين التوتر وخجل الانحلال على جرائم العنف والمخدرات. لذلك ووفقاً للدراسة، فإن الأشخاص الذين يعانون من التوتر أقل احتمالاً لاستخدام العنف أو تعاطي المخدرات نتيجة للخوف من إلحاق وصمة العار بهم وفق ما يفترضه النوع الثاني من الخجل وهو خجل الانحلال أو التفكك disintegrative وهو ما يتعارض أساساً مع فرضية الدراسة.

كذلك تفترض النظرية أن خجل الاندماج reintegrative shaming سيكون أكثر فعالية على الأشخاص ذوي الدرجة العالية من الضبط الذاتي نظراً لقدرة هؤلاء الأشخاص على تقدير العواقب طويلة المدى لسلوكهم المنحرف. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير خجل الانحلال على احتمال ارتكاب سرقة كبيرة مثلاً تفاعلات بشكل كبير مع نظرية الضبط الذاتي. لذلك، فإن الأفراد الذين تعرضوا لمثل هذا النوع من الخجل وجدت لديهم احتمالية أعلى لارتكاب الجريمة إذا كان مستوى ضبط الذات منخفضاً لديهم. وهكذا يبدو من المرجح أن الأشخاص ذوي المستوى المنخفض من الضبط الذاتي هم أكثر عرضة للانحراف.

عموماً، النظرية تفترض أن التوتر والانفعال يجعل الأفراد أقل عرضة للتفكير في العواقب المترتبة على سوء السلوك، وبالتالي، فإن ذلك سيقلل من مستوى الردع الناتج عن التهديد الداخلي (المعرفي) بإلحاق وصمة العار بهم وهذا ما يؤيده متغير السلوك العنيف في الدراسة أعلاه، فعلى الرغم من وجود تأثير سلبي دال إحصائياً وفقاً لمتغير التوتر على الجريمة العنيفة، إلا أن الأثر الرئيسي لخجل الاندماج reintegrative قوي وإيجابي.

كما يجادل بريثويت، بأن آلية خجل الاندماج reintegrative تعمل من خلال أخلاقيات الأفراد ومعرفتهم أن بعض الجرائم "لا يمكن تصورها" unthinkable وبالتالي فإن عملية ردع سوء السلوك تتم عبر تصور خطورة إلحاق وصمة العار بهم في المستقبل (Braithwaite,1989) .

لكن السؤال الذي يمكن طرحه: هل آليات الردع والنظام الأخلاقي تعمل بنفس الطريقة لدى جميع الأفراد والأوضاع؟ إن شروطاً معينة قد تمنع الأفراد الذين هم على علم مسبق بالنتائج المترتبة على عملية الوصم والآثار السلبية لأعمالهم. لكن

مع ذلك يجب أخذ اللحظة النفسية المحتملة للفرد بعين الاعتبار. فأحياناً مثـل هـذه الظروف تعمل على انخفاض المقدرة في أن يأخذ الفـرد فـي الاعتبـار العواقـب الاجتماعية المترتبة جراء عملية الوصم.

من هذا المنطلق ارتأيت أن أفرد جانباً من جوانب هذه الدراسة لنظرية الوصم لما لها من أثرٍ كبيرٍ وهام في تفسيرها للانحراف والآليات التي تستتبع ذلك وتقـود الفرد إلى اقتراف السلوك المنحرف بشكلٍ مستمر كرد فعلٍ على الوصم الاجتماعي الذي لحق به.

نظرية الوصم

يعود تفسير نظرية الوصم (Labeling Theory) للإنحراف من مدخل اجتماعي إلى ليمرت (Lemert) وبيكر (Becker). والوصم هو عملية اجتماعية لا يرجع للفعل الانحرافي ذاته، فالفعل ليس هو الذي يحدد ماهو انحراف وما هو ليس كذلك، بل أن ما يقوم بذلك هو ردة الفعل الاجتماعية التي تتبع الفعل الإنحرافي، بمعنى أن الوصم مرتبط بردة الفعل الاجتماعية عن ذلك الفعل الانحرافي وليس الفعل، فالوصم هـو بين طرفين الاول الفعل الانحرافي ذاته، أما الثاني فهو ردة الفعل الاجتماعي تجـاه ذلك الفعل، فما يحصل بعد ذلك هو الذي يحدد الانحراف من عدمه، ومن ثـم يـتم انتقال الفرد من مكانة إلى أخرى، من سوي إلى غير سوي بعد أن تضعف علاقتـه بالأسوياء وتزداد قوة بالمنحرفين، بمعنى أن الانحراف لا ينتج فقـط مـن مخالفـة القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية (رغم أن ذلك لا ينفي) بقدر ماهو نـاتج عـن عملية الوصم، وبمعنى آخر يحصل الفعل الانحرافي الذي يوصم وينتقـل الوصـم للفعل ثم إلى وصم الفرد الفاعل نتيجة لانحرافه ثم ينتقل الفرد إلى خانة معينة ضمن هذا الوصم الجديد، هذه الخانة تحمل مضامين جديدة، فهو أي الفرد يحمل مضمون الوصم الجديد (منحرف أو مجرم) وهذا بدوره يؤدي به إلى فقدان منزلته الاجتماعية السابقة، ويكسب بالتالي منزلة اجتماعية جديدة يتحيز المجتمع ضدها، وبالتالي ينتقل التحيز إلى الفرد ذاته بحيث يصبح المجتمع ضده، فيتقمص هذه المنزلـة الجديـدة والدور الجديد وكل الرموز أو النعوت الجديدة؛ أي أن الشخص يـستجيب لمعنـى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، وهذا ما تؤكد عليه نظرية كـولي مـرآة الـذات

فهو يؤكد على أننا نرى أنفسنا من خلال الآخـرين. وهنـا (Looking-Glass Self) نركز على كيفية ظهور الذات والكيفية التي ندرك بها ردود أفعال الأخـرين لهـذه الذات، فالتفاعل بين الفرد والآخرين يؤدي إلى ظهور وتطور الذات، وهذه الـذات، والتي هي محصلة للتفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين، سوف تؤثر في سلوكات وأفعال الأفراد اللاحقة (وريكات، 2004).

وعليه، فالوصم عملية تدريجيه بمعنى لا يحصل دفعـة واحـدة، لأن الوصـم بطبيعته لا يأتي مباشرة على الشخص بل يأتي على الفعل، ثم ينتقل إلـى صـاحب الفعل الذي يدرك طبيعة الوصم، وطبيعة الإدراك هذه تجعل الفرد يغير أو لا يغيـر صورته الذاتية، وعلى هذا الأساس فإن عملية الوصم تدريجية يمكن أن تؤدي أو لا تؤدي إلى استمرار الفرد الموصوم في السلوك الإنحرافي من عدمه، وذلك راجع إلى التفريق بين الانحراف الأولي والانحراف الثانوي، وبمعنى أخر راجع إلى بقاء الفرد في الانحراف الأولي (Primary Deviation) أو انتقاله إلـى إلانحـراف الثـانوي (Secondary Deviation).

والانحراف الأولي هو ما يقوم به الفرد رغم أنه غير مقـصود لذاتـه وغيـر مخطط له، أي لا توجد إرادة مسبقة لدى الفرد للقيام به، ولا يعترف الفرد بأن مايقوم به انحراف فلذلك لا يرى أنه منحرف أما الانحراف الثانوي فهو الفعل الذي يقوم به الفرد عن إرادة وإدراك ووعي تام، ويقر بأن مايقوم به هو فعل منحرف ويكرره.

والسبب في الانتقال من الانحراف الأولي إلى الانحراف الثانوي يرجـع إلـى الصورة الجديدة التي يرى فيها الفرد نفسه من خلال الآخرين، وكلما استمر مفعـول الوصم كلما استمر بإنتاج صورة مغايرة للفرد عن ذاته، وكلما تعمق في الانحراف لأنه سوف يبتعد عن الأسوياء ويتجه نحو المنحرفين، وبالتالي يصبح سلوك الفـرد عبارة عن رفض المحيط الذي يعيش فيه، ويبتعد عن هذا المحيط ويفعـل مـا هـو منافٍ للمعايير الاجتماعية، كردة فعل على الوصم، ويتقمص الصورة الجديدة التـي كونها عن نفسه (صورة ذهنية جديدة) بداية بالمظهر الخارجي ثم اللغة والعلاقـات التي تصبح قوية مع الموافقين وتصبح ضعيفة مع المخالفين، ويصل به الأمر إلى أن

يقبل مركزه الجديد ويكون الوصم أقوى عندما يكون ناتجاً عـن إحـدى مؤسـسات العدالة الجنائية.

كذلك فإن الوصم لا يلحق بالشخص في كل الجرائم بل في بعض الجرائم التي يرفضها المجتمع. وترى النظرية أن الخوف من الوصم هو أحد وسـائل الـضبط الاجتماعي.

وعليه، فإن الانحراف الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكـن تبريره أو تفسيره من قبل الفاعل، أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الـشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو للهجوم أو التكيف مع المشاكل التي صنعها رد الفعل الاجتماعي له، وهـو محـصلة مجموعـة مـن العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافـه ورد الفعـل الاجتمـاعي علـى هـذا الانحراف.

وهكذا يبدو أن الانحراف الثانوي عملية أخذٍ وعطاء بـين الفـرد والمجتمـع بمؤسساته المختلفة وصولاً إلى القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة، وتنصب على التكيف بناء على الدور المرتبط بتلك المكانة، ومن هذه النقطة يبدأ الانحـراف الثانوي، وهذا يعني كما يقول شور (Schur) إنه لو لم يقع الانحراف الثانوي، فلـن تتبعه أية سلوكيات منحرفة ويقترح علينا شور عدم التدخل الراديكالي في اكتـشاف السلوك المنحرف (وريكات، 2004).

نلاحظ مما سبق مدى التكامل بين النظريات السابقة في الأسـباب والظـروف التي تقود إلى الجريمة، ولعل جميع هذه النظريات قد انطلقت من خلال التركيز على الضبط الذاتي في الحيلولة دون ارتكاب الجريمة، خصوصاً مـا تـضمنته نظريـة الوصم في هذا الشأن، إلا أن الراجح وفقاً للدراسات العلمية بهذا الخصوص هو عدم تأثر الشخصية السيكوباثية بعملية الوصم وذلك لانخفاض مستوى الشعور بالخجـل لديهم، أضف إلى ذلك افتقارهم إلى آليات الضبط الذاتي المانعة لارتكاب الجريمة، ومن هذا المنطلق يمكن فهم انغماس الشخصية الـسيكوباثية بالـسلوك المنحـرف والعنيف، وتكرارهم لهذا السلوك بشكلٍ متواتر.

فوفقاً لرأي (Hare,1993) فإن نسبة تكرار الجرائم للسيكوباثيين هي مـضاعفة تقريباً عن نسبتها لدى المجرمين غير السيكوباثيين، كما أن نـسبة تكـرار العنـف مضاعف بحوالي 3 مرات مقارنةً بالمجرمين الآخرين. كذلك يقدر إحصائياً بأن مـا يقارب 20% من النزلاء الذكور والإنـاث هـم سـيكوباثيون، وأن الـسيكوباثيين مسئولون عن أكثر من 50% مـن الجـرائم الفظيعـة المرتكبـة (serious crime) (Hare,1993).

نظرية الضغوط:

طور ميرتون نظريته في الضغوط بناء على نظرية دوركـايم فـي الأنـومي واستخدم مصطلح الأنومي والضغوط (strains) بطريقة تبادلية، ويرى ميرتـون أن الأنومي - وهو التفسخ في البناء الثقافي - يحدث خصوصاً عنـدما يكـون هنـاك انفصال حاد بين الأعراف الثقافية والأهداف والقدرات البنائية الاجتماعية للأفراد في جماعة ما ويتصرفون بما يتماشى معها (Merton,1968)، أما الضغوط فهي نتـاج البناء الاجتماعي حيث يرى ميرتون أن البناء الاجتماعي ينتج الـضغوط والـسلوك المنحرف، مفترضاً خاصتين أساسيتين للحياة الاجتماعية (التركيبة الاجتماعية) هما:

1) البناء الثقافي.
2) البناء الاجتماعي.

وتحدث الضغوط لأن المجتمع منظم بطريقة تحول دون تحقيق بعض الأفـراد للأهداف المحددة ثقافياً بالوسائل المقبولة اجتماعياً، وبالنسبة لميرتون فإن الـضغوط ما هي إلا ظروف بنيت اجتماعياً وتنتج الأنومي.

ويرى ميرتون(Merton,1997) أن ظروف البنـاء الاجتمـاعي فـي أغلـب المجتمعات تمارس الضغوط على الأفراد وتدفعهم إلى الانغماس في سلوكيات عـدم الامتثال وأن الأفراد الذين يحتلون الطبقات الدنيا فـي المجتمـع يـشعرون بحالـة الأنومي – فقدان المعايير- عندما تسد في وجوههم الفرص لتحقيق الأهداف المقبولة ثقافياً، فعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجـاح وتحقيـق الأهداف تظهر مرحلة الأنومي وعندما لا تتوافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً قد يلجأ بعض الأفراد إلى نمط تكيفي منحرف ومـن هنـا فـإن

التوزيع غير العادل للوسائل المشروعة يشكل فرصاً قد تدفع بعـض الأفـراد إلـى طرق الانحراف الناتج عن التنافر بين الأهداف والوسائل.

لعل مضمون الضغوط في هذه النظرية ينسحب إلى فقـدان الـشعور بـالأمن الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يدفع باتجاه تولد الضغوط والتي تعتبر الـسبب والمصدر الرئيسي الذي يقود إلى السلوك المنحرف.

تقودنا نظرية ميرتون السابقة حول الضغوط وأثرها في السلوك الانحرافي إلى نظرية أجينو والتي أسهبت هي الأخرى في الحديث عن الضغوط وتأثيراتها علـى السلوك المنحرف، وكانت أكثر تفصيلاً وتحديداً من نظرية ميرتون سواء من حيـث السلوك المنحرف بوجهٍ عام أو العنيف على وجه الخـصوص. وتنطلـق نظريـة أجينو(Agnew) في الضغوط العامة، من فكرة رئيسة هي أن الجريمة ناتجـة عـن الشعور بالاحباط الناجم عن خبرة التعرض للضغوط.

عرف أجينو(Agnew) الضغوط (strains) بأنها مجموعـة مـن الحـوادث أو الظروف التي لا يرغبها الفرد (Agnew,2006) وقد حدد أجينو ثلاثة أنـواع مـن الضغوط التي يتعرض لها الافراد وهي:

1) الفشل في تحقيق اهداف ذات قيمة ايجابية: وينتج هذا النوع من الـضغوط عـن فشل الأفراد في تحقيق الاهداف ذات القيمة الايجابية، حيث مـن الممكـن ان يواجه الفرد معوقات، حينها تتحول هذه الأهداف ذات القيمة الايجابيـة إلـى ضغوطات، وتتكون هذه الضغوط من ثلاثة عوامل هي:

أ) الانفصال بين الطموحات والتوقعات، حيث أن هناك أهدافاً وقيماً مقبولة اجتماعياً ولكنها غير متاحة للجميع (Agnew,1996).

ب) الانفصال بين التوقعات والانجازات الفعلية، حيث تـزداد الـضغوط عنـدما لا تتلاقى التوقعات مع الانجازات الفعلية.

ج) أما العامل الثالث فهو الانفصال بين النتائج العادلة، والمنطقية، والنتائج الفعليـة، حيث يحدث هذا النوع من الضغوط، عندما لا تلتقي النتائج الفعليـة مـع مـا يعتقده الفرد أنه يستحقه، وقد اقترح أجينو أن الأثر الجمعي لهـذه المـصادر الثلاثة للضغوط يمكن أن يكون مقياساً للضغوط.

2) وجود مثير سلبي: وينتج هذا النوع من الضغوط عن تقديم المثير السلبي مثـل: الخبرات المدرسية السلبية، سوء معاملة الطفل، ومشكلات الجيرة، وضـحايا الجريمة، وتحدث الجريمة عندما يحاول الفرد الخلاص، أو محاولـة تجنـب المثير السلبي. وقد ضمن أجينو نظريته مفهوم المشاعر الـسلبية (Negative Emotion)، اذ يرى أن خبرة الضغوط تزيد احتمالية أن يختبر الأفراد حالـة من المشاعر السلبية، (Agnew,2006) التي تقود الى العنف والجريمة مثـل: الغضب، والاحباط، والاكتئاب، والخوف، كما أنها تقود الى خلق ضغط علـى الأفراد للانخراط في فعل تصحيحي، وخفض القدرة علـى التـأقلم بطريقـة قانونية، وخفض تقدير الكلفة في تقدير الجريمة، وهذه جميعاً مـن خـصائص الشخصية السيكوباثية.

ويرى أجينو أن الجريمة والجنوح استجابات تكيفية (Coping) مع الـضغوط والمشاعر السلبية (Agnew,2006).

3) إزاحة مثير ذي قيمة ايجابية: لقد عرف أجينو المثير ذا القيمة الايجابيـة بأنـه "تعزيز إيجابي قدم سابقاً للفرد"(Agnew,1996)، كفقـدان عزيـز، الانتقـال لمجتمع جديد، الغربة، وهذه تولد ضغوطات جديدة. وعندما يكون الفرد تحـت هذه الضغوط فقد يلجأ الى العنف لمنع إزالة المثير ذي القيمة الايجابيـة، أو الانتقام من الأفراد المسئولين عن هذه الإزالة للمثير الايجابي (الظرف).

ويرى كلوارد وُأهلن أن الضغوط تدفع الى السلوك المنحرف نتيجة للفجوة بين الأهداف والوسائل، وأن الكثير من الممارسات الجانحة ما هـي الا وسـائل تـأقلم للضغوط البنائية، وأن التناقض واضح بين الطموحات والقنـوات المـشروعة وأن جنوح الأحداث شائع في الطبقات الدنيا بسب انسداد الفرص، وأن الفرص قيم متعلمة ومهارات وأن طبيعة الثقافة، والقيم، والمعرفة هي مفردات الثقافة، وهكـذا تـؤثر الثقافة في سلوك الجنوح الناجم عن الضغوط.

ويرى كلوراد وُأهلن أنه عندما تسد الفرص المشروعة، وتتوافر الفرص غير المشروعة، تقع الجريمة (Cloward & Ohlin,1960).

نظرية التعلم الاجتماعي

تطورت نظرية التعلم الاجتماعي للجريمة على يد كثير من المنظـرين خـلال السنوات الماضية. حيث ساهم سذرلاند بشكلٍ كبير في بلورة هذه النظرية في كتابه الموسوم بعنوان علم الجريمة عام (1939) حول الجريمة.

وقُدمت هذه النظرية في صورة تتسع للكثير من القضايا في هذا الإطار، حيث بينت أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق التفاعل والاندماج مع الآخرين مثل العائلة والأصحاب، ومن خلال هذه التفاعلات الحميمة بين الأشخاص المقربين يتعلم الفرد السلوكات السلبية، التي تقود بدورها إلى الانحراف والجريمة.

أجريت دراسات كثيرة مؤخراً حول اختبار نظرية تفاعل الأصدقاء تؤكد علـى أن التفاعل مع أصحاب الجنح يعتبر العامل المؤثر على ارتكاب الجنح والجرائم.

وتؤكد دراسة هيمر (Heimer, 1997) على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية كمتغيرات وسيطة في عملية العنف والسلوك المنحرف، فقد أكدت على أن الـسلوك المنحرف المرتبط بالعنف عند الأحداث والمراهقين هو سلوك ينتج عن تعلم مفاهيم تجنح إلى العنف ولكن هذا السلوك المتعلم يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بمتغيرات اجتماعية وثقافية، منها: الاختلاط مع الرفاق ذوي الميـول العدوانيـة، والمـستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وسلوكيات الوالدين، وخبرات الانحـراف الـسابقة (حمدان، 2001).

ويرى سذرلاند (Satherland) أن احتمال لجوء الشخص إلى السلوك الإجرامي يزداد إذا اختلط بجماعة من الأشخاص تسودها الميول الإجرامية، وبانفصاله عـن الجماعات التي يسودها الحرص على احترام القانون، وهذا الاختلاط بمجموعة مـن المجرمين هو الذي يدفع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به على اعتبار أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق التعامل مع أشخاص آخرين تجمعهم علاقات ودية وثيقة (حمدان،2001).

ومما يشير إلى تلك العلاقة، ربط العلماء بـين انتـشار الجريمـة والـسلوك الإجرامي لبعض أفراد أسرة المجرم، فقد استخلص (بيره) من دراسـته أن نـسبة

الإجرام في أسر المجرمين الأحداث تزيد خمسة أمثال عن نسبتها في أسر الأحداث غير المجرمين (برقاوي، 1995).

من ناحية أخرى فقد طور بعض الباحثين نظرية المخالطة الفارقة، التي أشارت إلى إمكانية وجود ثقافة فرعية للجريمة. ووفقاً لما ذهب إليه أهلِن وكلاوارد (Ohlin & Cloward) فإن الثقافة الفرعية للجريمة تظهر عندما تظهر أنساق فرعية منظمـة من المعايير والقيم تدعم السلوك الإجرامي والسلوك العنيف، بحيث يـصبح العنـف أدائياً يحقق أغراضاً محددة، وتصبح الجريمة عملاً منظماً (Osman & Lee,1973).

وتتشابه هذه الخصائص لثقافة العنف مع خصائص الثقافة الفرعية للانحـراف التي حددها (Cohen) ولخصها في خمس خصائص رئيسة هـي: عـدم النفعيـة، والنزعة الرافضة لثقافة المجتمع، والنظر إلى ثقافة الانحراف باعتبارها ثقافة لا تقل احتراماً عن ثقافة المجتمع، والبحث عن اللذة العارضة قصيرة المدى، والاستقلالية، والعدوانية (Renzetti,1994).

وتعد ثقافة العنف الفرعية بهذه الخصائص ثقافة منحرفـة مـن وجهـة نظـر المجتمع، ولكنها لا تعتبر كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها، الذين ينظـرون إلى أفعالهم – في الغالب – على أنها أفعال عادية. فالسيكوباثيون داخل ثقافة العنف الفرعية لا ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم أفراداً لا أخلاقيين أو يقومون بأفعال خاطئة ولكنهم يعتبرون أن ما يقومون به يتفق والقواعد المعمول بها داخل ثقافتهم الفرعيـة (Renzetti,1994).

وتلعب الظروف الاجتماعية دوراً هاماً في خلق الوسط الملائـم لنـشأة هـذه الثقافة. ومن هذه الظروف: التفكك الأسري، وغياب الآباء، وفقـدان القـدرة علـى السيطرة على الأطفال والشباب، إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة في المجتمـع. ورفض هذه القيم لا يظهر بشكل فجائي، وإنما يظهر عبر تطوير عملية يطلق عليها عملية التحييد. وتبدأ عملية التحييد هذه عندما يبدأ الشاب وهو يتصارع مـع القـيم النظامية والقيم المنحرفة، بالميل إلى القيم المنحرفة وتفضيلها على القيم النظاميـة. ويطور الشاب وهو في طريقه إلى التحول الكامل نحو السلوك المنحرف تبريـرات وتصورات عقلية تدعم هذا التحول، ويطلق على هذه التبريرات آليات التحييد، وهي

تتراوح بين أربع آليات أساسية حددها (Matza & Sykes) وهي: رفض المسئولية أو إنكارها، وإنكار حقوق الضحية، وتوجيه اتهامات معاكسة للادعاء والقضاء والسلطة بشكل عام، والنظر إلى الفعل الإجرامي بوصفه فعلاً موجهاً لخدمة الآخرين ولـيس لأغراض أو مكاسب شخصية (Reed,1994).

وهكذا فإن الثقافة الفرعية للجريمة أو العنف لها منطق داخلي خاص، كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والخاصة. وتكمن فائـدة هـذه النظرية في تفسير العنف في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليهـا مزيـد مـن السلوك الإجرامي أو العنيف (Renzetti,1994).

من ناحية أخرى أشار العديد من الباحثين إلى أن هنالك ارتباط واضـح بـين السلوك الإجرامي وبين العوامل الاجتماعية الآتية: الأعداد الكبيرة مـن الأشـقاء، الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، ضيق المكـان، انخفـاض الـذكاء، وفقـر المهارات الاجتماعية، حيث تساهم هذه المتغيرات في تطور الشخصية الـسيكوباثية وذلك على مرحلتين تتنوع بها عوامل الخطر المتراكمة. ففي المرحلة الأولى تكون الحياة العائلية معرقلة ومرتبطة بالإهمال الوالدي، الإساءة واستعمال العقاب، وهـذه السلوكيات تعطل الطفل عن التطور الملائم، والتطور العـاطفي، ومهـارات حـل المشاكل.

هذا النموذج يوجد بصورة أكبر عندما يكون الأبوين أنفسهما مجرمين وغيـر متعلمين، ولديهما مستويات منخفضة من الذكاء أو محرومين اقتصادياً واجتماعيـاً. ففي المرحلة اللاحقة فإن الأطفال ذوي المهارات الاجتماعية المتدنية يجدون أنفسهم مرفوضين من قبل الأطفال الآخرين الذين هم في نفس مرحلتهم العمرية. وفي هـذه المجموعات المفتقرة إلى المهارات الاجتماعية سـتتعزز الـسلوكيات اللااجتماعيـة وستظهر مهارات جديدة متعلمة من السلوك اللااجتماعي (Moffit,1993).

يرى علماء النفس أن عدم وجود الإحساس بالارتباط من قبل الأشـخاص مـع العالم سوف يؤدي بهم إلى المعاناة من الاضطرابات النفسية أو الـسيكوباثية، ممـا يفقدهم بالتالي الانسجام مع العالم. فقبول المعايير الاجتماعيـة وتطـوير الـضمير

الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الآخرين. ويرى هيرشي أن أهـم المؤسـسات المؤثرة في حياة الأفراد هي الأسرة والأصدقاء والمدرسة والتي علـى الأفـراد أن يحتفظوا بروابط طيبة معها، ووجد أن الارتباط مع الوالدين هو الأهم، وحتـى فـي حالات الطلاق، فلا بد للطفل من علاقة طيبة مع أحد الوالدين، فبدون هذه العلاقة لا يستطيع الطفل تطوير الاحترام والإحساس بالآخرين، فالانحراف أو الجريمة يعنـي القيام بعمل ضد مشاعر ومصالح ورغبات وتوقعات الآخرين وخاصة الناس المهمين في حياة الفرد، وبالتالي فإن عدم الارتبـاط يعطـي الـشخص حريـة الانحـراف (وريكات، 2004).

ويرى والترز ووايت(Walters & White, 1989) أن علم الجريمة قد أهمـل الجانب أو البعد الإدراكي والمعرفي لدى الفرد، وفي هذا المجال لاحظ الباحثـان أن العوامل الاجتماعية والبيئية لا تحدد السلوك الاجتماعي ولكنها تحد منه. وهذا يعني، أن العوامل الاجتماعية أو البيئية إما أن تضاعف الفرص المتاحة للسلوك أو تضعفها وتحد منها، وهنا يبرز دور الطبيعة الإنسانية العقلانية التي تحـدد شـكل الـسلوك والنشاط الإنساني، وإذا كان الأثر لهذه العوامل سلبياً، فعلينا توقع السلوك المنحرف، وهكذا نجد أن الباحثين يريان أن الجريمة والانحراف إنما هي نتيجة للتفكير غيـر العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دور مهم فيها سـوى الحـد مـن الخيارات الفردية المتاحة لارتكابها، فالمجرمون الذين يتخذون من الجريمـة مهنـة يتميزون بعدم الحس بالمـسؤولية والانغمـاس الـذاتي والـسعي وراء الـسلوكات المنحرفة، بينما يتميز المجرمون الذين يتخذون من الجريمة أسلوباً حياتيـاً بتـشابه سلوكاتهم مع سلوكات المراهقين وبالتالي ليس لديهم حـس بالمـسؤولية والـضبط الذاتي، ورأيا أن العمليات الإدراكية لهؤلاء الأشخاص بغض النظر عـن البيئـة أو التكوين، مهيئة للفشل سواء في العمل أو المدرسة أو البيت. ومثل هذا الرأي يقودنا إلى تفحص العوامل النفسية وتأثيرها على السلوك المنحرف بوجهٍ عام. وعليه لا بد من التطرق إلى النظريات والدراسات السيكولوجية في هذا الإطار.

النظريات السيكولوجية

ما زالت العلاقة بين الاضطرابات النفسية والنشاط الجرمي اللاحق من الموضوعات الجديرة بالبحث، حيث يرتبط الاضطراب النفسي بالعنف ويعتبر عاملاً من عوامل الجريمة. لذلك ركز بعض الباحثين على احتمال أن يكون ذلك منبئ للعود إلى الإجرام (Ouimet & LeBlanc, 1996)

وقد فحص كل من رايس وهارس (Rice & Harris, 1995) العلاقة بين داء الفصام، السيكوباثية، إدمان الكحول والعود إلى العنف بين مجموعة مكونة من 685 شخصاً. شملت على 51% من المدمنين على الكحول، 24% من الفصاميين و22% من السيكوباثيين. وقد وجدت الدراسة ارتباطاً قوياً لدى السيكوباثيين في العود إلى العنف مقارنة بالمجموعات الأخرى.

كما أشارت دراسة تيهونن وهاكولا (Tiihonen & Hakola, 1994) إلى وجود علاقة قوية تربط ما بين الاضطرابات النفسية والعود. فخلال دراستهما على عينة مكونة من 13 قاتلاً من العائدين إلى الجريمة. وجد الباحثان أن 85% من أفراد العينة يعانون من إدمان كحولي حاد واضطراب في الشخصية وأن 15% منهم يعانون من داء الفصام. بالإضافة إلى داء الفصام وإدمان الكحول الحاد كان التشخيص العام لهم يتضمن اختلالاً عقلياً بارانودياً واضطرابات شخصية بارانودية. مما يشير إلى أن القاتلين العائدين إلى الإجرام يميلون لأن يكونوا بالغالب مضطربين عقلياً بصورة دائمة.

كما وجدت الدراسات أن العلاقة بين العود إلى الإجرام والسيكوباثية قد ارتبطت بقوة وكانت الأعلى درجة، كما أشارت إلى أن العود إلى الإجرام كانت عالية بين الأشخاص الذين أحرزوا درجات منخفضة على مقاييس الذكاء (Mandelzys,1979).

وقد وجد والترز ووايت أن هنالك ثماني صفات إدراكية بدائية للمجرمين الذين يتخذون من الجريمة أسلوباً حياتياً ونمطاً معاشاً، فهؤلاء الأشخاص يتميزون بسوء الإدارة بحيث تزداد لديهم المشاكل، ولأنهم أقرب إلى المراهقين في سلوكاتهم، فسوف نجدهم يسعون وراء الملذات والمنافع ذات الأمد القصير بدلاً من القدرة على

تأجيل تلك المنافع والملذات لتحقيق أهداف ذات أمد أبعد، ونتيجـة لـذلك نجـدهم يدمرون حياتهم المستقبلية لارتكابهم الجـرائم والـسلوكات المنحرفـة (وريكـات، 2004).

يرى أتباع نظرية التحليل النفسي أن الجريمة والسلوك المنحرف يمكن أن يفسر بناء على ثلاثة مصادر، فعند الأطفال الأصحاء تعمل الأجزاء الثلاثة معاً وبـشكل مناسب، ولكن عندما يحدث صراع بين مكونات الشخصية، يمكن أن تقع الجريمة أو السلوك المنحرف. أما المصدر الأول للجريمة والسلوك المنحرف فقد يكون سـببه (ضعف الأنا الأعلى Weak Superego) والتي لا تستطيع أن تكبح أو تسيطر علـى نزعات (الهو)، والأشخاص الذين يفتقرون إلى (أنا أعلى) متطورة غالباً ما يـسمون السايكوباثولوجي أو السوسيوباثولوجي أي المرضى النفسيين أو الاجتماعيين، أمـا الجرائم التي يمكن أن يرتكبها هؤلاء فهي: جرائم الجنس، والعاطفة والقتل وجـرائم العنف، ويتميز هؤلاء الأشخاص بقصر النظر، أي أنهم لا يرون أكثر من مصالحهم القريبة (وريكات، 2004).

من جانبٍ آخر جادل بعض الباحثين بأن هنالك عمراً حدياً burnout تبدأ معـه بعد ذلك نسب العود إلى الإجرام بالانخفاض بشكل ملفت وكبير، حتى بين المجرمين الذين سبق أن عادوا إلى ارتكاب الجرائم(Hoffman & Beck, 1984).

هذه الفرضية تم دعمها ببعض الدراسات، حيث وجـدت هـذه الدراسـات أن المجرمين البالغين من العمر 41 عاماً فما فوق قد عرضوا نسباً مشجعة بعد إطلاق سراحهم من السجن في عدم العود إلى ارتكاب الجريمة، بينما لم يعرض الـسجناء بعمر 25 فما دون مثل هذه النسب بعد إطلاق سراحهم، حيث كانـت النـسبة أقـل تشجيعاً من سابقتها وعليه فقد استنتج كـل مـن (Hoffman & Beck, 1984) بـأن نتائجهما تدعم وجود ظاهرة تتعلق بالعمر الحدي (burnout).

وهنالك رأي مناقض قدم من قبل هارس وزملائه (Harris et al, 1991) الـذين شملت دراستهم عينة مكونة من 176 شخصاً من السيكوباثيين وغير الـسيكوباثيين من الذكور الخطرين جداً، والخاضعين إلى برنامج علاجي لعشر سنوات. فمن بـين هؤلاء عاد إلى الجريمة العنيفة 40% من أفراد العينة الإجمالي منهم 77% ممن تم

وصفهم بالشخصية السيكوباثية. وعليه فقد وجد (Harris et al, 1991) أن السيكوباثيين يستمرون في العود إلى ارتكاب الجرائم بمعدلات أعلى من غير السيكوباثيين حتى فيما بعد سن الأربعين من العمر. مما حدا بهم إلى المجادلة بشأن وجود ظاهرة العمر الحدي بالنسبة للمجرمين السيكوباثيين.

كذلك وجدت دراسة كندية أجريت عام 2011 على طالبي الإفراج المشروط من السجناء الفيدراليين في كندا وجود علاقة بين أكثر الجرائم المرتكبة سواء العنيفة أم غير العنيفة وبين السيكوباثية، ولكن لم تكن هذه العلاقة حاضرة في أغلب الجرائم الجنسية باستثناء جرائم الاعتداء على الأطفال كما أظهرت الدراسة أن السيكوباثيين وبالرغم من تاريخهم الجنائي واسع النطاق وارتفاع معدل العود لديهم، قد أظهروا إجادة كبيرة في إقناع المجالس المختصة بالإفراج المشروط عنهم، حيث كانت نسبتهم سواء من مرتكبي الجرائم الجنسية أم غير الجنسية أعلى من غير السيكوباثيين، إذ بينت الدراسة على أن السيكوباثيين أكثر احتمالاً لإقناع السلطات بمنحهم الإفراج المشروط مقارنةً مع غيرهم من نزلاء السجون بنحو ضعفين ونصف (Porter et al, 2009).

النظريات الفسيولوجية

يعتبر السلوك العنيف من الصور السلوكية التي يمكن تفسيرها بيولوجياً في ضوء الدراسات العلمية بخصوص ذلك. حيث قامت هذه الدراسات على تفسير السلوك العنيف من خلال دراستها لوظائف الجهاز العصبي والتغييرات التي تحدث في الكيمياء الحيوية للجسم (زايد، 2002). فكل السلوك ينبثق من الدماغ، وكل التأثيرات البيئية الخارجية التي يمكن أن تؤثر على السلوك تتبلور بناء على أوامر من الدماغ قبل حدوث السلوك (Jeffery,1990).

وقد ركز علم الجريمة البيولوجي على العلاقة بين نشاط الدماغ أو الجهاز العصبي الدماغي والسلوك عند الأحداث، حيث يرى بعض الباحثين أن هذه العلاقة مهمة، فالنشاط الدماغي غير الطبيعي ينتج عنه الكثير من أنماط السلوك العدواني ومن أجل إثبات ذلك عمد الباحثون إلى اعتماد الجهاز الإلكتروني EEG لقياس الموجات الدماغية عند الأحداث والأسوياء، وقد أُجريت الدراسة على 335 حدثاً

والذين تم تصنيفهم على أساس الأنشطة غير الاجتماعية حيث تـم اسـتخدام EEG، وقد وجدت النتائج أن الأحداث الذين ارتكبوا فعلاً منحرفاً واحداً اتسم بالعنف سجلوا 12 درجة، أي مثل أي شخص عادي بينما سجل الأحداث الذين ارتكبوا أكثر مـن سلوك عنيف واحد 57 درجة، أي حوالي خمسة أضعاف المجموعة الأولى، وهكـذا خلصوا إلى القول بوجود علاقة بين أنشطة الـدماغ والـسلوك المنحـرف (عايـد وريكات، 2004).

يرى بعض الباحثين أن هذا الخلل الوظيفي في البناء الدماغي ذو أثـر سـلبي على التكيف الاجتماعي والأنماط الحياتية، ولذا تم التركيز على صـعوبات الـتعلم (LD)، وقد وجدت الدراسات أن الأطفال الذين يعانون من صعوبات الـتعلم تفـوق نسبتهم في المؤسسات العقابية نسبة الأطفال في المجتمع، أي أن الأحداث المحكومين مقارنة مع غير المحكومين ترتفع لديهم صعوبات التعلم، علماً أن هنالك 10% مـن الأطفال بشكل عام يعانون من هذا الاضطراب، ولكن هـذه النـسبة ترتفـع لـدى الأحداث المحكومين لتصل ما بين 26% إلى 73%. (وريكات، 2004).

من جانبه، وجد زوكرمان (Zuckerman, 1989) أن السيكوباثية تـرتبط مـع مستويات منخفضة جداً من هرمون (DHB) dopamine-hydroxyls-bela.
وبين زوكرمان أن الأفراد الذين أحرزوا درجات عالية علـى مقـاييس الاندفاعيـة والعدوان كانت لديهم مستويات منخفضة وذات دلالة عن الآخرين في تأيض هرمون السيرتونين.

كما بين أن الفروق الفردية في هرمـون Mono Amine Oxidse A (MAOA) تظهر بعد فترة قصيرة من الولادة وتبقى مستمرة. وبين كـذلك علـى أن هرمـون (MAOA) المحدد للسيروتونين يمكن أن يفسر السلوك العنيف والمتكرر على امتداد التاريخ العائلي لدى السيكوباثيين (Mealey,1995).

كما قامـت لينـويلا وزملاؤهـا (Linnoila et al, 1999) باختبـار هرمـون (MAOA) (الذي يؤيض السيروتونين Metabolite of Serotonin) بـين 36 قـاتلاً وآخرين قاموا بمحاولات للقتل. حيث أظهرت الدراسة أن المستويات المنخفضة لهذا الهرمون ارتبط إيجابياً مع ضعف السيطرة على السلوك الاندفاعي، وقـد وجـدت

الدراسة أن 27 شخصاً من مجمل أفراد المجموعة كانوا اندفاعيين، وكانت لديهم إما اضطرابات انفجارية متقطعة (intermittent explosive)، أو اضطرابات الشخـصية السيكوباثية، بينما وجدت الدراسة أن المضطربين غير الاندفاعيين كانت لديهم إمـا مخاوف برانويدية أو اضطراب شخصية عدوانية سلبية.

كما وجدت الدراسة أن هناك غياب للمكون العاطفي أو الانفعالي للضمير فـي الشخصية السيكوباثية. وهذا الغياب يمكن أن يعزى إلى نقص هرمون السيروتونين في النظام العصبي (Mealey,1995).

وبدوره فقـد وجـد مكـورد (McCord, 1982) أن الأطفـال مـن الوالـدين السيكوباثيين غالباً ما يظهرون أعراضاً سيكوباثية بنسبٍ أعلى مقارنة مع نظـرائهم من الأطفال المنحدرين من أبوين غير سيكوباثيين، لذلك فإن الإفرازات الهرمونيـة (hormonal excretins) التي ترتبط بالسيكوباثية تأخذ صلة وراثية، حيث أن إنتـاج هرمون الأدرينالين محدد بشدة في السيكوباثيين، وهذا يرتبط مع مشكلة السأم الدائمة الحضور التي يواجهها السيكوباثي (Mealey,1995).

كما وجد هير (Hare, 1993) أن السيكوباثيين لا يعالجون الكلمات على الجانب الأيسر للدماغ كالبقية. بحيث تظهر المعالجة اللغوية لديهم متوازنة على حد سـواء بين الجانب الأيمن والأيسر للدماغ. وعليه فإن هذا المظهر يشير إلى مشاكل جانبية في الدماغ لدى السيكوباثيين.

كذلك أظهرت الدراسات أن اضطرابات الدماغ هي أكثر شيوعاً لدى الأشخاص الذين يرتكبون جرائم عنيفة مقارنةً بالأشخاص الذين يرتكبون جرائم غيـر عنيفـة، وهي أكثر تكراراً لدى الأشخاص الذين يرتكبون العنـف بـشكلٍ متكـرر مقارنـةً بالأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً عنيفة معزولة ومنفردة، وأيضاً هي أكثر شـيوعاً لدى الأشخاص الذين يرتكبون العنف دون أن يكون هنالك محفز ظاهر مقارنةً مـع الأشخاص الذين يرتكبون العنف الذي قد تمت إثارته وتحفيزه.

ومما يجدر ذكره في هذا الاتجاه محاولة العديد من الباحثين التطرق إلى الدافع باعتباره مسبباً للسلوك من خلال وصفهم للحالة الموقفية والآليات التي تستتبع هـذه الحالة.

فقد لفت مومندي (Mommendey, 1996) النظر إلى نظرية الاستثارة المحولة التي ترى بأن العلاقة بين الاستثارة والعدوان علاقة تتابع، حيث تتولد الاستثارة أولاً ثم يتبعها تعليل الأسباب التي أحدثت تلك الاستثارة وبناء على الأسباب المدركة يتولد فعل الغضب. غير أن بيركوفيتش Berkowitz لا يقبل فكرة وجود استثارة غير محددة أو حيادية. ووفقاً لمنحاه المعرفي الاقتراني الحديث فان الغضب والعنف عمليتان متوازيتان وليستا متتابعتين، لأن الأحداث المحبطة أو المؤلمة تقود إلى العدوان بطريقة آلية في حالة وجود قرائن موقفية معينة. ويرى مومندي (Mommendey, 1996) أن تصنيف السلوك كسلوك عدواني أو غير عدواني يعتمد على حكم الفاعل ذاته أو على حكم شخص شاهد ذلك السلوك. ووفقاً لما يراه مومندي Mommendey فإن الحكم على السلوك بأنه سلوك عدواني يقتضي تجاوز الوصف وصولاً إلى التقييم من حيث الدواعي والأسباب، لأن الأسباب المدركة تلعب دوراً رئيساً في تشكيل الحكم.

ويتابع مومندي Mommendey شرح وجهة نظره قائلاً: "إن البحث عن أسباب العدوان لا ينحصر بالشروط التي أحاطت بوقوعه، ومن هنا فلا بد من معرفة الشروط التي تدعو الى الحكم على سلوك الفرد بأنه سلوك عدواني".

واستناداً إلى بحوث مومندي Mommendey وغيره من الباحثين يبدو أن المعايير الرئيسة التي يعتمدها الناس في وسم السلوك بالعدوانية هي: النية المبيتة لإلحاق الأذى، والإيقاع الفعلي للأذى، وخروج السلوك الملاحظ عن المعايير الاجتماعية. وبناء على ذلك يعتقد مومندي Mommendey بأننا عند البحث عن أسباب السلوك العدواني علينا أن لا نحصر اهتمامنا بالشروط التي تشحن الدافع أو التي تحد من التحكم العقلاني بالسلوك، وإنما علينا البحث في الشروط التي تجعل إلحاق الأذى المقصود بشخص آخر يبدو مناسباً لمقتضيات الموقف ومبرراً في آن واحد (Mcllveen & Gross, 1998).

ويرى زلمان وبراينت (Zillman & Bryant, 1982) أن التهيج أو الاستثارة الناشئة عن مثير أو مصدر معين يمكن أن تنتقل إلى استجابة أخرى وتنشطها (Mcllveen & Gross, 1998).

وقد قام زلمان وبراينت (Zillman & Bryant, 1982) بفحص هذه الفرضية عن طريق خلق حالة استثارة لدى المشاركين في التجربة. فكان أن طلب الباحثان مـن المشاركين في تجربتهما ركوب دراجة وتم إحداث مستويين من الاستثارة بناءاً على شدة الجهد المطلوب. ومن ثم كان المشاركون يقادون إلى اللعب مع حليف للمجرب في لعبة معينة ويتعرضون أثناء ذلك للإهانة مـن قبـل الحليـف. وعنـدما أتـيح للمشاركين توجيه عقوبة للحليف في مرحلة لاحقة من التجربـة بإصـدار صـوت مزعج عبر سماعات يضعها الحليف على أذنيه، ألحـق المـشاركون المـستثارون استثارة شديدة قدراً أكبر من هذه العقوبة بالحليف مقارنةً بالمشاركين الذين استثيروا استثارة ضعيفة (McIlveen & Gross, 1998).

وينظر ميلر (Miller, 1941) إلـى الإحبـاط علـى أنـه المثيـر المحـرض (Instigator) على العدوان، ولكن عوامل موقفية أو بيئية من قِبل الكبح المـتعلم أو الخوف من الانتقام قد تحول دون حدوث عدوان فعلي. كذلك فقد أشار Miller إلـى أن الإحباط قد يؤدي إلى ظهور استجابات أخرى مختلفة، وأن العدوان ليس سـوى واحد منها.

ومن الأمثلة على الاستجابات الأخرى الممكنة: الانسحاب واللامبالاة واليـأس والاكتئاب، لكن مع ذلك ينبغي القول إلى أنه يقود أحياناً إلى زيادة الجهـد المبـذول لتحقيق الهدف (McIlveen & Gross, 1998).

وأشارت بحوث أخرى إلى أن الإحباط قد يقود إلى استجابات مختلفة لدى الناس في المواقف المختلفة. إلا أن كل من بِركوفيتش وميل (Berkowitz & Miell, 1990) يرى بأن حدوث العدوان يصبح محتملاً عندما يقترب الفرد من تحقيـق غاياتـه أو عندما يرى ذلك الفرد بأن الأمر المحبط وقع بصورة عشوائية أو غير مـشروعة. وهكذا، فنحن لا نبالي عادةً بالفشل في الوصول إلى غاية معينة إلا إذا اعتقـدنا أن الأمر المحبط وقع قصداً أو أن مجرد وقوعه أدى إلى تعطيـل جهودنـا المبذولـة للوصول إلى الهدف. وهذا يعني أن تقديرنا للنوايا أو الأسباب الكامنة وراء عوامـل الإحباط يحدد استجاباتنا له (McIlveen & Gross, 1998). وقد أظهرت نتائج عـدد من البحوث وجود ارتباط بين العدوان والإحباط، غير أن الإحباط لا يؤدي دائماً إلى

ظهور العدوان. وقد كان بيركوفيتش Berkowitz من أوائل الذين أشاروا إلى أن العدوان مثله في ذلك مثل أي سلوكٍ آخر يمكن أن يعزز. فالقاتل المأجور مثلاً يقتل من أجل المال، ولا نستطيع القول بأن الإحباط هو السبب الكامن وراء ظهور سلوك هذا الشخص (McIlveen & Gross, 1998).

لكن يجدر الانتباه إلى أننا في بعض المواقف نبالغ في تقدير أهمية العوامل الموقفية كأسباب لتصرفات الآخرين. فقد بين كُتورن (Quattorne, 1987) إلى أننا عندما ننبه الناس إلى احتمال تأثير العوامل الموقفية فإنهم يميلون إلى تفسير السلوك برده إلى تلك العوامل رغم أن احتمال تفسير السلوك ذاته استناداً إلى عوامل نزوعية يكون قائماً (Quattorne,1987).

إلا أن استنتاج وجود النزعة لا يعني بالضرورة أن تلك النزعة كانت السبب الكامن وراء السلوك موضوع التعليل، لأن كل منهما يعتمد على عمليات معرفية مختلفة على ما يبدو (Quattorne,1987).

من جانبه فقد أوضح كمِنغز (Cummings,1985) أن لدى المجرم في العديد من الحوادث المتضمنة للنشاط الإجرامي مشاكل مع مظهرين من مظاهر السلوك التحفيزي، فهناك مشكلة مع النظام الكبحي والنظام الاندفاعي، والمشكلة مع النظام الكبحي تتمثل بعدم كفاية هذا النظام لديهم، وأضاف قائلاً: " إن كلا هذين المظهرين يمكن أن يلاحظا في السيكوباثيين المجرمين".

4.2 الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تركز وتظهر الشخصية السيكوباثية من خلال فحصها لعينات من مرتكبي الجرائم. وقد حاولت هذه الدراسات توضيح العديد من المتغيرات ومنها التنشئة الاجتماعية للشخصية السيكوباثية، سمات الشخصية السيكوباثية، إضافةً إلى العوامل الفسيولوجية وأثرها في تكوين الشخصية السيكوباثية. كما هدفت هذه الدراسات إلى فحص العلاقة بين السلوك العنيف وبين الشخصية السيكوباثية، وسوف نتعرض للدراسات التي تندرج

تحت هذه المتغيرات من خلال الدراسات التي تتناول الأبعاد والعوامل المؤدية للشخصية السيكوباثية.

الدراسات التي تناولت أثر المتغيرات النفسية والاجتماعية والبيئية

هنالك العديد من الدراسات التي قامت باختبار دور البيئة والتنشئة الاجتماعية وأثرها على الشخصية السيكوباثية، ومن جملة هذه الدراسات؛ دراسة أمريكية قام بها بوك وكونسي (Book & Quinsey, 2003) وهدفت إلى التحقق من ارتباط السلوك العدواني والاندفاعي بالشخصية السيكوباثية، واستخدم الباحثان عينة تجريبية مكونة من 77 نزيلاً وعينة ضابطة مكونة من 80 مفحوصاً، وقام الباحثان باستخدام مقاييس الشخصية السيكوباثية والعدوانية والكبح السلوكي. أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بينت أن 37 من عينة النزلاء قد أحرزوا درجات عالية على المقياس، وأن المجموعة الضابطة قد أحرزت درجات متدنية، كما بينت الدراسة على أن النزلاء السيكوباثيين قد أحرزوا درجات أعلى على مقياس العدوانية وأقل على مقياس الكبح السلوكي مقارنةً بغير السيكوباثيين، كما بينت كذلك على وجود مستويات متدنية للسيكوباثيين في التعاطف مع الآخرين أو الإيثار مقارنةً بغير السيكوباثيين.

وفي دراسة أجريت في كندا، قام خلالها (بورتر وزملاؤه، 2003) بالمقارنة بين 18 قاتلاً سيكوباثياً و20 قاتلاً غير سيكوباثي من مرتكبي جرائم القتل ذات الطابع الجنسي. وجدت الدراسة أن غالبة السيكوباثيين (82.4%) قد عرضوا درجة معينة من السلوك السادي في جرائم القتل مقارنة مع (52.6%) من غير السيكوباثيين. وكانت غالبية الضحايا (66.7%) من الإناث الغريبات عن المجرم، وبينت الدراسة على عدم وجود تأثير واضح للسيكوباثيين على اختيار الضحية.

كما قام كل من وودوورث وبورتر (Woodworth & Porter, 2002) بدراسة أجريت في كندا وهدفت لفحص العلاقة بين الشخصية السيكوباثية وخصائص مرتكبي جرائم القتل، واستخدم الباحثان عينة مكونة من 125 قاتلاً. وافترضت الدراسة أن دافع السيكوباثيين إلى القتل غير مبرر، ومرتبط مع الاستعداد الجرمي المسبق (Premeditation)، ولم يسبق بردود فعل عاطفية وانفعالية، أو أنه دافع

وحشي بطبيعته، أما القتلة من غير السيكوباثيين فسيكونون أكثر احتمالاً إلى ارتكاب جرائمهم بدافع محرض أو فيما يسمى بجرائم الانفعال (crime of passion) ومرتبطة بمستوى عالٍ من الاندفاعية وردة الفعل الانفعالية. وقد أكدت النتائج هذه التوقعات، حيث وجدت الدراسة فروقاً دالة إحصائياً، فغالبية القتلة السيكوباثيون كان دافعهم إلى ارتكاب الجرائم غير مسبوقٍ بردود فعلٍ عاطفية وانفعالية، وأظهـرت الدراسـة أن نسبة السيكوباثيين الذين قاموا بارتكاب الجرائم المرتبطة بمستوى من ردود الفعـل العاطفية والانفعالية بلغت 39% مقارنةً مع 48% من غير السيكوباثيين.

وفي دراسة أمريكية أخـرى قـام (Nolan et al, 1999) بفحـص المرضـى الفصاميين ممن لديهم وممن ليس لديهم سوابق في السلوك العنيـف والـدائم، وقـد استخدم الباحثون مقياس Psychopathic Checklist (PCL) لاضـطراب الشخـصية السيكوباثية. وتم تحديد المرضى العنيفين والمرضى غير العنيفين من خلال مراجعة بطاقات المستشفى وسـجلات الاعتقـالات والإدانـات. وكـان عـدد الأشـخاص المفحوصين 51 فرداً منهم 26 مفحوصاً من المرضى العنيفين. خلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث حصل المرضى العنيفون على درجات أعلى على مقياس الشخصية السيكوباثية بالقياس إلى المرضى غير العنيفـين. وتبـين أن 19% منهم كان لديهم تجاوزاً للحـد الـسيكوباثي، و50% كـانوا ضـمن المـدى السيكوباثي المحتمل. وكان جميع المرضى غير العنيفين قد سجلوا درجات دون الحد السيكوباثي المحتمل. كما أشارت الدراسة إلى ارتكاب السيكوباثيين للجرائم العنيفـة بنسب تفوق غيرهم من غير السيكوباثيين.

وفي دراسة أجريت في أمريكا قام كورنـل وزمـلاؤه (Cornell et al ,1996) باختبار العلاقة بين الشخصية السيكوباثية ومدى ارتباطها بالـدافع غيـر المبـرر، والتمييز بين السيكوباثيين والأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً عدائية استجابة لـردود فعل انفعالية مستَفَزة. وتكونت عينة الدراسة من 106 أفراد ممن قـاموا بارتكـاب جرائم عنيفة بدافع مستفَز (تم تحريضه) وآخر غير مستفز، حيث ميزت الدراسة بين المجرمين المستفزين وغير المستفزين، واسـتخدم البـاحثون مقيـاس الشخـصية السيكوباثي.

أشارت النتائج إلى أن المجرمين غير المستفزين أحرزوا درجات أعلى علـى المقياس مقارنة بالمجرمين المستفزين. ولتعميم هذه النتائج أجرى الباحثون دراسـة أخرى على عينة مكونة من 50 مفحوصاً من المجرمين العنيفين. توصلت الدراسـة إلى أن المجرمين غير المستفزين أحرزوا درجات أعلى علـى المقيـاس مقارنـة بالمجرمين الذين تم استفزازهم قبل ارتكاب الفعل العنيف.

ووجدت دراسة أجريت في أمريكا وقام بها كل من هِير ومكفرسون (Hare & Mcpherson, 1984) أن المجرمين السيكوباثيين يميلون لارتكـاب جـرائم العنـف بصورة مكررة بدرجة أعلى مقارنةً بغير السيكوباثيين. حيث قامـا بـالتمييز بـين مجموعات السجناء المصنفة كعنيفة أو غير عنيفة على قاعدة سجلاتهم الإجراميـة، ومن ثم تم فحـصهم علـى مقيـاس Psychopathic Checklist (PCL) للشخـصية السيكوباثية، وقد وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العنيفـين مقارنةً بالمجرمين غير العنيفين.

كما وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين النـزلاء الـذين عرضـوا سلوكيات عنيفة وعدوانية داخل السجن والنزلاء الـذين لـم يعرضـوا مثـل هـذه السلوكيات.

وقام هِير (Hare,1982) بدراسة أجريت في أمريكا وهدفت إلى التحقـق مـن ارتباط الشخصية السيكوباثية بأبعاد الشخـصية كمـا يقيـسها اختبـار (Eysenek) للشخصية. وتكونت عينة الدراسة من 173 مفحوصاً ممـن يحتمـل تقـدير ثبـات السيكوباثية لديهم، وهم من المودعين بالسجن بمتوسط عمر قدره 28 عامـاً. وقـام الباحث باستخدام مقياس (Eysenek) للشخصية. توصلت الدراسة إلـى أن ارتبـاط الشخصية السيكوباثية كان ذو دلالة على مقياسي الذهان والكذب.

وقام (عبد الحميد، 1982) بإجراء دراسةٍ في مصر بحث من خلالهـا بعـض خصائص شخصية مرتكبي جريمة القتل العمد مقارنةً بمجموعة من مرتكبي جرائم اللاعنف. واستخدم الباحث مقياس الشخصية السيكوباثية، ووجد أن هنالـك فروقـاً جوهرية بين مرتكبي جرائم القتل ومرتكبي جرائم اللاعنف.

كما قام كل من بلُكبِرن ورونالد (Blockburn & Ronald, 1980) بدراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين أبعاد الشخصية والشخصية السيكوباثية ومدى الارتباط بينهما لدى مرتكبي الجرائم من المضطربين نفسياً. تكونت عينة الدراسة من مجموعة من مرتكبي الجرائم المقيمين بمستشفيات الطب النفسي. قام الباحثان باستخدام مقياس منيسوتا للشخصية متعدد الأوجه (متضمناً مقياس الشخصية السيكوباثية) توصلت الدراسة إلى أن الشخصية السيكوباثية قد اتسمت بالعدوانية والانطواء مقابل الاجتماعية والالتزام.

كما قام واربورتُن (Warburton, 1965) بدراسة أجريت في أمريكا وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى الشخصية السيكوباثية. تكونت عينة الدراسة من 38 شخصاً من النزلاء السيكوباثيين أغلبهم من اللصوص المسلحين المحكوم عليهم بمدد طويلة في السجن، والمتمردين على الأنظمة الخاصة بالسجون. قام الباحث باستخدام مجموعة كبيرة من اختبارات الذكاء والشخصية. توصلت الدراسة إلى أن هنالك انخفاض عال في الذكاء وحرمان قاس في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، كما بينت على أن المفحوصين قد حصلوا على درجات فوق المتوسط وليست متطرفة في ارتكاب الجرائم الجنسية.

وفي دراسة أجريت في أمريكا وجد إيستُن (Easton, 1965) من خلال عملية الفحص الإكلينيكي لواحد وعشرين مفحوصاً من مدمني المخدرات أن هؤلاء الأفراد يعانون من اضطرابات خطيرة في الشخصية، بالإضافة إلى نوبات اكتئابية مصاحبة لمشاعر الملل، وتشيع بينهم الانحرافات السيكوباثية مع سلوك النكوص وعدم الكفاية.

وفي دراسة مصرية قام بها(جرجس، 1957) وهدفت إلى دراسة الشخصية السيكوباثية من الناحية الاجتماعية والنفسية والتوصل إلى أثر التكوين الوراثي ودور البيئة على هذه الشخصية، كما هدفت إلى بحث علاقة السيكوباثية بالمرض العقلي والاضطراب النفسي. تكونت عينة الدراسة من خمسة عشر فرداً تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 عاماً. وقد استخدم الباحث مقياس الشخصية السيكوباثية، حيث أظهرت الدراسة أن البيئة التي نشأت فيها الشخصية السيكوباثية تتميز بعدم

الاستقرار حيث وجد أنها نشأت في ظل أسر مفككة، كما بينت الدراسة على أن الشخصية السيكوباثية تنزع إلى الظهور منذ الطفولة المبكرة ولكنها قد تظهر في أي سن حتى بدء فترة المراهقة.

أما الدراسات التي تناولت مؤشر التكرار فهي على النحو التالي:

في دراسة أجريت في أمريكا، قام هلدبراند وزملاؤه (Hildebrand et al, 2004) باختبار العلاقة بين الاضطراب السيكوباثي وتوقع العود إلى الإجرام. تكونت عينة الدراسة من 94 مفحوصاً من مرتكبي الجرائم الجنسية والجرائم العنيفة غير الجنسية والجرائم العنيفة بشكل عام وبضمنها الجرائم الجنسية. وتراوحت فترة المتابعة بعد إطلاق سراحهم من السجن لحوالي 24 عاماً. أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات. فالمجرمون الذين أحرزوا درجات عالية على المقياس كانوا غالباً الأكثر عوداً من المجرمين الآخرين.

وفي دراسة أمريكية أخرى قام بها رابينوفيتش وزملاؤه (Rabinowitz et al, 2002) وهدفت إلى تحقيق توقعات للعود إلى ارتكاب الجريمة، وقد بلغت عينة الدراسة 221 من نزلاء السجون، واستخدم الباحثون مقياس الشخصية السيكوباثية. أشارت النتائج إلى أن العائدين قد أحرزوا درجات أعلى على المقياس، حيث وجدت الدراسة فروقاً دالة إحصائياً بين المجرمين الذين اعتادوا الإجرام مقارنةً بالمجرمين الذين لم يعتادوا الإجرام.

وفي دراسة أجريت في أمريكا، قام بها فايرستون وزملاؤه (Firestone et al, 2000) وهدفت إلى التحقق من ارتباط مرتكبي الجرائم الجنسية بالشخصية السيكوباثية، حيث اختبر الباحثون عينة مكونة من 156 فرداً من مرتكبي جريمة الزنا بالمحارم و260 فرداً من المتحرشين بالأطفال و123 من مرتكبي جريمة الاغتصاب. قام الباحثون باستخدام مقياس الشخصية السيكوباثية، أظهرت الدراسة أن مرتكبي جريمة الاغتصاب قد أحرزوا درجات أعلى وذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية، وأن لديهم مستويات عالية من تكرار الجرائم الجنسية والعنيفة، ولديهم سوابق قضائية بهذا الخصوص، كما أظهرت مستويات عالية من العدوانية مقارنةً بالمجموعتين، كما بينت الدراسة على أن مرتكبي جرائم التحرش

الجنسي بالأطفال الذين سجلوا درجات عالية على المقياس كانوا أكثر تكراراً للجرائم مقارنةً بالذين سجلوا درجات متدنية على المقياس.

كما أشارت النتائج إلى أن السيكوباثيين المنحرفين جنسياً أعظم خطـراً للعـود إلى ارتكاب الجرائم الجنسية مقارنةً مع المجرمين الـسيكوباثيين غيـر المنحـرفين جنسياً أو المجرمين غير السيكوباثيين مع الانحراف الجنسي أو بدونه.

وفي دراسة سويدية قام بهـا تِنغـسترم وزمـلاؤه (Tengstrom et al, 2000) وهدفت إلى التحقق من عودة السيكوباثيين إلى ارتكاب الجريمـة العنيفـة. فحـص الباحثون عينة مكونة من 202 فرداً من المجرمين العنيفين من مرضـى الفُـصام، وبعد فحصهم على مقياس الشخصية السيكوباثية، تبين أن 22% منهم كانت لـديهم درجات مرتفعة على المقياس، وخلال متابعتهم بعد 51 شهراً تبين أن 21% منهم قد ارتبط بقوة في العودة إلى العنف، حيث دلت الدراسة على وجود فروق ذات دلالـة إحصائية بهذا الصدد.

وفي دراسة أخرى قام بها (Weaver & Wooton, 1992) وهدفت إلى التحقـق من ارتباط العائدين إلى ارتكاب الجرائم بالشخصية السيكوباثية، واستخدم الباحثـان عينة مكونة من 401 من المجرمين الذكور، وقاما باسـتخدام مقيـاس الشخـصية السيكوباثية، وميزت الدراسة بين المستويات العالية والمتدنية على المقياس، حيـث أظهرت وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العائـدين مقارنـة بغيـر العائدين، كما بينت الدراسة سوء التوافق الاجتمـاعي والعدوانيـة المرتفعـة بـين المجرمين العائدين الذين حصلوا على درجات مرتفعـة علـى مقيـاس الشخـصية السيكوباثية، كما بينت ارتباط العائدين بالسلوك العنيف بشكلٍ عام.

وقادت دراسة أمريكية قام بها (Hart, 1988) إلى الاستنتاج بأن الـسيكوباثيين كانوا أكثر احتمالاً لأن ينتهكوا شروط إطلاق سراحهم من السجن، وأن احتمال فشل إطلاق سراحهم كان أعلى بأربعة أضعاف مقارنة بنظرائهم مـن الـسجناء غيـر السيكوباثيين، وذلك بسبب ارتكابهم تصرفات عدوانية وعنيفة بشكل متكـرر داخـل السجن.

كذلك قام (تركي، 1968) بدراسة تجريبية أجريت في مصر هدف من خلالها إلى التعرف على سمات المجرمين المكررين وافترض أن شخصية المجرم المكرر أكثر اضطراباً من شخصية المجرم غير المكرر. وتكونت عينة الدراسة من 100 مفحوصاً نصفهم من المكررين (المجموعة التجريبية)، كما تكونت المجموعة الضابطة من 50 مفحوصاً من غير المكررين. استخدم الباحث مقياس الشخصية السيكوباثية ومقياس العدوان.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجرمين المكررين مقارنة بغير المكررين.

الدراسات البيولوجية:

يعتبر السلوك العنيف من الصور السلوكية التي يمكن تفسيرها بيولوجياً في ضوء الدراسات العلمية بخصوص ذلك. حيث قامت هذه الدراسات على تفسير السلوك العنيف من خلال دراستها لوظائف الجهاز العصبي والتغييرات التي تحدث في الكيمياء الحيوية للجسم (زايد، 2002).

ومن الدراسات التي تفحصت العوامل البيولوجية دراسة كندية قام بها بورتر وزملاؤه (Porter et al, 2003) وهدفت إلى فحص العلاقة بين الشخصية السيكوباثية والعنف السادي وغير المبرر، وتكونت عينة الدراسة من 38 شخصاً من المغتصبين القاتلين. واستخدم الباحثون مقياس اضطراب الشخصية السيكوباثية. أشارت النتائج إلى أن أكثر من 85% من القتلة المغتصبين قد حصلوا على درجات مرتفعة على المقياس. كما أظهرت الدراسة أن المجرمين السيكوباثيين قد تميزوا بمستويات مرتفعة في ارتكابهم للعنف السادي وغير المبرر (Gratuitous) مقارنةً بغير السيكوباثيين. حيث بينت أن أغلب السيكوباثيين 83% قد عرضوا سلوكيات سادية بينما عرض 53% من غير السيكوباثيين سلوكيات مشابهة.

كما قامت (Linnolia,1999) باختبار مستويات هرمون السيروتونين (Serotonin) لدى 36 مجرماً ممن قاموا بارتكاب جرائم القتل وجرائم الشروع بالقتل. حيث أظهرت الدراسة أن المستويات المنخفضة من السيروتونين ارتبط مع ضعف السيطرة على السلوك الاندفاعي، كما أشارت الدراسة إلى أن 27 شخصاً من

مجمل المجموعة كانوا اندفاعيين، وكان لديهم اضطراب الشخصية السيكوباثية، بينما كان لدى الأفراد غير الاندفاعيين اضطراب الشخصية العدوانية السلبية.

وفي دراسة أمريكية قام بها رين وزملاؤه (Raine et al, 1997) وهدفت إلى التحقق من دور العمليات الأيضية المنخفضة للجلوكوز في الاضطراب السيكوباثي، واستخدم الباحثون عينة تجريبية مكونة من 41 قاتلاً وعينة ضابطة مكونة من 41 فرداً. كذلك قام الباحثون باستخدام جهاز التصوير بواسطة الانبعاث البوزيتروني (positron emission tomography). وقد أظهرت الدراسة أن القتلة تميزوا بانخفاض في عمليات الأيض الجلوكوزي في القشرة الأمامية وفي التلافيف الجدارية الخلفية، إضافة إلى كتلة الألياف العصبية الواصلة بين الجسمين نصف الكرويين للدماغ، حيث أشارت الدراسة إلى دور العمليات الدماغية الشاذة في القشرة الأمامية وفي التلافيف الجدارية، والألياف العصبية في تهيئة السلوك العنيف لدى المجرمين.

وفي دراسة أخرى تشير إلى دور القشرة الأمامية (Prefrontal-Cortex) في الشخصية السيكوباثية قام لابيير (Lapierre, 1997) بمقارنة 30 مجرماً سيكوباثياً مع 30 مجرماً غير سيكوباثي، وقد استخدم الباحث الاختبارات التي تقيم وظيفة الجزأين من القشرة الأمامية: المنطقة الأمامية المحجرية (الحجاجي) والمنطقة البطينية المتوسطة. أظهرت النتائج مستويات ذات دلالة إحصائية على ضعف السيكوباثيين على كل مهمات (Ventromedial – Orbitofrontal) لكن ليس في وظائف المناطق الأخرى من اللحاء الأمامي.

كما استخدم ربرت (Robert,1995) جهاز التصوير بواسطة الانبعاث البوزيتروني لتقييم عملية الأيض الجلوكوزي في الدماغ. حيث تم فحص 8 أشخاص عاديين إضافة إلى 8 سيكوباثيين ممن لديهم سوابق في السلوك العنيف والمتكرر. وقد لاحظ بأن 7 من السيكوباثيين قد أظهروا عمليات أيض منخفضة في مناطق واسعة من الدماغ، خصوصاً في القشرة الصدغية المتوسطة والأمامية مقارنةً بالأشخاص العاديين، وكانت هذه المناطق متضمنة للمواد المسئولة عن العنف والاندفاعية.



كذلك قام (Dejong et al, 1992) بدراسةٍ استخدموا خلالها مجموعة من العوامل بضمنها العوامل السلوكية، التاريخ العائلي ومتغيرات كيميائية حيوية وتشخيصات نفسية لتمييز العائدين بين مجموعة مكونة من 348 مجرماً. أشارت الدراسة إلى أن العود إلى العنف لدى القتلة ومحاولي القتل قد ارتبطا بوضوح بالاندفاعية واضطراب الشخصية السيكوباثية، حيث بلغت نسبة العود إلى الجريمة 38% لدى هؤلاء مقارنةً مع 6% من غير السيكوباثيين.

الدراسات المتعلقة بقتل الأصول للفروع:

خلافاً لغيرهم من القتلة، فإن الآباء الذين قتلوا أطفالهم ليسوا سيكوباثيون عادةً، ولكن قد يكون لديهم مشاكل عاطفية تشمل عدم القدرة على الشعور بالندم أو التعاطف، وذلك وفقاً لدراسة فنلندية.

حيث قام باحثون من فنلندا بفحص عينة من الرجال والنساء ممن قاموا بارتكاب جريمة قتل أحد أبنائهم ومقارنتهم بمجموعة ضابطة مطابقة من حيث الفئة العمرية والجنس من الذين قاموا بارتكاب جرائم القتل. وجدت الدراسة أن الجناة الذين قاموا بجريمة قتل أحد أبنائهم كانوا أكثر عرضة لمحاولة الانتحار. واستناداً إلى تقارير الطب الشرعي النفسي لجميع المتهمين تبين أن هنالك 749 متهم بالقتل في فنلندا بين عامي 1995 و 2004، وحدد الباحثون من بينهم 25 حالة من مرتكبي جرائم قتل الأصل للفرع (قتل الأبناء) والتي قام بارتكابها 20 شخصاً من الجناة اشتملوا على 13 من الإناث و7 من الذكور، وكان متوسط عمر المجرمين 36 سنة (25 للإناث و40 للذكور، بينما كان متوسط عمر الأطفال الضحايا 4 سنوات.

تألفت المجموعة الضابطة من عينة عشوائية شملت 20 مداناً بجرائم القتل، وكانت المجموعة الضابطة مطابقة لمجموعة الاختبار من حيث العمر والجنس. في هذه المجموعة الضابطة كان 12 من الجناة لديهم أطفال، وكان متوسط عمر الضحايا 47 عاماً.

استخدم الباحثون مقياس هير للشخصية السيكوباثية – المعدل (PCL-R) والمكون من 20 بنداً. ويشترط هذا المقياس لتجاوز الحد السيكوباثي أن يحصل

الشخص على 30 نقطة أو أكثر من أصل 40 نقطة، وأحياناً يشير بعض الباحثين إلى إمكانية الاضطراب السيكوباثي عند حد 25 نقطة.

من بين سمات الشخصية السيكوباثية التي يفحصها مقياس هير، السطحية، الإحساس بتضخم قيمة الذات، والحاجة إلى التحفيز، الكذب المرضي، والمكر، عدم تحمل المسؤولية، وعدم الندم، والافتقار إلى التعاطف والاندفاع، وعدم التحكم في السلوك.

وجدت الدراسة أن متوسط درجة مقياس PCL-R للمجموعة المفحوصة (مجموعة قتل الأصل للفرع)، كان 10.2 مقارنة مع 21.9 بالنسبة للمجموعة الضابطة، ولم يكن أي من الجناة الذين ارتكبوا جريمة قتل أحد أبنائهم على درجة عند أو فوق 30، وحصل 2 منهم فقط على درجة من 25 أو أكثر لكن دون 30 نقطة، في حين وجدت الدراسة أن 3 مدانين من المجموعة المقارنة قد سجلوا 30 أو أكثر، و7 منهم سجلوا 25 درجة أو أكثر لكن دون 30 درجة.

بالمقارنة مع المجموعة الضابطة، كانت نسبة الجناة الذين ارتكبوا جريمة قتل أحد أبنائهم (filicide) ممن لديهم عمل وقت ارتكاب الجريمة أعلى من المجموعة الضابطة (53٪ مقابل 15٪) وكانوا أقل عرضة لتعاطي الكحوليات (40٪ مقابل 80%)، وكانت نسبتهم أقل من المجموعة الضابطة فيما يخص الأسبقيات الجرمية (20٪ مقابل 65٪)، وكانت نسبة الذين تم إدخالهم للمستشفيات بسبب الاضطراب النفسي أقل كذلك من المجموعة الضابطة (30٪ مقابل 65٪).

تعرض ثلاثة من الجناة من مجموعة مرتكبي جرائم قتل الأصول للفروع لاضطراب الاكتئاب الذهاني، وهو ما يفسر الدور الكبير الذي يلعبه هذا الاضطراب في محاولة نسبة كبيرة من مرتكبي جرائم قتل الأبناء للانتحار كما تشير الدراسات.

حيث وجد الباحثون أن أفراد المجموعة الأولى (filicide) كانوا أكثر عرضة لمحاولة الانتحار مباشرةً بعد ارتكاب الجريمة من المجموعة الضابطة (50% مقابل 0%) وفقاً للباحثين.

وقال الباحثون: "إن هذه النتائج تقدم دليلاً على أن الجناة الذين ارتكبوا جريمة قتل الأبناء ليسوا من السيكوباثيين وبالتالي قد يكونوا قابلين للعلاج".

ومع ذلك، فإن بعض التقييمات النفسية لهؤلاء، كعدم الندم، والافتقار إلى التعـاطف، وعدم تحمل المسؤولية يشير إلى وجود خلـلٍ عـاطفي(emotional dysfunction) لديهم.

وأضاف الباحثون بأن المشاكل العاطفية قد تجعل الآباء غيـر قـادرين علـى التعامل مع الصعوبات اليومية، حيث وجدت الدراسة أن التعرض للانفـصال عـن الأسرة كان الوضع الأكثر شيوعاً الذي واجهه الآباء الذين ارتكبوا جريمة قتل أحـد أبنائهم، حيث كان 12 شخصاً من هؤلاء الجناة قد فقدوا حضانة أطفالهم في مرحلةٍ ما من مراحل حياتهم.

وأكد الباحثون أن العائلات الفقيرة في حاجة إلى مساعدة، وخـصوصاً عنـدما تواجه مشاكل الانفصال الحالي أو الوشيك، وشدد الباحثون على أن تحسين الرفـاه العام يقلل من مثل هذا النوع من الجرائم والدليل على ذلك هو حقيقة أن قتل الأبنـاء قد انخفض في فنلندا خلال السنوات الـ 50 الماضية بمـا يتماشـى مـع التنميـة المجتمعية والرفاه الحاصل في هذا البلد.

حيث أكد الباحثون أن جريمة قتل الأبناء ظاهرة نادرة تتراوح مـن 0.6 لكـل 100.000 طفل دون سن 15 عاماً إلى 2.5 لكل 100.000 طفل دون سن 18 عاماً (Anderson,2009).

كذلك هدفت دراسة يابانية قام بها (Zasshi, 2007) إلى التعرف على العوامـل التي قد تتأثر بها الأمهات اللواتي قمن بقتل أبنائهن. حيث تمت مقارنة الخـصائص الاجتماعية والديموغرافية والسريرية، والظرفية، لعينة مكونة من 96 سيدة، مستمدة من السجلات القضائية وتم تقسيم الأمهات إلى 4 مجموعات اسـتناداً إلـى عمـر الأطفال الذين تم قتلهم، أظهرت الإحصاءات الجنائية أن 25 سيدة من الأمهات قـد قتلن أطفالهن حديثي الولادة (Neonaticide)، وأن 22 سيدة من الأمهات قـد قـتلن أطفالهن الرضع، وأن 27 سيدة من الأمهات قد قتلن أطفال ما قبل المدرسـة، وأن 22 سيدة من الأمهات قد قتلن أطفالهن الذين هم في سن الدراسة أو من المراهقين.

كذلك أظهرت الدراسة أن الأمهات اللواتي قتلن أطفالهن حـديثي الـولادة قـد تميزن عن المجموعات الأخرى بفروقات كبيرة، حيث تبين أن نسبة كبيـرة مـنهن

غير متزوجات، ويعانين من صعوبات مالية، مع عدم وجود اضطرابٍ عقلي، وعدم قبولهن لوجود طفل غير شرعي. أما في المجموعات الأخرى، فكانت الاضطرابات النفسية المتكررة بعد الولادة، وعلى وجه الخصوص الاكتئاب هو السبب الرئيسي لقتل الأطفال. كذلك بينت الدراسة أن الأمهات في المجموعتين اللتين تضمنتا وجود طفل يبلغ من العمر عام أو أكثر قد تأثرن بعوامل ظرفية مثل المشاكل الصحية للطفل أو الخلاف العائلي الشديد الذي يكون الزوج أحد أطرافه. هذه المشاكل قد تسببت في ردود فعل نفسية مضطربة لدى تلك الأمهات. كذلك أظهرت الدراسة أن أطفال ما قبل المدرسة من ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا أكثر عرضة لسوء المعاملة أو الإهمال والقتل. أما الأطفال الذين في سن الدراسة أو من المراهقين فكانت لديهم مشاكل سلوكية خطيرة، وغالباً ما كان لدى هؤلاء نوعاً من الاضطراب العقلي، فكانوا بذلك أكثر عرضة للقتل من قبل أمهاتهم.

وفي دراسة بريطانية قام بها (Flynn et al ,2007) وهدفت إلى وصف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والسريرية، بما في ذلك تحديد الفروق بين الجنسين في هذه الخصائص، وذلك من خلال اختبارهم لعينة من الأشخاص المدانين بجرائم القتل بما في ذلك قتل الأطفال الرضع من قبل أحد والديهم أو آخرين، وقد تم جمع المعلومات عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية السريرية للجناة من التقارير النفسية التي أعدت للمحكمة حول مجموعة من الأشخاص المدانين في جرائم القتل في كل من انكلترا وويلز بين عامي 1996 و2001. أظهرت الدراسة أن من مرتكبي 2660 جريمة قتل قد تم تحديدها تم إدانة 112 حالة أي ما نسبته (4%) من المجموع الكلي، بتهمة قتل الأطفال الرضع. حيث بينت الدراسة أن الآباء قاموا بقتل 56 طفلاً أي ما نسبته (50٪)، أما الأمهات فكن مسئولات عن قتل 35 طفلاً أي ما نسبته (31%). كما بينت الدراسة على أن تسعة وأربعين من الأطفال الرضع (44٪) قد تم قتلهم في غضون 3 أشهر من الولادة، و87 (78٪) في غضون 6 أشهر. وأظهر سبعة عشر من الجناة (24٪) أعراض الاضطراب العقلي وقت ارتكاب الجريمة. كما عانى ثمانية وثلاثون مداناً (34٪) خلال تاريخ حياتهم من اضطرابٍ عقلي. كذلك أظهرت الدراسة أنه في المجموع الكلي، كان 16 مداناً

(14٪) تحت رعاية خدمات الصحة النفسية. كما تم تشخيص عـشر نـساء (29٪) على أنهن يعانين من اضطراب مؤثر (affective disorder)، وأظهرت الدراسـة أن 25 فرداً من الرجال (53٪) كان لديهم تاريخ مع تعاطي الكحـول أو المخـدرات، وبينت كذلك على أن الرجال كانوا أكثر عرضة لإدانات سابقة بسبب العنف مقارنة بالنساء، حيث تلقى معظم الجناة من الذكور؛ أي 71 حالة (96%) عقوبة السجن في حين أن 28 سيدة (74٪) قد صدرت بحقهن أحكاماً بديلة أو تم نقلهن إلى مستشفيات الطب النفسي.

وبينت دراسة ألمانية قامت بفحص 57 سيدة من الأمهات اللواتي قتلن أبناءهن بين عامي 1976 – 2000 أن النسبة الكبيرة منهن قد عـانين مـن الاضـطراب الذهاني والاكتئاب الشديد، كما عانين من مشاكل اجتماعية، وكان لهن تـاريخ مـن العنف الموجه ذاتياً، كما أظهرت الدراسة أن نسبة عالية منهن قد حاولن الانتحـار بعد ارتكاب الجريمة (Krischer et al,2007) .

أظهرت دراسة أجريت في أمريكا من خلال فحص سجلات مستشفيات الطـب النفسي لتسعة وثلاثين مفحوصاً من الأمهات الأمريكيات اللـواتي قمـن بارتكـاب جريمة قتل أبنائهن أنهن مصابات باضطرابٍ عقلي حاد. وأشارت الدراسة إلـى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأمهات (72%) قد تلقين سابقاً قبل ارتكاب الجرائم علاجاً من الاضطرابات النفسية، وأن أكثر من ثلثي الأمهات (69%) كـنّ يعـانين مـن هلوسات سمعية، ونصفهن (49%) كن مكتئبات وقت ارتكاب الجريمة، وأن أكثـر من ثلث الجرائم (39%) وقعت خلال فترة الحمل أو خلال فترة ما بعـد الـولادة، وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع الأمهات (72٪) قد عانين من ضـغوطات اجتماعيـة كبيرة، مثل وفاة الوالدة أو سفاح القربى. وكان الدافع لقتل أبنائهن في الغالب بـسبب الإيثار، (بمعنى القتل بدافع الحب)، أو بسبب اضطراب ذهاني حاد بدون دافع منطقي (Friedman et al,2005).

هدفت دراسة كندية إلى بحث المتغيرات الاجتماعية، والديموغرافية والسريرية، لعينة مكونة من 77 طفلاً ممن تم قتلهم من قبل 60 مفحوصاً من الآباء الذكور فـي منطقة كويبك في كندا بين عامي 1991 و2001.

أشارت الدراسة إلى أن الآباء أكثر ارتكاباً لجريمة قتل الأبناء من الأمهات. كما بينت الدراسة أن هناك تاريخ من سوء المعاملة العائلية المميزة لعـدد كبيـر مـن الحالات، وأظهرت كذلك أن معظم الحالات اشتركت في وسائل عنيفـة عنـد تنفيـذ جريمة القتل. كما أظهرت الدراسة وجود نسبة كبيرة من حالات الانتحار بين الآباء بعد ارتكابهم للجريمة، حيث أظهرت أن ما نسبته 60% من الآباء قد قاموا بالانتحار بعد ارتكاب الجريمة. وبينت الدراسة على أن تعاطي المخدرات والكحول كان نادراً بين الجناة وقت ارتكاب الجريمة، وأظهرت بأن معظم الجناة كـانوا يعـانون مـن اضطرابٍ نفسي، خصوصاً الاضطراب الاكتئابي(depressive disorder)، وأن مـا يقرب من الثلث كانوا يعانون من اضطراب ذهاني. كما بينت الدراسة على أن العديد من الجناة كانوا على اتصال مع الاستشاريين النفسيين قبل وقوع الجريمة، رغم عدم تلقي أي فرد منهم علاجاً من الاضطرابات النفسية (Bourget& Gagne,2005).

هدفت دراسة أمريكية إلى فحص عينة مكونة من 55 سيدة من الأمهات اللواتي ارتكبن جريمة قتل أبنائهن، وذلك للمقارنة بين تلك اللواتي عانَين أم لم يعانين مـن أعراضٍ ذهانية وقت ارتكاب الجريمة. وقد تم جمع البيانات السريرية مـن خـلال سجلات مركز ولاية ميشيغان للطب النفسي الشرعي بين عامي 1976 إلى 1996. بينت الدراسة أن غالبية طفيفة (52.7%) من النساء كن يعانين من أعراض ذهانية وقت ارتكاب الجريمة. وكانت نسبة النساء المضطربات اللواتي تعرضن لإسـاءاتٍ جسدية سابقاً أعلى من نظيراتهن غير المضطربات ذهانياً، وأكثر احتمالاً لأن يكـن قد خضعن لعلاجٍ نفسي سابق أو حالي على ارتكاب الجريمة، وأن يكُن أكبر سـناً، وغير عاملات، وأكثر تعليماً، ومطلقات أو منفصلات. كذلك فـإن نـسبة محاولـة الانتحار بين الأمهات المضطربات بعد ارتكاب الجريمة كانت أعلـى مـن غيـر المضطربات، إضافةً إلى قيامهن بقتل أكثر من طفل واحـد، كـذلك كانـت نـسبة استخدامهن للسلاح كأداة للجريمة أعلى من غير المضطربات، وقد بررن أفعـالهن بسبب المخاوف التي كانت تنتابهم من أن يكون أطفـالهن عرضـة للاضـطرابات النفسية. وكانت الأمهات المضطربات أكثر احتمالاً لتعاطي الكحول أو المخـدرات وقت ارتكاب الجريمة (Lewis and Bunce,2003).

هدفت دراسة أمريكية قام بها لويس وزملاؤه (Lewis et al, 1998) إلى التعرف على العوامل المرتبطة باستخدام السلاح لدى مجموعة مكونة من 60 سيدة ممن ارتكبن جريمة قتل أبنائهن بين عامي 1970 إلى 1996. كما تم تحديد السلاح الذي تم استخدامه بنوعين هما: السكين والمسدس. أظهرت الدراسة أنه قد تم استخدام الأسلحة من قِبل واحدة من كل أربع نساء. حيث تم استخدام المسدسات بنسبة 13٪ من النساء وتم استخدام السكاكين بنسبة 12٪، وأظهرت الدراسة أن النساء المصابات باضطراب الذهان كن أكثر عرضةً بـ 11 مرة لقتل أبنائهن بسلاح من نظيراتهن غير الذهانيات. حيث كان السلاح حاضراً لدى كل أم ذهانية قامت بقتل طفلها بسكين، ولدى سبع من ثماني نساء ممن قمن بقتل أولادهن من خلال استخدام المسدس كأداة للجريمة. وبينت الدراسة أن الأطفال الصغار كانوا أقل عرضة للقتل بالأسلحة. وكانت هذه النتيجة مستقلة عن وجود أو عدم وجود الذهان لدى الأمهات. هذه النتائج تظهر أن النساء المصابات بأعراض ذهانية هن أكثر عرضة من غير المضطربات ذهانياً لقتل أطفالهن باستخدام الأسلحة، وتبين أيضاً أن الأمهات أكثر عرضة لاستخدام الأسلحة لقتل الأطفال الأكبر سناً مقارنةً بالأطفال الأصغر سناً.

الدراسات المتعلقة بجرائم القتل بداعي الشرف

أظهرت دراسة أعدها (المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، 2011) أن محكمة الجنايات الكبرى سجلت 50 حالة قتل لإناث في قضايا ما يسمى بالدفاع عن الشرف، خلال الفترة من 2000 إلى 2010.

وبينت الدراسة وهي بعنوان (الأعذار المخففة في جرائم القتل بدافع الحفاظ على الشرف: الأبعاد القانونية والقضائية والاجتماعية والدينية) أن 69% من جرائم "الشرف" كانت ترتكب على يد الأشقاء، وأن 70% منهم لم يستفيدوا من العذر المخفف.

حيث تنص المادة (98) من قانون العقوبات على أنه "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد، ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه".

وبينت الدراسة أن 56% من الضحايا ضمن الفئة العمرية 18-28، مشيرة إلى أن 45% من الجناة كانوا من ضمن الفئة العمرية ذاتها.

وبالنسبة للحالة الاجتماعية للضحايا، أوضحت النتائج أن 42 % منهن عازبات، و42 % متزوجات، بينما توزعت البقية ما بين أرامل ومطلقات، في حين أن 56% من الجناة كانوا متزوجين، و56% منهم عمال، ما يشير إلى انخفاض مستواهم التعليمي. وتمثلت أدوات ارتكابهم للجريمة تمثلت باستخدام الأسلحة النارية أو الأدوات الحادة.

وقام (الحجاج، 2010) بدراسة أُجريت في الأردن وهدف من خلالها إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اتجاهات الأردنيين نحو تبرير ارتكاب جرائم القتل بداعي الشرف، والتعرف على الاختلافات المعنوية في مستوى هذه الاتجاهات باختلاف بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بواسطة أداة الاستبيان لمجتمع محافظة العاصمة بواسطة العينة العشوائية العنقودية لمناطق وتجمعات الدراسة والعينة العشوائية المنتظمة لسحب عينة الأفراد التي بلغ حجمها 1500 فرداً.

توصلت الدراسة إلى أن الاتجاه العام نحو ارتكاب الجرائم بداعي الشرف في الأردن كان لا ينكر اللجوء إلى جرايمة قتل الفتاة في سبيل مسح العار، بل كان يميل نحو قتل الفتاة والتخلص من العار أو الوصم الاجتماعي الذي قد يلحق بأسرة الفتاة باعتبارها جريمة تلاحق أسرة الفتاة وسمعتها.

كذلك بينت الدراسة أن الذكور أكثر تشدداً من الإناث نحو تبرير ارتكاب الجرائم بداعي الشرف، كذلك أظهرت الدراسة أن الأسر الكبيرة أكثر تشدداً من الأسر المتوسطة الحجم، كما أظهرت أن الذين يقطنون البيوت المستقلة والمزارعين والموظفين في القطاعين العام والخاص أكثر تشدداً مقارنةً مع الذين يقطنون الشقق السكنية وغير العاملين.

كذلك بينت نتائج الدراسة أن سكان كل من المدن والمخيمات كانوا أقل تشدداً من سكان القرى والبادية، بل إن سكان البادية كانوا الأكثر تشدداً.

وتوصلت الدراسة إلى أن للمستوى التعليمي وارتفاعه دوراً أساسياً في درجة الوعي والتقليل من مستوى التشدد نحو تبرير هذه الجرائم.

كذلك هدفت دراسة أردنية قامت بها (ملحم، 2005) حول جرائم الشرف فـي الأردن بين عامي 1995 و2000 إلى التعرف على أبرز الخـصائص الاجتماعيـة لكل من الضحايا والجناة، والتعرف كذلك على ظروف الحادث الذي تقع به المـرأة ضحية لمثل هذا النوع من الجرائم، والتعرف أيضاً على الأحكام الـصادرة بحـق الجناة، وأخيراً التعرف على اتجاهات القضاة الأردنيين نحو هذه الجرائم.

تكونت عينة الدراسة من 51 ملفاً من سجلات محكمة الجنايات الكبـرى فيمـا يخص قضايا النساء ضحايا جرائم الشرف في الأردن خلال الفترة الواقعة بين عامي 1995 و2000. كما تألفت هينة الدراسة من 21 قاضياً أردنياً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تـدني الحالـة الوظيفيـة والمستوى التعليمي والوضع الاقتصادي للجاني يزيد من نسبة حدوث الجرائم التـي ترتكب بداعي الشرف، وأن هنالك تعاطفاً شديداً من قبل القضاة الأردنيين نحو الجناة في مثل هذا النوع من الجرائم. كذلك أشارت الدراسة إلى صلة القرابة التي تـربط الجاني بالضحية، حيث أظهرت الدراسة أن نسبة الآباء الذين ارتكبوا هذا النوع من الجرائم بلغت (13.7%) لتشكل هذه النسبة المرتبة الثانية من حيث المجموع الكلـي لعينة الدراسة، بينما كانت نسبة الأشقاء هي الأعلى وبلغت (66.7%)، فـي حـين بلغت نسبة الأزواج الذين ارتكبوا جرائمهم بداعي الشرف (11.8%)، وأخيراً بلغت نسبة الأقرباء الذين ارتكبوا هذا النوع من الجرائم (7.8%) ليحتلوا بـذلك المرتبـة الأدنى من حيث نسبتهم إلى المجموع الكلي وفقاً لمعطيات الدراسة.

وفي دراسة أُجريت في الأردن بعنوان: جرائم الشرف - حقـائق ورأي، قـام (الحديدي، 2000)، بتصنيف البينات المتعلقة بجرائم الشرف المرتكبة خلال الفترة ما بين 1995 – 2000، من حيث حجم الجرائم وتطورها والخلفيـات الاجتماعيـة والاقتصادية لمرتكبيها، وعلاقة هذه الجرائم بالتشريعات. وقد أوضحت الدراسـة أن الأحكام القضائية كانت مخففة، وأن 56% من هذه الأحكام عام 1996 لم تتجـاوز

الحبس لسنة واحدة، وذلك بناء على تأويل المادة 98 من قانون العقوبات وفقاً للباحث.

وقد بينت الدراسة أن غالبية مرتكبي هذا النوع من الجرائم يعتقدون بأنهم سيحصلون على مثل هذا التخفيف في الحكم. وقد أظهرت النتائج أن معظم مرتكبي هذه الجرائم هم من الأشقاء، وأنها كانت ترتكب بعد فترة من الشبهة، ورغم هذه الفترة الزمنية الفاصلة ومعارضة ذلك مع مضمون المادة 340 إلا أن القضاء كان يأخذ بعامل التخفيف حتى في حال عدم ثبات التهمة وفقاً لرأي الباحث.

5.2 تعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات التي تناولت الشخصية السيكوباثية في إطار الجريمة والانحراف عدداً من المؤشرات هي:

1) تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً في نشأة وتطور السلوك السيكوباثي، فمعظم هذه الحالات قد نشأت في أسر متصدعة واتسمت نشأتها الاجتماعية بالرفض والإكراه وعدم الاتساق وعدم الاستقرار.
2) كما بينت الدراسات على أن الشخصية السيكوباثية تتميز بسلوك مضاد للمجتمع يتمثل في انتهاك القوانين والسلوك العنيف والاستمرار في سلوك العود إلى الإجرام.
3) من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن هذه الدراسات قد أبرزت معظم السمات الرئيسة في الشخصية السيكوباثية من خلال تناولها المفصل لأبعاد وسمات هذه الشخصية سواء على الصعيد الاجتماعي أو النفسي.
4) من خلال استعراض الدراسات المتعلقة بقتل الأصول للفروع يتبين لنا أن الأشخاص الذين يقومون بمثل هذا النوع من الجرائم ليسوا أشخاصاً سيكوباثيين كما تبين الدراسات السابقة ولكنهم يعانون من اضطرابات نفسية أبرزها اضطراب الذهان، مما يستدعي القول بضرورة إخضاعهم لبرامج علاجية وإرشادية ملائمة.

5) فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بداعي الشرف، بينت الدراسات السابقة على وجود اتجاه عام لتبرير مثل هذا النوع من الجرائم، مما يدعوني للتوصية بضرورة رفع مستوى التوعية الثقافية لدى المواطنين من قبل مختلف والوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية والثقافية الرسمية منها والخاصة للحد من هذه الاتجاهات السلبية نحو ارتكاب الجرائم بداعي الدفاع عن الشرف.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهج الدراسة:

تم إتباع منهج المسح الاجتماعي في هذه الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل المحكومين بقـضايا قتل الأصول للفروع.

3.3 عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من عينة قصدية مكونة من (77) فرداً مـن الـذكور والإناث من مرتكبي جريمة قتل الأصول للفروع، ومن نزلاء مراكز الإصـلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية للعام (2012).

4.3 أداة الدراسة:

لقياس مستويات الشخصية المضادة للمجتمع، تم اعتمـاد مقيـاس الشخـصية السيكوباثية من اختبار منيسوتا للشخصية متعدد الأوجه، والذي أعده **(Hathaway & McKinley,1940)**، وهو من المقاييس الإكلينيكية التـي تقـيس درجـة تـشابه المفحوص بجماعة السيكوباثيين الذين تتمثل مشكلاتهم الرئيسة في نقص الاسـتجابة الانفعالية العميقة، وعدم القدرة على الإفادة من الخبرة، وعـدم المبـالاة بالمعـايير الاجتماعية. وهذا المقياس يتمتع بخصائص سيكومترية مقبولة في صورتيه الأجنبية والعربية. ويتألف المقياس من خمسين (50) فقرة صيغت على شكل عبارات لفظية، يجاب عنها بنعم أو لا، وتقيس هذه الفقرات التوافق الاجتماعي اللاسـوي بعامـة، وغياب خبرات باعثة على السرور. ومضمون الفقرات متنوع ومتنـاقض أحيانـاً، يشمل شكاوى من العائلة ومن نماذج السلطة بعامة، والاغتراب الذاتي والاجتماعي والملل. وتكشف فقرات أخرى عن إنكار الخجل الاجتماعي والتأكيد علـى اللباقـة الاجتماعية والثقة. وقد قنن المقياس امبريقياً باستخدام مجموعة محك من أشـخاص

صغيري السن تتراوح أعمارهم بين 17 و22 عاماً ممن تم تشخيصهم علـى أنهـم ذوو شخصيات سيكوباثية.

وقد وجد هاثاواي وماكنلي أن المقياس قد ميز تمييزاً صحيحاً (درجة تائية 70 أو أكثر) 59% من نزلاء السجون، و45% من المرضى الإكلينيكيين.

وأعد هاريس ولنجوس مقاييس فرعية أضافا إلى كل منها عدداً من الفقرات لم تكن موجودة في المقياس، وهذه المقاييس الفرعية هي: الاغتراب الاجتماعي، الاغتراب الذاتي، الخلاف العائلي، الصراع مـع الـسلطة، رباطـة الجـأش الاجتماعيـة، والاغتراب.

ويوصف من يحصلون على درجات مرتفعة على المقياس بأوصـاف سـلبية تشمل: الغضب، الاندفاعية، الانفعالية، وعدم القابلية للتنبؤ عن سلوكهم. وهم غيـر مسايرين اجتماعياً ويتجاهلون الأعراف والقواعد الاجتماعية ونماذج السلطة. وفـي غياب تاريخ مضاد للمجتمع، فإن العدائية قد توجه داخلياً نحو الذات. وهكـذا فـإن الارتفاع الملحوظ يشير إلى وجود سلوك مضاد للمجتمع واتجاهات مضادة ولكنه لا يعني بالضرورة أن هذا السلوك سوف يعبر عنه ظاهرياً.

وأصحاب الدرجات المرتفعة لهم تصور كمالي ونرجسي عـن ذواتهـم وهـم يستخدمون هذا المعايير الشخصية لتبرير تجاهلهم للأعراف الاجتماعية.

وبالنسبة لمن يحصلون على درجات مرتفعة على المقياس، فإن النضج الشخـصي، وليس العلاج النفسي عادة ما يكون أكثر فاعلية في تغيير سلوكهم.

أما من يحصل على درجات متوسطة على هذا المقياس فإنه يكون منشغلاً انـشغالاً أصيلاً بالمشكلات والقضايا الاجتماعية. وقد يكون ذلك استجابة لصعوبات موقفيـة أو توافقاً مع مستوى مألوف من الصراع الشخصي والاجتماعي. فإذا كان الصراع موقفياً فإن الدرجة يتعين أن تعود إلى مستواها السابق بعد انتهاء الصراع.

أما من يحصل على درجة بسيطة على المقياس فإن لديه العدد المـألوف مـن الشكاوى من السلطة والاغتراب والملل.

اعتمد الباحث المقياس المقنن من قبل لويس مليكه. ونظراً لمرور فترة زمنية على بناء هذا المقياس وتقنينه، قام الباحث بإعادة إيجاد الخصائص السيكومترية له، وفقاً للخطوات الآتية:

أ) **الصدق الظاهري:** تم عرض هذا المقياس على مجموعة من الأخصائيين في مجالات علم النفس والاجتماع، لغرض قياس مدى ملائمة فقراته لقياس الظاهرة التي وضع من أجلها، حيث أشار جميع المحكمين بأن فقرات المقياس مناسبة لأهداف الدراسة، وأبدى المحكمون إجراء بعض التعديلات الشكلية على بعض فقرات المقياس. كذلك فقد تم حساب صدق المقياس من خلال ارتباط كل فقرة مع الدرجة النهائية على المقياس كمؤشر على صدق البناء وقد تراوحت معاملات الارتباط بين 0.30 - 0.84.

ب) **الثبات**: فيما يتعلق بالثبات فقد تم حساب الثبات بالاتساق الداخلي بطريقة التجزئة النصفية (فردي، زوجي) وكان معامل ارتباط بيرسون (0.22)، مع العلم ان معاملات الثبات لاختبار مينسوتا متعدد الاوجه للشخصية تراوحت عالمياً بين 0.39-0.91 بالاتساق الداخلي في حين تراوحت بين 0.49-0.84 باعادة التطبيق.

5.3 **إجراءات التطبيق:**

قام الباحث بتوزيع مقياس الشخصية السيكوباثية على عينة الدراسة المكونة من 77 فرداً من المحكومين بقضايا قتل الأصول للفروع وقياس مستويات الشخصية السيكوباثية لديهم وفقاً لفرضيات الدراسة المعتمدة.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض ومناقشة النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مستويات الشخصية السيكوباثية، وفقـاً لتوزيع كل من متغير العود إلى ارتكاب الجريمة (مكرر – غير مكرر)، ومـصدر الدافع (جنسي – غير جنسي)، وتصنيف الجريمة (عمد، قصد، ضرب مفضي إلـى الموت)، والنوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، ومستوى الدخل (متدني، متوسط، مرتفع)، وحجم المنزل (كبير، متوسط، صغير)، والفئة العمرية (أقل من 30، من 30-39، من 40-49، من 50- 59، من 60 فما فـوق)، والحالـة الاجتماعيـة (متـزوج، مطلق)، والتحصيل العلمي (أمي، أقل من ثانوي، ثانوي، كلية متوسطة، جـامعي)، عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية، وإيجـاد الفـروق فـي الشخصية على مقياس منيسوتا للشخصية السيكوباثية وفقاً لهذه المتغيرات عند عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية من الذين قاموا بارتكاب جنايـة قتـل الأصول للفروع، وذلك من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة الصفرية. ولتحقيق ذلك اختيرت عينة مكونة من (77) نزيلاً من الذكور والإناث، وبعد جمع البيانـات وتحليلها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يتعلق بمستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد العينة

فيما يتعلق بمستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد العينة، تم تطبيق مقيـاس الشخصية السيكوباثية من اختبار منيسوتا للشخصية متعدد الأوجه، إذ تـم تـصنيف أفراد العينة إلى ثلاثة مستويات حسب درجاتهم على مقياس الشخصية الـسيكوباثية، حيث اعتبر النزلاء الذين بلغت درجاتهم (21) فأقل مـن ذوي المـستوى البـسيط للشخصية السيكوباثية، أما الأفراد الذين تراوحـت درجـاتهم (مـن 22 إلـى 27) فاعتبروا من ذوي المستوى المتوسط للشخصية السيكوباثية، بينما اعتبـر الأفـراد الذين حصلوا على درجة (28 فأكثر) مـن ذوي المـستوى المرتفـع للشخـصية

السيكوباثية. بعدها تم حساب التكرارات المئوية لكل مستوى من مستويات الشخصية السيكوباثية.

جدول (1)

يوضح الجدول النتائج المتعلقة بمستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد العينة

مستوى الشخصية السيكوباثية	التكرار	النسبة المئوية
بسيط	26	%34
متوسط	27	%35
مرتفع	24	%31
المجموع	77	%100

يتضح من الجدول (1) أن هنالك فروقاً في مستوى الشخصية السيكوباثية عند أفراد العينة، حيث أن نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى بسيط على مقياس الشخصية السيكوباثية قد بلغت (34%)، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى متوسط على مقياس الشخصية السيكوباثية (35%)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى مرتفع على مقياس الشخصية السيكوباثية (31%).

ثانياً: فيما يتعلق بخصائص افراد العينة

جدول (2)

يوضح الجدول التالي خصائص أفراد عينة الدراسة

الخاصية	أبعادها	العدد	المجموع
الحالة الاجتماعية	متزوج	55	77
	مطلق	22	
العمر	أقل من 30	19	77
	من 30-39	12	
	من 40-49	30	
	من 50- 59	12	
	60 فما فوق	4	
المستوى العلمي	أمي	0	77
	أقل من ثانوي	36	
	ثانوي	30	
	كلية متوسطة	6	
	جامعي	5	

مستوى الدخل الأسري	متدني	34	77
	متوسط	43	
	مرتفع	-	
السكن	ملك	46	77
	إيجار	31	
حجم المنزل بالنسبة لعدد أفراد الأسرة	كبير	11	77
	متوسط	38	
	صغير	28	
الدافع وراء ارتكاب الجناية	جنسي	36	77
	غير ذلك	41	
وجود إدانة سابقة	نعم	6	77
	لا	71	
تصنيف الجريمة الحالية	قتل عمد	45	77
	قصد	30	
	ضرب مفضي إلى الموت	2	
الجنس	ذكر	68	77
	انثى	9	

ثالثاً: فيما يتعلق بفرضيات الدراسة

تم فحص فرضيات الدراسة احصائياً وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

بالنسبة لفرضية الدراسة الاولى القائلة بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين مرتكبي الجرائم التكرارية ومرتكبي الجرائم لمرة واحدة على مقياس الشخصية السيكوباثية. تم اجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Samples Test وكانت النتائج كما في جدول (3) كالتالي:

جدول (3)

يوضح الجدول نتائج اختبار ت للفروق بين المتوسطات الحسابية لمكرري الجرائم ومرتكبي الجرائم لمرة واحدة في الشخصية السيكوباثية.

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
مرتكبي الجرائم التكرارية	6	2	1.095	0.081	0.062
مرتكبي الجرائم لمرة واحدة	71	1.97	0.792		

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى السيكوباثية لدى مجموعة مرتكبي الجرائم التكرارية أعلى من المجموعة الثانية لكن مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في الشخصية السيكوباثية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

أما الفرضية الثانية القائلة بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمـصدر دافع الجريمة (جنسي – غير ذلك) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخـصية السيكوباثية فقد تم أيضاً فحص دلالة الفروق بين متوسطات الحسابية للمجمـوعتين وكانت النتائج كما في جدول (4) كالتالي:

جدول (4)

يوضح الجدول نتائج اختبار ت للفروق بين المتوسطات الحسابية حسب الدافع إلى ارتكاب الجريمة في الشخصية السيكوباثية.

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
دافع جنسي	36	2.00	0.828	0.862	0.874
دوافع غير جنسية	41	1.95	0.805		

ويظهر من الجدول أعلاه أن متوسط درجات المجموعة ذات الدوافع الجنسية في الشخصية السيكوباثية أعلى من متوسط درجات المجموعة الثانية إلا أن هذه الفروق بين المجموعتين ليس لها دلالة إحصائية، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

تم فحص الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لتصنيف الجريمة (قتل عمد، قصد، ضرب مفضي إلى الموت) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (5) إلى نتائج التحليل.

جدول (5)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب تصنيف الجريمة في الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.204	2	2.602	4.303	0.17
ضمن المجموعات	44.744	74	0.605		
المجموع	49.948	76			

* ذو دلالة احصائية عند مستوى α 0.05

ويشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث في مستوى الشخصية السيكوباثية، ولمعرفة أين توجد الفروق تم إجراء اختبار LSD للمقارنات البعدية، ويشير الجدول رقم (6) إلى نتائج التحليل.

جدول (6)

نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية

تصنيف الجناية		فرق المتوسطات	الدلالة الإحصائية
قتل عمد	قتل قصد	0.41	0.28
قتل عمد	ضرب مفضي إلى الموت	0.89	1.81
قتل قصد	ضرب مفضي إلى الموت	1.30	0.25

وتشير نتائج المقارنات البعدية إلى أن الفروق بين متوسط درجات كل من مجموعة مرتكبي جرائم القتل العمد ومجموعة مرتكبي جرائم القتل القصد كانت ذات دلالة إحصائية، حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من قيمة ألفا (0.05) بين هاتين المجموعتين، وكانت تميل لصالح مجموعة القتل العمد، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروقاً معنوية بين متوسط درجات كل من مجموعة مرتكبي جرائم القتل العمد ومجموعة مرتكبي جرائم الضرب المفضي إلى الموت، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من قيمة ألفا (0.05) بين هاتين المجموعتين، أما فيما يتعلق بمجموعة مرتكبي جرائم القتل القصد ومجموعة مرتكبي جرائم الضرب المفضي إلى الموت فقد أظهرت النتائج وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بينهما، حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وكانت تميل لصالح مجموعة الضرب المفضي إلى الموت، حيث بلغ متوسط درجات مجموعة القتل القصد (1.70) في حين بلغ متوسط درجات مجموعة القتل العمد (2.11)، أما متوسط مجموعة الضرب المفضي إلى الموت فبلغ (3.00)، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثالثة جزئياً بالنسبة لمجموعتي القتل العمد والقتل القصد، ومجموعتي القتل القصد والضرب المفضي للموت، وقبول الفرضية الصفرية بالنسبة لمجموعتي القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

ولدى فحص فرضية الدراسة الرابعة، تم مقارنة الذكور مع الإناث في مستوى الشخصية السيكوباثية، حيث أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهما ويشير الجدول (7) إلى هذه النتائج.

جدول (7)

نتائج اختبار ت للفروق بين المتوسطات الحسابية حسب النوع الاجتماعي في الشخصية السيكوباثية.

المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
ذكور	2.33	1.00	1.42	1.00
إناث	1.93	0.779		

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، حيث أن الدلالة الإحصائية أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

خامساً: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

كذلك تم فحص الفرضية الخامسة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الدخل الأسري (متدني، متوسط، مرتفع) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (8) إلى نتائج التحليل.

جدول (8)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الدخل الأسري على مقياس الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.41	1	0.41	0.062	0.804
ضمن المجموعات	49.907	75	0.665		
المجموع	49.948	76			

يشير الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير الدخل الأسري، حيث أن الدلالة الإحصائية أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

سادساً: النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

كما تم فحص الفرضية السادسة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير حجم المنزل عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (9) إلى نتائج التحليل.

جدول (9)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير حجم المنزل على مقياس الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.463	2	0.232	0.493	0.613
ضمن المجموعات	34.783	74	0.470		
المجموع	35.247	76			

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير حجم المنزل، حيث أن الدلالة الإحصائية أكبر من قيمة ألفا (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

سابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

كما تم أيضاً فحص الفرضية السابعة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الفئة العمرية، عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (10) إلى نتائج التحليل.

جدول (10)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الفئة العمرية على مقياس الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	8.405	4	4.202	3.242	0.045
ضمن المجموعات	95.907	72	1.296		
المجموع	104.312	76			

* ذو دلالة احصائية عند مستوى α 0.05

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير الفئة العمرية. ولمعرفة أين توجد الفروق تم إجراء اختبار

LSD للمقارنات البعدية، والتي أشارت إلى أن الفروق كانت بين متوسط درجات كل من الفئة العمرية (من 30-39 والفئة العمرية من 40-49 ومن 50-59) حيث كانت القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية وبلغت (0.006 و0.005) على التوالي، وظهرت الفروق بين هذه الفئات عند مقارنة المستوى البسيط مع المستوى المرتفع، ومقارنة المستوى المتوسط مع المستوى المرتفع، حيث كانت القيمة المحسوبة ذات دلالة إحصائية وبلغت (0.049 بالنسبة للمستويين البسيط والمرتفع و0.019 بالنسبة للمستويين المتوسط والمرتفع)، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية السابعة.

ثامناً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

كذلك تم فحص الفرضية الثامنة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (11) إلى نتائج التحليل.

جدول (11)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير الحالة الاجتماعية في مستوى الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2.748	1	2.748	4.367	0.040
ضمن المجموعات	47.200	75	0.629		
المجموع	49.948	76			

* ذو دلالة احصائية عند مستوى α 0.05

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج، مطلق)، حيث يظهر من الجدول أعلاه أن الدلالة الإحصائية أقل من قيمة ألفا (0.05). كذلك فإن متوسط درجات التصنيف الثاني (مطلق) في الشخصية السيكوباثية أعلى من متوسط درجات التصنيف الأول، حيث بلغ (2.27) في حين بلغ متوسط درجات التصنيف الأول (متزوج) في الشخصية السيكوباثية (1.85)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية.

تاسعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة:

كما تم فحص الفرضية التاسعة والتي نصت على أنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمتغير التحصيل العلمي عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية وذلك من خلال تحليل التباين الأحادي ANOVA ويشير الجدول (12) إلى نتائج التحليل.

جدول (12)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية حسب متغير التحصيل العلمي في مستوى الشخصية السيكوباثية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	4.142	3	1.381	2.201	0.95
ضمن المجموعات	45.806	73	0.627		
المجموع	49.948	76			

يشير الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير التحصيل العلمي، حيث أن الدلالة الإحصائية أكبر من ألفا (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية.

رابعاً: فيما يتعلق بأبعاد الشخصية السيكوباثية

يتكون اختبار الشخصية السيكوباثية من ستة أبعاد حسب هـاريس ولينجـوس هي: الخلاف العائلي، صراع السلطة، رباطـة الجـأش الاجتماعيـة، الاغتـراب الاجتماعي، الاغتراب الذاتي، الاغتراب، وقد تم اختيار متغير تكرار الجرائم ليـتم اختبار أبعاد المقياس الستة وفقاً لهذا المتغير وذلك للأهمية الكبيـرة التـي توليهـا الدراسات الاجتماعية لمفهوم التكرار والعود إلى الجريمة، وبناء عليه تـم مقارنـة مكرري الجرائم بغير مكرري الجرائم على هذه الأبعاد وكانت النتائج كما يلي:

جدول (13)

نتائج اختبار ت بين مكرري الجرائم وغير مكرري الجرائم على أبعاد المقياس.

البعد	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت
الخلاف العائلي	مكرري الجرائم	5	0.00	*3.22
	غير مكرري الجرائم	4.6	1.39	
صراع السلطة	مكرري الجرائم	2.5	0.71	8.79
	غير مكرري الجرائم	3.14	1.01	
رباطة الجأش	مكرري الجرائم	4.50	0.707	0.113
	غير مكرري الجرائم	4.61	1.32	
الاغتراب الاجتماعي	مكرري الجرائم	3.00	4.24	*0.00
	غير مكرري الجرائم	2.89	1.36	
الاغتراب الذاتي	مكرري الجرائم	6.50	0.707	0.118
	غير مكرري الجرائم	6.64	1.68	
الاغتراب	مكرري الجرائم	9.50	4.95	0.75
	غير مكرري الجرائم	9.64	2.47	

* يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الفا(0.05).

يلاحظ من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لمكرري الجرائم مقارنة بغير المكررين في أبعاد كل من الخلاف العائلي والاغتراب الاجتماعي؛ حيث كان المتوسط الحسابي لمكرري الجرائم أعلى في البعدين.

2.4 مناقشة النتائج

يتضح من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياته الصفرية، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين مرتكبي الجرائم التكرارية ومرتكبي الجرائم لمرة واحدة على مقياس الشخصية السيكوباثية.

وبذلك لا تنسجم نتائج الإجابة على هذه الفرضية مع نتائج العديد من الدراسات التي تفحصت العلاقة في هذا المضمون ومنها دراسة قام بها (رابينوفيتش وزملاؤه، 2002) وهدفت إلى تحقيق توقعات للعود إلى ارتكاب الجريمة، وقد بلغـت عينـة

الدراسة 221 من نزلاء السجون، واستخدم الباحث مقياس الشخصية السيكوباثية، حيث أشارت النتائج إلى أن العائدين قد أحرزوا درجات أعلى على المقياس، ووجدت الدراسة فروقاً دالة إحصائياً بين المجرمين الذين اعتادوا الإجرام مقارنةً بالمجرمين الذين لم يعتادوا الإجرام.

كذلك لا تنسجم نتائج الإجابة على هذه الفرضية مع نتائج دراسة تجريبية قام بها (تركي، 1968) وهدف من خلالها إلى التعرف على سمات المجرمين المكررين مفترضاً أن شخصية المجرم المكرر أكثر اضطراباً من شخصية المجرم غير المكرر. وتكونت عينة الدراسة من 100 شخصاً نصفهم من المكررين (المجموعة التجريبية)، كما تكونت المجموعة الضابطة من 50 شخصاً من غير المكررين، واستخدم الباحث مقياس الشخصية السيكوباثية ومقياس العدوان.
حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجرمين المكررين مقارنةً بغير المكررين.

كذلك لا تنسجم نتائج الإجابة على هذه الفرضية مع نتائج دراسة قام بها (ويفر ووتون، 1992) وهدفت إلى التحقق من ارتباط العائدين إلى ارتكاب الجرائم بالشخصية السيكوباثية، واستخدم الباحثان عينة مكونة من 401 من المجرمين الذكور، وقاما باستخدام مقياس الشخصية السيكوباثية، وميزت الدراسة بين المستويات العالية والمتدنية على المقياس، حيث أظهرت وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المجرمين العائدين مقارنة بغير العائدين، كما بينت الدراسة سوء التوافق الاجتماعي والعدوانية المرتفعة بين المجرمين العائدين الذين حصلوا على درجات مرتفعة على مقياس الشخصية السيكوباثية، كما بينت ارتباط العائدين بالسلوك العنيف بشكلٍ عام.

ولعل ما يفسر عدم وجود هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي أشارت لها بعض الدراسات السابقة هو محدودية نسبة المدانين سابقاً (المكررين) في هذه الدراسة مقارنةً مع غير المدانين سابقاً والتي كانت هي الأعلى بالمقارنة، حيث بلغ عدد غير المكررين (71) شخصاً بينما بلغ عدد مكرري الجرائم في هذه الدراسة (6) أشخاص فقط، وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما تم مقارنتها بنسبة غير المكررين،

وبالتالي يمكن تبرير عدم وجود فروق جوهرية وذات دلالة معنوية في هذه الفرضية، بالنظر إلى نسبة المكررين الضئيلة من مجمل أفراد عينة الدراسة.

لكن وبالرغم من هذه النتائج، أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لمكرري الجرائم مقارنة بغير المكررين في بعدي كل من الخلاف العائلي والاغتراب الاجتماعي على مقياس الشخصية السيكوباثية؛ حيث كان المتوسط الحسابي لمكرري الجرائم أعلى في البعدين.

وهو ما يعزز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بوجود فروق بين مكرري الجرائم مقارنة بغير المكررين. حيث تميز مرتكبو الجرائم لأكثر من مرة واحدة مقارنة بغيرهم على بعدي الخلاف العائلي والاغتراب الاجتماعي بوجود فروق معنوية لصالحهم، علماً أن هذين البعدين يعتبران من الأبعاد الرئيسية التي تميز الشخصية السيكوباثية عن غيرها، حيث تتميز هذه الشخصية بغياب الالتزامات العائلية والاجتماعية والعجز عن التوافق مع المعايير الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والقائلة بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمصدر دافع الجريمة (جنسي – غير ذلك) عند أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية، فقد تطابقت تماماً مع نتائج هذه الدراسة التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية وفقاً لمصدر دافع الجريمة (جنسي – غير ذلك) عند أفراد عينة الدراسة.

وهذه النتائج لا تنسجم كذلك مع بعض الدراسات التي تفحصت العلاقة بخصوص ذلك. ففي دراسة (فايرستون وزملاؤه، 2000) والتي هدفوا من خلالها إلى التحقق من ارتباط مرتكبي الجرائم الجنسية بالشخصية السيكوباثية، من خلال قيامهم بفحص عينة مكونة من 156 شخصاً من مرتكبي جريمة الزنا بالمحارم و260 شخصاً من المتحرشين بالأطفال و123 من مرتكبي جريمة الاغتصاب، وقام الباحثون باستخدام مقياس الشخصية السيكوباثية، حيث أظهرت الدراسة أن مرتكبي جريمة الاغتصاب قد أحرزوا درجات أعلى وذات دلالة إحصائية على مقياس الشخصية السيكوباثية، وأن لديهم مستويات عالية من تكرار الجرائم الجنسية العنيفة، ولديهم سوابق قضائية بهذا الخصوص، كما أظهرت مستويات عالية من

العدوانية مقارنةً بالمجموعتين، كما بينت الدراسة على أن مرتكبي جرائم التحـرش الجنسي بالأطفال الذين سجلوا درجات عالية على المقياس كانوا أكثر تكراراً للجرائم مقارنةً بالذين سجلوا درجات متدنية على المقياس.

وربما يعزى عدم وجود تلك الفروق إلى قيام بعض الآباء لارتكـاب جريمـة القتل مدفوعين إلى ذلك بمستويات عالية من التحريض والاندفاع الانفعالي الناشـئ عن إتيان الضحية لأفعال سلوكية غير مقبولة اجتماعياً، ومما يعزز هذا الرأي مـا توصلت إليه بعض الدراسات ومنها دراسة(أندرسن، 2009) التي أشارت إلـى أن الآباء الذين قاموا بارتكاب جريمة القتل بحق أحد فروعهم ليسوا سيكوباثيين عـادةً، ولكن قد يكون لديهم مشاكل عاطفية تشمل عدم القـدرة علـى الـشعور بالنـدم أو التعاطف.

أما فيما يتعلق بتفسير الفرضية الثانية والقائلة بأنه: لا يوجد فروق ذات دلالـة معنوية وفقاً لتصنيف الجريمة (قتل عمد، قصد، ضرب مفضي إلى المـوت) عنـد أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية.

فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروقاً إحصائياً جزيئة بين المجموعات الثلاث، حيث أشارت نتائج المقارنات البعدية إلى أن الفروق كانت بين متوسط درجات كل من مجموعة مرتكبي جرائم القتل العمد ومجموعة مرتكبي جرائم القتل القصد، وكانت تميل لصالح مجموعة القتل العمد، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود فروقاً معنوية بين متوسط درجات كل من مجموعة مرتكبي جرائم القتل العمد ومجموعة مرتكبي جرائم الضرب المفضي إلى الموت، أما فيما يتعلق بمجموعة مرتكبي جرائم القتل القصد ومجموعة مرتكبي جرائم الضرب المفضي إلى الموت فقد أظهرت النتائج وجود فروقاً ذات دلالة إحصائية بينهما، وكانت تميل لصالح مجموعة الضرب المفضي إلى الموت، حيث بلغ متوسط درجات مجموعة القتل القصد (1.70) في حين بلغ متوسط درجات مجموعة القتل العمد (2.11)، أما متوسط مجموعة الضرب المفضي إلى الموت فبلغ (3.00)، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثالثة جزئياً بالنسبة لمجموعتي القتل العمد والقتل القصد، ومجموعتي

القتل القصد والضرب المفضي للموت، وقبول الفرضية الصفرية بالنسبة لمجموعتي القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت.

ومما يعزو وجود هذه الفروق بين المجموعـات الـثلاث، وارتفـاع متوسـط درجات مجموعتي الضرب المفضي إلى الموت، والقتل العمد مقارنةً بمجموعة القتل القصد هو محدودية نسبة مجموعة الضرب المفضي إلى الموت للدرجة التي يصعب معها إجراء مقارنات لها مصداقية إحصائية كبيرة بهذا الخصوص، كـذلك يمكـن القول أيضاً وفي ضوء النتائج المتحققة في هذا المضمون أن مجموعة القتل العمـد كان دافعها إلى القتل غير مسبوقٍ بردود فعل عاطفية وانفعالية شديدة ناشـئة عـن سورة غضبٍ حال أو آني عند ارتكاب جريمة القتل، أو أنه دافع قاس بطبيعته، أما الأفراد في مجموعة القتل القتل القصد، فكانوا أكثر احتمالاً إلى ارتكـاب جـرائمهم بسورة غضبٍ حال، أو فيما يسمى بجـرائم الانفعـال والألـم (crime of passion) المرتبطة بمستوى عال من الاندفاعية وردة الفعل الانفعالية عند ارتكاب الجريمـة، حيث يتوافق هذا التوصيف مع ما يذهب إليه قانون العقوبات الأردني في معـرض حديثه حول جريمة القتل القصد، والتي لا يتوافر فيها عنصري الإصرار والترصد؛ أي عدم وجود نية مبيتة للقتل كما هو الحال في جريمة القتل العمد التـي تـشترط وجود هذين العنصرين مما لا يسمح بالقول بوجود سورة غضبٍ حال عند ارتكـاب الجريمة؛ وذلك لافتراض وجود التخطيط المسبق والترو لارتكاب جريمـة القتـل والذي يتعارض مع سورة الغضب والاندفاعية الانفعالية العالية عند ارتكـاب هـذه الجريمة.

أما فيما يتعلق بالفروق الجندرية بين أفراد عينة الدراسة على مقياس الشخصية السيكوباثية، فقد أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث على مقياس الشخصية السيكوباثية. وجاءت نتائج هذه الفرضـية متوافقـة لنتائج بعض الدراسات السابقة بهذا الشأن، والتي أكدت على عدم وجود فروق تعزى إلى عامل الجندر فيما يخص اختبار مستويات الشخصية السيكوباثية. كذلك جـاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت على وجود فـروق جندرية بين الجنسين قائمة على أساس نسبة كل منهما إلـى الآخـر فـي ارتكـاب

الجرائم. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة ارتكاب الإناث لهـذه الجريمـة بلغت (12%) مقارنة بالذكور. ومن جملة الدراسات التي اختبرت مثل هذه الفروق؛ دراسة بريطانية قام بها (فلين، 2007) وهدفت إلى وصف الخصائص الاجتماعيـة والديموغرافية والسريرية، لعينة من الأشخاص المدانين بجرائم القتل بما في ذلـك قتل الأطفال الرضع من قبل أحد والديهم أو آخرين، وتحديد الفروق بين الجنسين في هذه الخصائص. وقد تم جمع المعلومات عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعيـة السريرية للجناة من التقارير النفسية التي أعدت للمحكمـة حـول مجموعـة مـن الأشخاص المدانين في جرائم القتل في كل من انكلترا وويلـز بـين عـامي 1996 و2001. أظهرت الدراسة أن من مرتكبي 2660 جريمة قتل تم تحديدها تـم إدانـة 112 حالة أي ما نسبته (4%) من المجموع الكلي، بتهمة قتل الأطفال الرضع. حيث بينت الدراسة أن الآباء قاموا بقتل 56 طفلاً أي ما نسبته (50٪)، أما الأمهات فكن مسئولات عن قتل 35 طفلاً أي ما نسبته (31%). كما بينت الدراسة على أن تسعة وأربعين من الأطفال الرضع (44٪) قد تم قتلهم في غضون 3 أشهر من الـولادة، و87 (78٪) في غضون 6 أشهر. وأظهر سبعة عشر من الجناة (24٪) أعـراض الاضطراب العقلي وقت ارتكاب الجريمة. كما عانى ثمانية وثلاثون (34٪) خـلال تاريخ حياتهم من اضطرابٍ عقلي. كذلك أظهرت الدراسة أنه في المجموع الكلـي، كان 16 مداناً (14٪) تحت رعاية خدمات الصحة النفسية. كما تم تشخيص عـشر نساء (29٪) على أنهن يعانين من اضطراب مؤثر (affective disorder)، وأظهرت الدراسة أن 25 فرداً من الرجال (53٪) كان لديهم تاريخ مع تعـاطي الكحـول أو المخدرات، وبينت كذلك على أن الرجال كانوا أكثر عرضة لإدانات سـابقة بـسبب العنف مقارنة بالنساء، حيث تلقى معظم الجناة من الـذكور؛ أي 71 حالـة (96%) عقوبة السجن في حين أن 28 امرأة (74٪) قد صدرت بحقهن أحكاماً بديلة أو تـم نقلهن إلى مستشفيات الطب النفسي.

كذلك هدفت دراسة كندية إلى بحث المتغيـرات الاجتماعيـة، والديموغرافيـة والسريرية، لعينة مكونة من 77 طفلاً ممن تم قتلهم من قبل 60 مفحوصاً من الآباء الذكور في منطقة كويبك في كندا بين عامي 1991 و2001.

أشارت الدراسة إلى أن الآباء أكثر ارتكاباً لجريمة قتل الأبناء من الأمهات. كما بينت الدراسة أن هناك تاريخ من سوء المعاملة العائلية المميـزة لعـدد كبيـر مـن الحالات، وأظهرت كذلك أن معظم الحالات اشتركت في وسائل عنيفـة عنـد تنفيـذ جريمة القتل. كما أظهرت الدراسة وجود نسبة كبيرة من حالات الانتحار بين الآباء بعد ارتكابهم للجريمة.

وربما يعزى هذا الاختلاف في نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الذكور مقارنـة بالإناث إلى الكثير من العوامل والظروف سيما في المجتمعات ذات الطابع الأبوي، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية بهذا الخصوص على أن الفـروق الجندريـة فـي معدلات الانحراف والجريمة تتأثر بطبيعة البناء الاجتماعي والنظام الأبوي، وعلـى سبيل المثال فإن نظرية القوة والتحكم لهاغان تقول: إن جرمية المرأة هي مقموعـة بالضبط الأبوي، لأن هناك آليات ضبط صارمة تقع علـى الإنـاث، وهنـاك أدوار تقليدية للإناث، وهي متعددة وكثيرة تفرضها طبيعة التنشئة الاجتماعية وتختلف عن الأدوار المنوطة بالذكور.

لكن وبالرغم من هذا التباين الجندري، فقد توصلت بعض الدراسات إلى عـدم وجود فروق جندرية بخصوص مستويات الشخصية السيكوباثية علـى المقـاييس المعدة لاختبار مثل ذلك الفرض. من هنا جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة لما سبق وأن أشرنا إليه من عدم وجود فروقاً جوهرية في هذا الإطار، وهو ما تمخضت عنه نتائج هذه الدراسة، حيث لم تجد فروقاً ذات دلالة معنوية في هذا الصدد. ومن جملة الدراسات التي قامت بفحص مثل هذه العلاقة بين الذكور والإناث؛ دراسة قام بهـا باحثون من فنلندا واستخدموا خلالها مقياس هير للشخصية الـسيكوباثية – المعـدل (PCL-R) والمكون من 20 بنداً.

هدفت الدراسة إلى اختبار مستوى الشخصية السيكوباثية لدى مجموعـة مـن مرتكبي جريمة قتل أحد فروعهم، ومقارنتهم بمجموعـة أخـرى ضـابطة قامـت بارتكاب جريمة القتل على غير الفروع وكانت مطابقة لهم من حيث العمر والجنس. وجدت الدراسة أن متوسط درجة PCL-R للمجموعة المفحوصـة (مجموعـة قتـل الأصل للفرع)، كان 10.2 مقارنة مع 21.9 بالنسبة للمجموعة الضابطة، ولم يكـن

أي من الجناة سواء من الذكور أو الإناث ممن قاموا بارتكاب جريمـة قتـل لأحـد فروعهم على درجة عند أو فوق 30، وحصل 2 فقط منهم على درجة مـن 25 أو أكثر لكن دون 30 نقطة، في حين وجدت الدراسة أن 3 مـدانين مـن المجموعـة المقارنة قد سجلوا 30 أو أكثر، و7 منهم سجلوا 25 درجة أو أكثر لكـن دون 30 درجة.

بالمقارنة مع المجموعة الضابطة، كانت نسبة الجناة الذين ارتكبوا جريمة قتـل أحد أبنائهم (filicide) ممن لديهم عمل وقت ارتكاب الجريمة أعلى من المجموعـة الضابطة، حيث بلغت نسبتهم (53٪ مقابل 15٪) وكـانوا أقـل عرضـة لتعـاطي الكحوليات (40٪ مقابل 80%)، وكانت نسبتهم أقل كذلك من المجموعة الـضابطة فيما يخص الأسبقيات الجرمية (20٪ مقابل 65٪)، وكانت نسبة الذين تم إدخـالهم للمستشفيات بسبب الاضطراب النفسي أقل كذلك من المجموعـة الـضابطة (30٪ مقابل 65٪).

تعرض ثلاثة من الجناة من مجموعة مرتكبي جرائم قتـل الأصـول للفـروع لاضطراب الاكتئاب الذهاني، وهو ما يفسر الدور الكبير الذي يلعبه هذا الاضطراب في محاولة نسبة كبيرة من مرتكبي جرائم قتل الأبناء للانتحار كما تشير الدراسات.

حيث وجد الباحثون أن أفراد المجموعة الأولى (filicide) كانوا أكثر عرضـة لمحاولة الانتحار مباشرةً بعد ارتكاب الجريمة من المجموعة الضابطة (50% مقابل 0%) وفقاً للباحثين.

وقال الباحثون: "إن هذه النتائج تقدم دليلاً على أن الجناة الذين ارتكبوا جريمـة قتل الأبناء ليسوا من السيكوباثيين وبالتالي قد يكونوا قابلين للعلاج".

ومع ذلك، فإن بعض التقييمات النفسية لهؤلاء، كعدم الندم، والافتقار إلى التعـاطف، وعدم تحمل المسؤولية يشير إلى وجود خلـلٍ عـاطفي(emotional dysfunction) لديهم.

وعليه، فمثل هذه الدراسات تعزز الرأي القائل بعدم وجود فروق جندرية بـين الجنسين تعزى إلى العوامل الاجتماعية والنفسية في الجرائم ذات التنميط المشابه، أو

عندما تكون الظروف الاجتماعية والبيئية والديمغرافية بين الجنسين متشابهة إلى حد كبير.

وبرأيي، فإن هذا االتفسير لا يتوقف على ما خلصت إليه نتائج هذه الدراسة من عدم وجود فروق جندرية بين الجنسين على مقياس الشخصية الـسيكوباثية، وإنمـا ينسحب أيضاً على بعض فرضيات الدراسة الأخرى، التي لم تجد الدراسـة خـلال اختبارها إحصائياً فروقاً ذات دلالة معنوية. وربما يعزى ذلك إلى التشابه الكبير بين أفراد العينة من حيث النمط الجنائي المتـشابه للجريمـة المرتكبـة، ومـن حيـث الخصائص الاجتماعية والديمغرافية المتقاربة بين أفراد العينة، مما يجعـل وجـود فروق ذات دلالة إحصائية على مختلف المقاييس النفسية والاجتماعية أمراً في غاية الصعوبة. وهو ما تدركه الدراسات الاجتماعية تماماً، لذلك تلجأ إلى مقارنة عيناتها المفحوصة بأخرى ضابطة، على خلاف ما كانت عليـه الدراسـة الحاليـة والتـي اقتصرت على عينة واحدة من مرتكبي جريمة قتل أحد الفروع، الأمر الذي حدا عن وجود مثل هذه الفروق المعنوية بين أفراد العينة على مـستوى بعـض فرضـيات الدراسة، وعلى مستوى بعض أبعاد المقياس كما أشارت إلى ذلك نتـائج الدراسـة سابقاً.

وبالتطرق إلى فرضية الدراسة الخامسة والتي تفيد بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير مـستوى الـدخل الأسـري (متدني، متوسط، مرتفع). أظهرت النتائج عدم وجود فروق معنويـة وفقـاً لهـذه الفرضية. ورغم أن هذه النتيجة تبدو غير متوافقـة مـع العديـد مـن الدراسـات الاجتماعية التي تشير إلى وجود فروق تعزى إلى العامل الاقتصادي، ومنها دراسة (الظاهر، 1985)، التي أشارت إلى وجود علاقة تربط بين الجريمة والانخفاض في دخل الأسرة، ودراسة (موفت، 1993)، التي أظهرت كذلك وجود علاقة قوية بـين الحالة الاقتصادية المتدنية والجريمة، إلا أن ما يبرر عدم وجود مثل هذه الفروق في دراستنا تلك هو غياب المستوى المرتفع من الدخل عند أفراد عينة الدراسة، حيـث انحصر مستوى الدخل لديهم ضمن المستوى المتدني والمستوى المتوسط، مما يدال على وجود تقارب نسبي كبير بين أفراد عينة الدراسة فيما يخص العامل المادي أو

الاقتصادي، ويبرر بالتالي عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفـراد العينـة فيمـا يتعلق باختبار الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير مستوى الدخل الأسري (household income) لديهم، أضف إلى ذلك أن المقارنات التي تم فحصها هي لعينات من داخل السجون فقط، ولم يتم فحص عينات ضابطة من خارج السجون للوقوف على صحة استنتاجات هذه الدراسة مقارنةً مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التـي قامـت بفحص تأثير العامل الاقتصادي على السلوك المنحرف والإجرامي تبعاً لذلك.

كذلك لم تظهر الدراسة فروقاً دالة إحصائياً فيما يتعلق بنتائج الفرضية السادسة والتي قامت باختبار مستوى الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير حجم المنزل بالنـسبة لعدد أفراد الأسرة (كبير، متوسط، صغير)، ورغم أن هذه النتائج لا تنسجم مع مـا توصلت إليه الدراسات والنظريات الاجتماعية بخـصوص ذلـك، ومنهـا دراسـة (موفت، 1993) والتي أشارت إلى وجود ارتباط واضح بين السلوك الإجرامي وبين العوامل الاجتماعية الآتية: الأعداد الكبيـرة مـن الأشـقاء، الحالـة الاقتـصادية والاجتماعية المتدنية، ضيق المكان، انخفاض الذكاء، وفقر المهارات الاجتماعيـة، حيث تساهم هذه المتغيرات في تطور الشخصية السيكوباثية وتلعب دوراً كبيراً فـي توجيه السوك توجيهاً منحرفاً.

أما فيما يتعلق بالفرضية الصفرية السابعة والتي تفيد بعدم وجـود فـروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشخصية السيكوباثية وفقاً لمتغير الفئـة العمريـة، فقـد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق إحصائية في هذا الصدد وبالتـالي تـم رفـض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة تبعاً لذلك. وقد جاءت نتائج هذه الفرضية بشكلٍ يتوافق تماماً مع معطيات الدراسات السابقة بهذا الخصوص، حيث أكد العديد من الباحثين بأن هنالك عمراً حدياً burnout تبدأ معه بعد ذلك نـسب العـود إلـى الإجرام بالانخفاض بشكل ملفت وكبير، حتى بين المجرمين الذين سـبق أن عـادوا إلى ارتكاب الجرائم. وهذه الفرضية تم دعمها بـبعض الدراسـات، منهـا دراسـة (هوفمان وبك، 1984)، حيث وجدت هذه الدراسة أن المجرمين البالغين من العمر 41 عاماً فما فوق قد عرضوا نسباً مشجعة بعد إطلاقهم من السجن في عدم العـود إلى ارتكاب الجريمة، بينما لم يعرض السجناء بعمر 25 فما دون مثل هذه النـسب

بعد إطلاق سراحهم، حيث كانت النسبة أقل تشجيعاً من سابقتها وعليه يمكن القـول بوجود ظاهرة العمر الحدي الذي يبدأ معه السلوك الجرمي بالانحسار إلى حد كبير. ومما يؤكد هذه الفرضية ما توصلت إليه هذه الدراسة، والتي أشارت إلـى وجـود فروق بين متوسط درجات كل من الفئة العمرية (من 30-39 مقارنـة مـع الفئـة العمرية من 40-49 ومن 50-59) كذلك أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الرابعـة (من 50 إلى 59)، والفئة العمرية الخامسة (60 فأكثر) هما الأقل نسبة في ارتكـاب الجريمة مقارنة بغيرهم ضمن الفئات الأخرى، حيث بلغت نـسبتهم علـى التـوالي (16% بالنسبة إلى الفئة العمرية الرابعة و6% فقط بالنسبة للفئة العمرية الخامسة)، مما يعزز القول بوجود ظاهرة العمر الحدي ويؤكد على أن نتائج هذه الدراسة تأتي انسجاماً مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة بهذا الخصوص.

وأما بخصوص الفرضية الثامنة والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة معنويـة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية على مقياس الشخصية السيكوباثية، فقد جاءت نتـائج هذه الدراسة مغايرة للفرضية الصفرية التي تم رفضها والاستعاضة عنها بالفرضية البديلة، حيث كانت القيمة المحسوبة لهذه الفرضية أصغر من قيمـة (ألفـا 0.05). وكانت الفروق تميل لصالح فئة المطلقين، مما يعنـي بالـضرورة أن نتـائج هـذه الفرضية جاءت منسجمة مع التراث العلمي الاجتماعي بخـصوص ذلـك، حيـث أشارت الدراسات العلمية التي قامت بفحص هذا الجانب إلى أهميـة هـذا البعـد – التفكك الأسري – ودوره البالغ في توجيه السلوك الإنساني توجيهاً سلبياً من شـأنه تكوين ثقافة انحرافية، حيث تلعب الظروف الاجتماعية دوراً هاماً في خلق الوسـط الملائم لنشأة هذه الثقافة. ومن هذه الظروف: التفكك الأسري، وغياب الآباء، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب. ومن الدراسات التي اختبرت مثل هـذه العلاقة؛ دراسة (الظاهر، 1985)، والتي أظهرت أن أهم العوامل الاجتماعية التـي تساهم في العود إلى الجريمة هي تلك المتمثلة في الحرمان من الأم خـلال فتـرات الطفولة، والطلاق والانفصال والهجر المتكرر بين الوالدين، والانخفاض في دخـل الأسرة، واضطراب العلاقات بين الوالدين.

وأخيراً، جاءت نتائج الفرضية التاسعة والمتضمنة لوجود فـروق ذات دلالـة إحصائية وفقاً لمتغير التحصيل العلمي على مقياس الشخصية السيكوباثية، مغـايرة لنتائج الدراسات السابقة في هذا الإطار، حيث لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروقـاً معنوية بين المجموعات فيما يخص مستوى التحصيل العلمي بينها. ومن الدراسـات التي اختبرت العلاقة بين مستوى التعليم والسلوك المنحرف نذكر على سبيل المثـال دراسة (ماندلزيس، 1979) والتي أشارت إلى أن نسبة العود إلى الإجـرام كانـت عالية بين الأشخاص الذين أحرزوا درجات منخفضة على مقاييس الذكاء. وكـذلك دراسة (موفت، 1993) والتي أشارت إلى أهمية غياب دور التعليم لدى الوالدين في خلق بيئة حاضنة للأبناء لسلوك طريق الانحراف والجريمة. إذ أن غياب المنحـى الثقافي، والافتقار إلى المهارات الاجتماعية، يرتبطان بقوة فـي خلـق بيئـة قابلـة للانحراف. حيث تساهم هذه المتغيرات في تطور الشخصية الـسيكوباثية، وتعزيـز السلوك اللااجتماعي وفقاً لذلك. وربما يعزى سبب هذا الاختلاف الحاصل بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة في هذا الإطار إلى عدم وجود نسبة كبيرة من النزلاء ذوي التعليم العالي أو المتوسط مما لا يسمح بإجراء مقارنات ذات مصداقية كبيرة بين المجموعات تبعاً لذلك، حيث بلغت نـسبة الفئـة الجامعيـة (6%) مـن المجموع الكلي للعينة المفحوصة. كذلك بلغت نسبة الفئة المتعلمة تعليمـاً جامعيـاً متوسطاً (8%) وهي نسبة صغيرة مقارنةً مع الفئات الأقل تعليماً.

أما فيما يتعلق بمستويات الشخصية السيكوباثية عند أفراد عينة الدراسة، والتي أظهرت تقارباً كبيراً من حيث نسبة كل منها إلى الأخرى، حيـث بلغـت النـسبة البسيطة (34%)، بينما بلغت النسبة المتوسطة (35%)، في حـين بلغـت النـسبة المرتفعة (31%).

هذه النتائج تأتي انسجاماً من العديد من الدراسات العلمية بهذا الخصوص، من حيث تدرج النسب المئوية على مستويات التوزيع الثلاث (بسيط، متوسط، مرتفـع)، فغالباً ما يأتي المستوى المتوسط أولاً من حيث النسبة المئوية ثم يتبعـه فـي ذلـك المستوى البسيط، ويأتي أخيراً المستوى المرتفع، لكن وبالرغم من ذلـك، وجـدت إحدى الدراسات التي تطرقنا إليها سابقاً أن متوسط درجة مقياس PCL-R للمجموعة

المفحوصة (مجموعة قتل الأصل للفرع)، كان 10.2 مقارنـة مـع 21.9 بالنـسبة للمجموعة الضابطة، ولم يكن أي من الجناة الذين ارتكبوا جريمة قتل أحـد أبنـائهم على درجة عند أو فوق 30، وحصل 2 فقط منهم على درجة من 25 أو أكثر لكـن دون 30 نقطة، في حين وجدت الدراسة أن 3 مدانين من المجموعة المقارنـة قـد سجلوا 30 أو أكثر، و7 منهم قد سجلوا 25 درجة أو أكثر لكن دون 30.

هذه النتائج وخصوصاً ما تعلق منها بعدم حصول أي مفحوص من مجموعة قتل الأصول للفروع على درجة مرتفعة على مقياس هير للشخصية السيكوباثية، تأتي مغايرة لنتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى وجود نسبة من العينة المبحوثة تبلغ (31%) قد حصلت على درجة مرتفعة على مقياس الشخصية السيكوباثية، وربما يعزى هذا الاختلاف بين نتائج الدراستين إلى محدودية عدد أفراد العينة المختبرة في الدراسة المذكورة آنفاً، حيث بلغ عدد أفراد العينة بالنسبة لمجموعة قتل الأصول للفروع في تلك الدراسة 20 مبحوثاً فقط، في حين بلغت عينة الدراسة الحالية 77 مبحوثاً، الأمر الذي يمكن أن نعزو من خلاله وجود هذا الاختلاف بين نتائج الدراستين، فيما يتعلق بنسبة الأفراد الذين حصلوا على درجة مرتفعة على مقياس الشخصية السيكوباثية موضوع الدراسة. أضف إلى ذلك اختلاف مقاييس الدراسة الحالية والدراسة المقارنة آنفة الذكر، حيث استخدمت الدراسة الحالية مقياس منيسوتا للشخصية متعدد الأوجه والمكون من 50 بنداً، فيما استخدمت الدراسة موضوع المقارنة مقياس هير للشخصية السيكوباثية المكون من 20 بنداً.

3.4 التوصيات

1) يوصي الباحث بضرورة إيلاء الأهمية للجوانب النفسية، ودافع الجريمة لما لهما من أهمية في تحليل أسباب وظروف الجريمة، ومراعاة هذه الأسباب عند إعادة تأهيل النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل.
2) يوصي الباحث بإجراء دراسة شاملة معمقة على عينات واسعة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وفقاً لنفس متغيرات الدراسة الحالية.

وهذا يقتضي ضرورة دراسة هذه الجريمة، التي تعد بمثابة تحد ينبغي مواجهته من خلال مشاركة فاعلة لكافة أطراف عملية التنشئة الاجتماعية، لترسيخ كافة أنواع الأمن في المجتمع، لكي يتسنى له الحفاظ على استقراره وازدهاره.

3) تطبيق نظام تصنيف النزلاء تبعاً لحالتهم النفسية وأعمارهم وعدد جرائمهم ونوعيتها ولا تقل أهمية ذلك التصنيف نظراً لكونه حائلاً دون تقوية النزعة الإجرامية عند مرتكبي الجرائم لأول مرة والمجرمين المندفعين بردود فعل عاطفية وانفعالية شديدة، والتي يمكن أن تقوى لديهم النزعة الإجرامية في حالة اختلاطهم بالنزلاء الآخرين الخطرين أو أصحاب السوابق القضائية.

المراجع

المراجع العربية:

بداينة، ذياب موسى (2010)، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية.

برقاوي، هناء محمد، (1995)، **أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق، سوريا.

تركي، مصطفى أحمد (1968)، **سيكولوجية المجرم العائد**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

جرجس، صبري (1957)، **مشكلات السلوك السيكوباثي**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

حجاج، زياد (2010)، **اتجاهات الأردنيين نحو ارتكاب جرائم الدفاع عن الشرف وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية – دراسة ميدانية لمحافظة العاصمة**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حديدي، مؤمن (2000)، **جرائم الشرف - حقائق ورأي**، سلسلة دور الطب الشرعي في حماية المجتمع، عمان، الأردن.

حمدان، وفاء شاكر (2001)، **العود للجريمة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

زايد، أحمد وآخرون (2002)، **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة.

عبد الحميد، مصري (1982)، **الخصائص الشخصية لدى مجموعة من مرتكبي جريمة القتل العمد ومجموعة من مرتكبي جرائم اللاعنف**، بحوث في السلوك والشخصية، المجلد الثاني، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.

عيسوي، عبد الرحمن (2001)، **دراسات في الجريمة والجنوح**، موسوعة علم النفس الحديث، المجلد العاشر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

متوفر بواسطة: http://www.crin.org/resources/infodetail.asp?id=24107

مجلس شؤون الأسرة في الأردن (2011)، **الأعذار المخففة في جرائم القتل بـدافع الحفاظ على الشرف**: الأبعاد القانونية والقضائية والاجتماعية والدينية، عمان.

ملحم، رنا (2005)، **جرائم الشرف في الأردن وتوجهات القضاة نحوهـا**، رسـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وريكات، عايد (2004)، **نظريات علم الجريمة**، دار الـشروق للنـشر والتوزيـع، عمان، الأردن.

ب- المراجع الاجنبية

Agnew, R. (2006). **General Strain Theory: Current Status and Directions for Further Research**. In Taking Stock: The Status of Criminological Theory-Advances in Criminological Theory, edited by F. T. Cullen, J. P. Wright, and K. Blevins. New Brunswick, NJ: Transaction.

Agnew, R., Frances, C., Velmer, B., Evans. T.D., & Gregory, R. (1996). A new test of classic strain theory. Justice Quarterly, (13).

Anderson, P. (2009). **Parents Who Kill Their Children Not Psychopaths but Have Emotional Dysfunction.** BMC Psychiatry.

Babiak, P., Hare.(2006). **Snakes in Suits: Snakes in Suits: When Psychopaths Go to Work.**

Blackburn, R. (1997) **Psychopathy and personality: The dimensionality of self-report and behaviour rating data in abnormal offenders**. British Journal of Social and Clinical Psychology Volume 18, Issue 1.

Blair, J. (2005). **The Psychopath: Emotion and the Brain.** Review by Neil Levy,2005 Volume 9, Issue 44. meta psychology reviews.

Blair, R. J. R. (2008**). Fine cuts of empathy and the amygdala: dissociable deficits in psychopathy and autism.** Quarterly Journal of Experimental Psychology.

Book, A. S., Quinsey, V. L. (2003). **Psychopaths: cheaters or warrior hawks. Personality and Individual Differences**.

Bourget, D., Gagné, P. (2005). **Paternal filicide in Québec. Royal Ottawa Hospital, 1145 Carling Avenue**, Ottawa, Ontario, Canada.

Braithwaite, John (1989) **Crime, Shame, and Reintegration**. New York: Cambridge University Press.

Burgess, A.W., Hartman, C.R. & McCormack, A. (1987). **Abused to abuser: Antecedents of socially deviant behaviors**. Annual Progress in Child Psychiatry and Child Development.

Chockalingam, K. (2003). **The position of victim support schemes in India, in Victims and Criminal Justice: Asian Perspectives** (Ed.) Tatsuya Ota, Hogaku-Kenkyu-Kai Keio University, Tokyo, Japan.

Cleckley. (1941). **The Mask of Sanity: An attempt to clarify some issues about the so-called psychopathic personality** (5th ed.)

Cloward, R., and Ohlin, L. (1960). **Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs**. New York: free Press.

Coid, J., Yang, M., Ullrich, S., Roberts, A, Hare, R. D. (2009). **Prevalence and correlates of psychopathic traits in the household population of Great Britain**. International Journal of Law and Psychiatry.

Constance, C. (2005). **Self-Control, Peer Relations and Delinquency**. Justice Quarterly.

Cornell, D.G., Warren, J., Hawk, G., Stafford, E., Oram, G., Pine, D. (1996). **Psychopathy in instrumental and reactive violent offenders**. Program in Clinical Psychology, University of Virginia, USA, Journal Consult Clinical Psychology.

Cummings, L. (1985). **Clinical Neuropsychiatry**. New York: Grune & Stratton, Inc.

Dejong, J., Virkkunen, M., Linnolia, M. (1992). **Factors associated with recidivism in a criminal population**. The Journal of Nervous and Mental Disease.

Easton, K. (1965). **Clinical studies on the Pathogenesis and Personality structure of male narcotic addict**.

Fazel, S., Danesh, J. (2002). "**Serious mental disorder in 23000 prisoners: A systematic review of 62 surveys**".

Firestone, P., Bradford,J.M., Greenberg, D.M. S., & Serran, G.A. (2000). **The Relationship of Deviant Sexual Arousal and Psychopathy in Incest Offenders, Extrafamilial Child Molesters and Rapists**. Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law, (28).

Flynn, S. M., Shaw J.J., Abel K.M. (2007). **Homicide of infants: a cross-sectional study. National Confidential Inquiry Into Suicide and Homicide by People With Mental Illness**, Centre for Suicide Prevention, University of Manchester, Manchester, United Kingdom.

Friedman, S. H., Hrouda, D. R, Holden, C. E, Noffsinger, S. G, Resnick, P. J.(2005). **Child murder committed by severely mentally III mothers: an examination of mothers found not guilty by reason of insanity.** Case Western Reserve University, University Hospitals of Cleveland, Department of Psychiatry, Hanna Pavilion, Cleveland, Ohio, USA.

Hare, R.D., and McPherson, L. M. (1984). **Violent and aggressive behavior by criminal psychopaths.** International Journal of law and Psychiatry.

Hare, R. (1993). **Without Conscience: The Disturbing World of the Psychopaths among Us**. Guilford Press, New York .

Hare, R. D., Neumann, C. S. (2008). **"Psychopathy as a Clinical and Empirical Construct"**. Annual Review of Clinical Psychology.

Harris, G.T., Rice, M.E., & Cormier, C.A. (1991). **Psychopathic and violent recidivism**. Law and Human Behavior.

Harris, G. T., Rice, M. E., Lalumiere, M. (2001). "**Criminal Violence: The Roles of Psychopathy, Neurodevelopmental Insults, and Antisocial Parenting**". Criminal Justice and Behavior.

Harris, Grant, Rice, Marnie. (2006). **"Treatment of psychopathy: A review of empirical findings"**. In Patrick, Christopher. Handbook of Psychopathy.

Hart, S. (1998). **The role of psychopathy in assessing risk for violence: Conceptual and methodological issues Legal and Criminological Psychology** Volume 3, Issue 1.

Helfgott, B. (2000). **Criminal Behavior: Theories, Typologies and Criminal Justice**. Available at:

http://books.google.com/books/about/Criminal_Behavior.html?id =kSUlHgB2m4

Hildebrand, M., Ruiter, C. Vogel, V. (2004). **Psychopathy and sexual deviance in treated rapists: association with sexual and nonsexual recidivism**.

Hoffman, P.B., Beck, J.L. (1984). **Burnout – age at release from prison and recidivism**. Journal of Criminal Justice.

Jeffery, C. (1990). **Criminology: An Interdisciplinary Approach**. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Jeremy, F. Mills., Daryl, G. Kroner., Robert, D. Morgan. (2010). **Clinician's Guide to Violence Risk Assessment Psychopathic Traits**. Guilford Press.

Krischer, M. K., Stone, M. H., Sevecke, K., Steinmeyer, E. M.(2007). **Motives for maternal filicide: results from a study with female forensic patients.Clinic of Child and Adolescent Psychiatry and Psychotherapy**. University of Cologne, Germany.

Lapierre, D., Braun, C. M., Hodgins, S. (1995). **Ventral frontal deficits in psychopathy: Neuropsychological test findings**. Journal of Neuropsychology, (33).

Lewis, C.F., Baranoski, M.V., Buchanan, J.A., Benedek, E. P. (1998). **Factors associated with weapon use in maternal filicide.** William S. Hall Psychiatric Institute, Columbia, SC, USA.

Lewis, C.F., Bunce, S.C.(2003). **Filicidal mothers and the impact of psychosis on maternal filicide**. Department of Psychiatry, University of Connecticut Health Center, Farmington, USA.

Lilienfeld, S., Arkowitz, H. (2007). **What "Psychopath" Means: It is not quite what you may think**. Scientific American.

Linnoila, M., Nielsen, DA., Mazzanti, CM., Goldman, D. (1999). **Serotonin transporter and seasonal variation in serotonin function**. Neuropsychopharmacology (20).

Losel, Frederick. (1997). "**Treatment and management of psychopaths".** In Cooke, DJ; Forth, AE; Hare, RD. Psychopathy: Theory, Research and Implications for Society (NATO Science Series D). Springer.

Lykken, D. T. (1995). **The Antisocial Personalities**. Publisher by Lawrence Erlbaum Associates, Hillsdale, NJ.

Maas, P. (1990). **In a Child's Name: the Legacy of a Mother's Murder**.Online Bookstore, Houston, TX, U.S.A .

Mandelzys, N. (1979). **Correlates of offense severity and recidivism probability in a Canadian sample**. Journal of Clinical Psychology. (35).

McCord, W. M. (1982). **The Psychopath and Milieu Therapy**: A Longitudinal Study. New York: Academic Press.

Mcllveen, R., Gross, R.(1998). **Developmental Psychology**. Psychology Press; 1 edition.

Mealey, L. (1995**). The sociobiology of sociopathy: An integrated evolutionary model**. Behavioral and Brain Sciences.

Merton. R. (1997). **On the evolving synthesis of differential association and Anomie theory: A perspective from the Sociology of Science Criminology**.

Merton. R. (1968). **The social theory of social structure**. New York: free Press.

Moffitt, T.E. (1993) **Adolescent-limited and life-course-persistent antisocial behavior: A developmental taxonomy**. Psychological Reports.

Nolan, K.A., Volavka, J., Mohr, P., Czobor, P. (1999).**Psychopathy and Violent Behavior among Patients with schizophrenia or schizoaffective Desorder**. American Journal of Psychiatry.

Osman, E., Lee, C.T.(1973) **Sociological Theories of Aggression**. London: Jossey Bass Publishers.

Ouimet, M. & Le Blanc, M. (1996). **The role of life experiences in the continuation of the adult criminal career**. Criminal Behavior and Mental Health.

Porter, S., Earle, M., Drugge, J., Boer, D. (2003). "**Characteristics of sexual homicides committed by psychopathic and**

nonpsychopathic offenders." Law and human behavior.

Porter, S., Brinke, L., Wilson, K. (2009). **Crime profiles and conditional release performance of psychopathic and non-psychopathic sexual offenders**. Legal and Criminological Psychology.

Porter, S., Woodworth, M., Earle, J., Drugge, J., and Boer, D. (2003). **Characteristics of Sexual Homicides Committed by Psychopathic and Nonpsychopathic Offenders**. Law and Human Behavior,Volume (27).

Rabinowitz, Greenberg, S. R., Firestone, P., Bradford, J, M., Greenberg, D.M.(2002). **Prediction of recidivism in exhibitionists:Psychological, phallometric, and offence factors**. Sexual Abuse: A Journal of Research and Treatment,Volume 14.

Raine, A., Buchsbaum, M., LaCasse, L. (1997). **Brain abnormalities in murderers indicated by positron emission tomography**. Department of Psychology, University of Southern California, Los Angeles.

Reed, S.T. (1994). **Crime criminology**, New York: Harcourt Brace Coliege publishers.

Renzetti, L.P. (1994). **Models, self-esteem and Locus of control as Factors contributing to spouse abuse:, Victimology.**

Rice, M.E. & Harris, G.T. (1995). **Psychopathy, schizophrenia, alcohol abuse, and violent recidivism.**

Robert, M. (1995). **A positron emission tomography study of short- and long term treatment effects on functional brain activation in adults who stutter**. Journal of Fluency Disorders.

Santilla, P. & Lapasalo, J. (1997). **Neurological and psychological risk factors among young homicidal, violent, and non-violent offenders in Finland.**

Tengstrom, A., Grann, M., Langstrom, N., Kullgren, G. (2000). **Psychopathy (PCL-R) as a predictor of violent recidivism among criminal offenders with schizophrenia.** Law Human Behavior. Karolinska Institute, Division of Forensic Psychiatry, Stockholm, Sweden.

Tiihonen, J.& Hakola,P(1994). **Psychiatric disorders and homicide recidivism**. American Journal of Psychiatry;(151).

Viding, E., Blair, R. J. R., Moffitt, T. E., Plomin, R. (2005). **"Evidence for substantial genetic risk for psychopathy in 7-year-olds"**. Journal of Child Psychology and Psychiatry.

Warburton, F.W. (1965). **Observation on a sample of Psychopathic American Criminals in Behavior Research & Therapy,** USA.

Weaver, G. M. and Wooton, R. R. (1992) **Recidivism amongst Serious Violent and Sexual Offenders**. Available at:
http://www.scotland.gov.uk/Publications/2002/11/15729/12637

Widom, C.S. (1989). **Does violence beget violence? A critical examination of the literature**. Psychological Bulletin.

Wilson, H. (1980). **Parental Supervision: A Neglected Aspect of Delinquency**. British Journal of Criminology, (20).

Woodworth, M., Porter, S. (2002). **In cold blood: characteristics of criminal psychopathy**. Department of Psychology, Dalhousie University, Hlifax, Nova Scotia, Canada.

Wright, K.N., and Wright, K.E. (1992). **Does getting married reduce the likelihood of criminality**? A review of the literature. Federal Probation.

Zasshi, S.S. (2007). **[Maternal filicide in Japan: analyses of 96 cases and future directions for prevention**]. Department of Psychiatry, Tokyo Metropolitan Matsuzawa Hospital, Ph.D. Course of Graduate School of Tokyo Medical and Dental University.

الملحق (أ)

مقياس الشخصية السيكوباثية

أجب بنعم أو لا على الفقرات التالية:

1) حياتي اليومية مليئة بما يثير اهتمامي.
2) لا شك في أنني مظلوم في هذه الحياة.
3) إنني قانع بحياتي الجنسية كما هي الآن.
4) أحياناً أشعر برغبة شديدة في ترك أسرتي والابتعاد عنها.
5) يبدو أنه لا يوجد من يفهمني.
6) أجد صعوبة في تركيز ذهني في عمل أو مهمة.
7) أشعر بأني أفعل أشياء غاية في الغرابة.
8) أشعر أن الناس يضمرون العداوة لي.
9) لم يحدث لي أي إشكال بسبب سلوكي الجنسي.
10) ارتكبت بعض السرقات البسيطة في فترة ما عندما كنت صغيراً في السن.
11) أسرتي لا توافقني الرأي في اختياراتي المهنية.
12) لم أعش الحياة الصحيحة التي كان يجب أن أعيشها.
13) أتمنى لو كنت سعيداً كما يبدو الآخرين.
14) من السهل أن أهزم في المناقشة.
15) أجد من الصعب علي هذه الأيام أن أظل محتفظاً بالأمل في أنني سأتطور للأفضل.
16) لا يزعجني أن أكون موضوع مزاح.
17) أعمل أشياء كثيرة أندم عليها فيما بعد.
18) مشاجراتي قليلة جداً مع أفراد عائلتي.
19) أشد المعارك عندي هي المعركة بيني وبين نفسي.
20) أشعر في معظم الأحيان أنني قد ارتكبت خطأ أو أني كنت شريراً.
21) أشعر بالسعادة في معظم الأوقات.
22) بعض الناس يضمر لي في نفسه شيئاً.
23) كثيراً ما كنت أتغيب عن المدرسة.
24) أعرف من هو المسئول عن معظم متاعبي.
25) تتوارد الأفكار في ذهني أحياناً أسرع مما أستطيع أن أعبر به.
26) أشعر بالسعادة في حياتي المنزلية كمعظم الناس الآخرين.
27) التقاليد المحيطة بي تحدد سلوكي إلى حد كبير.
28) وزني لا ينقص ولا يزيد.

29) لا يهمني ما يظنه الناس عني.
30) يزعجني أن أقوم بدور المهرج في حفلة حتى ولو كان الآخرون يقومون بنفس الشيء.
31) أحب المدرسة.
32) أجد صعوبة في التحدث مع الناس إذا كانت معرفتي بهم جديدة.
33) أنا ضد فكرة إعطاء النقود للشحاذين.
34) أتمنى لو لم أكن خجولاً إلى هذا الحد.
35) تعاطيت المشروبات الروحية بكثرة.
36) هناك القليل جداً من الحب والتآخي في عائلتي إذا قورنت بالعائلات الأخرى.
37) كثيراً ما اعترض والدي على نوع من الأشخاص الذين أرافقهم.
38) أحب التحدث في الأمور الجنسية.
39) نشأت مستقلاً تمام الاستقلال ومتحرراً من سلطة العائلة.
40) يعطف جميع أقاربي تقريباً علي.
41) فشلت في الحب.
42) يسيء الآخرون عادة فهم طريقتي في التصرف.
43) يبالغ والدي وعائلتي في تصور عيوبي.
44) لا يضايقني عدم تحقيق طموحاتي.
45) أجد صعوبة في التفكير في موضوعات مناسبة للحديث، عندما أكون وسط مجموعة مـن الناس.
46) أنا واثق من أن الناس يتكلمون عني.
47) مخاوفي قليلة جداً إذا قورنت بمخاوف أصدقائي.
48) يزداد اشمئزازي من القانون كلما وجدت المجرمين قد نجوا من العقاب بفضل مهارة محامٍ قدير.
49) لم يحدث قط أن اصطدمت بالقانون.
50) تمر علي فترات أشعر فيها بانشراح دونما سبب ظاهر.

الملحق (ب)

الأبعاد الاجتماعية والديمغرافية لعينة الدراسة

ضع دائرة حول الإجابة المناسبة:

النوع الاجتماعي: (ذكر، أنثى)

الحالة الاجتماعية قبل ارتكاب الجناية: (متزوج، مطلق).

العمر: (أقل من 30، من 30-39، من 40-49، من 50- 59، من 60 فما فوق).

مستوى التحصيل العلمي: (أمي، أقل من ثانوي، ثانوي، كلية متوسطة، جامعي).

مستوى الدخل الأسري: (متدني، متوسط، مرتفع).

السكن: (ملك، إيجار).

حجم المنزل بالنسبة لعدد أفراد الأسرة: (كبير، متوسط، صغير).

السبب الذي دفعك لارتكاب الجناية: (جنسي، غير ذلك).

هل سبق أن تم إدانتك بجنحة أو جناية قبل ذلك وعوقبت عليها: (نعم، لا).

تمت إدانتك الحالية وفقاً لأي من التصنيف الآتي: (قتل عمد، قصد، ضرب مفـضي إلى الموت).